

الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد

تأليف
أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الحميد

مقدمة

إن الحمد لله ، نستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه ... وبعد :

فلقد عالجنا في البحثين السابقين^(١) نقطتين من أهم النقاط التي انحرفت فيها المفاهيم السائدة عن الحق الواضح ، مما أدى إلى تقديم الإسلام لأبناء هذا الجيل مشوهاً مبتوراً ، ناقصاً هزئياً ، بل مقطوع الصلة بالدين الذي أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللهم إلا من بعض الشكليات الفرعية دون الأصول .

كان بحثنا الأول عن حقيقة معنى التوحيد ، وبيان المعنى الحقيقي والأصيل لعبودية الله عز وجل ، والتي هي أصل دعوة الرسل جميعاً صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . كما بينا أصل الإسلام الذي لا يكون دين الله إلا به .

وكان بحثنا الثاني عن ضبط حقيقة الإيمان ، وأنه قول وعمل يزيد وينقص ، وناقشنا فيه عناصر الإيمان ، من المعرفة والتصديق والانقياد القلبي والالتزام العملي باللسان والجوارح ، كما أوضحنا معنى الإصرار ، والرد

(١) هما بحث « التوحيد » ، وبحث « الإيمان » .

للشريعة ، ثم رددنا مزاعم المرجئة من أن الإيمان مجرد كلمة تقال باللسان . وكفى ! أو أنه مجرد عمل قلبي بحت . وكذلك رددنا مزاعم الخوارج الذين أدخلوا في أصل الإسلام ما ليس منه ، وحدوا له حدوداً جديدة حسبوها من أصل الدين ، بينما هي من كلاته وواجباته .

كذلك أمكن لنا تحديد المقاييس الدقيقة التي نستطيع بها ضبط الواقع القائم ، سواء كان واقع فرد معين أم واقع مجتمع ما . حيث إن من لم يستوعب هذه الأصول ويفهمها على وجهها الصحيح فإنه يفقد القدرة على ضبط أى واقع ، بل يختلط عليه الأمر اختلاطاً شديداً ، فيحسب الكافر مسلماً ، ويرمي المسلم بالكفر ، ويموه عليه المنافق بما يؤذيه ، ويضره في دينه ودنياه ، وهو غير عالم لحقيقته ، بل غير واع لما يجرى حوله .

إن من الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية التي نبه عليها القرآن الكريم : ضبط الواقع القائم دائماً ضبطاً شرعياً ، لكي يتميز الطيب من الطيب ، ويعرف الكافر من المسلم ، ويتبين الفاسق من العابد ، فيمكن حينئذ معاملة كلِّ بما يستحقه ، حسب ما شرعه الله سبحانه وتعالى لذلك من ضوابط وحدود .

قال تعالى ﴿ ما كان الله ليجعل المؤمنين على ما أتم عليه حتى يميز الطيب من الطيب ﴾^(١) .

وقال تعالى ﴿ وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبل المجرمين ﴾^(٢) .
إن هذا الأمر قد صار من أهم الأمور وأخطرها ، في هذه العصور المنكودة بالذات ، وذلك لاختلاط الحق فيها بالباطل والخابل بالنابل اختلاطاً شديداً ، حيث رفع فيها الكافرون شعار الإسلام ، بينما هم يخفون وراءه كل العدا والحقد للإسلام ولأهله .

وسنحاول هنا بمشيئة الله أن نعالج بهذا البحث ، قضية صارت - بقدر الله - واحدة من أخطر القضايا التي يتعرض لها الفكر الإسلامى ، ومن ثم العمل الإسلامى فى وقتنا هذا . وهى قضية تأثير عارض « الجهل » على صحة الإسلام أو فساده وبطلانه ، ودائرة تأثيره على التكليف ، وما يصلح أن يكون فيه عذراً وما لا يصلح .

ولقد أصبح من الأمور الواضحة الآن مدى تأثير هذه القضية على الواقع الحالى لبعض « دعاة الإسلام » ، من حيث تقييمهم للواقع الحالى ، ومن ثم من حيث منطلقهم فى الدعوة إلى دين الله . بل إن الأمر تعدى ذلك إلى فهمهم الأصلى لحقيقة التوحيد وأصل الإسلام ، فكان من لازم قولهم ونتيجته ومسايقه ما نعيدهم منه ونأباه لهم .

كما أن هؤلاء « الدعاة » قد أظهروا الواقع الإسلامى ، وكان فيه خلافاً وصراعاً بين اتجاهين قائمين فى الفكر الإسلامى ، أقل ما يقال فيهما أنهما يمثلان « موضع خلاف » بين الأئمة ، فيسوغ لكل مسلم أن يأخذ بأى الاتجاهين شاء ! بل تعدى الأمر بالبعض إلى اعتبار أن أحد الاتجاهين ما هو إلا « بدعة منكورة » ، وخروج على مذهب أهل السنة والجماعة !
فهذا الخلاف - بزعمهم - إن صح أن فيه خلافاً معتبراً^(١) - هو خلاف

(١) الخلاف المعتبر شرعاً هو ما يختلف فيه مجتهدان أو بعض المجتهدين الذين استكملوا كلهم شروط الاجتهاد الشرعية . فهناك ما لا يعتبر خلافاً - من الوجهة الأصولية الشرعية - وإن بدا للبعض أنه خلاف ؛ مثل خلاف من لا يعتد بخلافهم من المبتدعة - كالحوارج وغيرهم من أصحاب الفرق - وكنكرى القياس من الظاهرية - فى بعض أقوال أهل السنة - وكذلك خلاف من لا يعتد بقوله أصلاً لعدم قيام شروط الاجتهاد والنظر لديه فما بالاك بخلاف من لا علم له بأقوال السلف والخلف !! (راجع إرشاد الفحول للشوكانى ص ٨٠) طبعة مصطفى الحلبي .

أصل لا نوعي ؟ فتبنى عليه أخطاء جسيمة في الدعوة إلى دين الله ، بل إن الأمر قد يمتد إلى البعض إلى الإخلال بفهم أصول التوحيد نفسها ، واعتبار من يسقط منها أصلاً ، ما يزال « مسلماً » رغم سقوطه في الشرك وتلبسه به !

ويرتبط بهذه القضية ارتباطاً وثيقاً ، ما يعرف بقضية « تكفير المعين » . وهي قضية محسومة عند الأئمة الأعلام ، ولكن تناول المريد لبعض المبتدئين ، وانحطاً في تحقيق المناط الذي تنطبق عليه بعض النصوص ، أثار حولها شبهات لا وجردها في حقيقة الأمر ، وذلك نتيجة لعدم الدراسة المتأنية في بعض الأحيان ، ولغير ذلك من الأسباب في أحيان أخرى كثيرة !

والله تعالى نأل أن يلمنا بالتوفيق والهداد ؟

الفصل الأول

مقدمات ضرورية

(١) إنَّ من الملهم بالضرورة من دين الإسلام أن مدار النجاة يوم القيامة ، إنما هو في تحقيق الإسلام الحقيقي لله ظاهراً وباطناً ، وهو ما يستلزم الإتيان والطاعة له سبحانه وتعالى .

قال تعالى ﴿ ومن يفتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم « لا تدخل الجنة إلاَّ نفس بمسلة » (٢) .

كما أن عصمة الدم والمال بالإسلام في الدنيا مقربة على صحة الإسلام في الظاهر ، والله يتولى السرائر . قال صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاَّ الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » (٣) وقال صلى الله عليه وسلم - في رواية « إنما أمرت

(١) آل عمران ٨٥ .

(٢) أخرجه بروايات مختلفة أحمد والطبراني والبراز ، وفي رواية البخاري : « لا يدخل الجنة إلا مؤمن » .

(٣) متفق عليه .

بالظاهر - أو إنما نحكم بالظاهر - والله يتولى السرائر» (١).

ولقد عالجنا هذه النقطة باستفاضة في البحثين السابقين ، موضحين لكل معاني الشهادة المعتبرة سواء على الحقيقة أو في أحكام الظاهر . فمن مات على غير الإسلام ، فليس بمتقبل منه دينه عند الله عز وجل - بنص الكتاب والسنة - كأنما ما كان الدين الذي مات عليه .

(ب) وقد سبق أن بينا بوضوح واستفاضة حدود دائرة الملة الإسلامية ، وقلنا إن الدين ينقسم إلى أصل وفروع (٢) :

• أصل : وهو التوحيد أو الإيمان الجمل أو كلمة السواء أو أصل الإسلام . وهذا لم يختلف فيه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ولا نزلت بغيره الرسالات كلها .

• فروع : وهي فروع الشرائع المختلفة بين كل رسول ، حسب زمانه وأمراض قومه ، وحسب ما شاءت حكمة الله سبحانه وتعالى .

(١) ذكره ابن العربي في أحكام القرآن ج ١ ص ١٤٣ . طبعة الحلبي . وقال عنه الشوكاني « وهو وإن لم يثبت من وجه معتبر فله شواهد متفق على صحتها » (نيل الأوطار ج ١ ص ٣٤٠ . طبعة الحلبي) . وذكر الشوكاني حديثاً متفقاً عليه جاء فيه : « إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم » (نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨) .

(٢) راجع البحث الأول « التوحيد » . وراجع أيضاً « رسالة في أصول الدين » و « معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » لشيخ الإسلام ابن تيمية . وحجة الله البالغة لولي الله الدهلوي ج ١ ص ٨٦ (دار المعرفة) وغيرها كثير .

فأصل الدين هذا هو الذي يحد الدائرة التي يدخل بها الفرد في الإسلام، بحيث يصبح شرعاً أن يعتبر من المسلمين المتقبل دينهم عند الله عز وجل.

(ح) ثم إن هناك عوارض تعرض على الإنسان المكاف ، تسقط عنه التكليف سواء بصورة كلية أو بصورة جزئية ، وسواء فيما يتعلق بالإسلام كأصل أو بفروع الشريعة . وتؤدي هذه العوارض إلى رفع العقوبة عنه^(١) ، أو إلى عدم اعتوار تصرفاته في بعض الأحيان .
وتنقسم هذه العوارض إلى قسمين^(٢) :

١ - عوارض لا تأتي من قبل المكلفين أنفسهم مثل :

• الجنون .

• العته .

• النسيان .

• الإغماء .

• النوم .

(١) هناك فرق بين رفع العقوبة بالأعراض المذكورة وبين رفعها بالإباحة الأصلية فرفع العقوبة بالأعراض يكون لشيء في الفاعل المكاف نفسه يزول بزوال العارض . أما الإباحة الأصلية فيباح الفعل فيها لشيء في الفعل نفسه يقتضي إباحته أصلاً . « راجع التشريع الجنائي لعبد القادر عودة . ج ١ ص ٥٦٢ » .

(٢) قسم الشيخ محمد أبو زهرة العوارض إلى : عوارض سماوية وهي الجنون والعته والنسيان والإغماء والنوم ، وعوارض غير سماوية وهي إما من ذات المكاف مثل السفه والجهل والسكر والخطأ ، وإما من غيره وهي الإكراه . « راجع أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٦٨ » دار الفكر العربي .

٢ - عوارض تأتي من قبل المكلفين أنفسهم مثل :

* السفه .

* الجهل .

* السكر .

* الخطأ .

* الإكراه^(١) .

(١) نظراً لأهمية عارض « الإكراه » فيحسن بنا أن نجمل فيه القول لبيان معناه الشرعي ودائرة تأثيره :

١ - تعريفه : وهو حمل التبر على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرته لو ترك ونفسه .

ويتضح من هذا التعريف للفرق بين الإكراه والضرورة وهو أنه في حالة الإكراه يدفع المكره إلى إثبات الفعل شخص آخر ويجبره عليه . أما في حالة الضرورة فإن الشخص يوجد في ظروف ضروية تخم عليه فعل المحرم دون تدخل من أحد .

٢ - أنواعه : ينقسم الإكراه إلى نوعين :

(أ) الإكراه الملجئ : وهو الذي ينعدم فيه الرضا ويقسد الاختيار فلا يكون المكره فيه راضياً عما يفعل ولا يستطيع اختيار غيره .

(ب) الإكراه الناقص : وهو الذي ينعدم فيه الرضا ولا يفسد الاختيار . والإكراه الملجئ أو التام هو موضوع بحثنا .

٣ - حدود الإكراه الملجئ : وهو ما يخشى معه هلاك النفس أو تلف عضو من الأعضاء أو الضرب الشديد المؤدى إلى أحدهما . هذا إذا وجه الوعيد إلى نفس المكره ، وأما إذا وجه إلى غيره فإن فيه خلافاً :

* إذا وجه لأجنبي : فيرى المالكية وبعض الحنفية أنه ليس إكراهاً ، بينما يرى البعض الآخر من الحنفية أنه إكراه .

وكل عارض من هذه الموارد باب كامل ، يشتمل على أبحاث تفصيلية
تتناول تحديد معناه ، وأشكاله ، وتأثيره ، وكلها تؤدي إلى رفع العقوبة كلياً
أو جزئياً بشكل من الأشكال .

= * وإذا وجه إلى الأب أو الابن : فيرى الحنابلة والشافعية وبعض الحنفية
أنه إكراه .

* وإذا وجه إلى إتلاف المال : كان ذلك إكراهاً عند مالك والشافعي وأحمد
إذا كان المال كثيراً . وليس إكراهاً عند الحنفية لأن محل الإكراه عندهم
الأشخاص لا الأموال .

ع - شروطه :

* أن يكون الوعيد بأمر حال أي سيقع فوراً ، فإن كان بأمر بعيد الوقوع
فلا إكراه لإمكان دفع الضرر عن المكروه .

* أن يكون المكروه قادراً على إنفاذ وعيده ، كأمر الزوج لزوجته ، أو أمر
السلطان إن علم أن المخالفة له يترتب عليها حالا الإهلاك أو الإتلاف .

* أن يغلب على ظن المكروه أن الوعيد سيحل به إن لم يفعل ما أكره عليه . ومن
الحنابلة من اشترط وقوع بعض العذاب ليثبت الإكراه وإلا فلا إكراه هناك .

٥ - ما يباح بالإكراه : يباح به كل فعل محرم ، كأكل الميتة وشرب الخمر ،
والتلفظ بكلمة الكفر باللسان مع اطمئنان القلب بالإيمان . فإن ثبتت عوامل الإكراه
الملجئ لم يحكم بكفره لمجرد تلفظه ، وإن لم تثبت عوامل الإكراه الملجئ فيحكم
بكفره ظاهراً حتى لو ادعى وجود الإكراه ، فإن التلفظ بالكفر يعتبر أصلاً عملاً
مكفراً ، ولا يستثنى من ذلك إلا من ثبت وقوع الإكراه الملجئ عليه فعلاً ، فإن
لم يثبت الإكراه عاد الفعل إلى تأثيره وحكمه الأصلي .

قال تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾
ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴿ (النحل :
١٠٦) . يقول ابن تيمية « صار من تكلم بالكفر كافراً إلا من أكره فقال
بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان » (الصارم المسلول ص ٥٢٤)

وما يعنيننا هنا في هذا البحث هو مناقشة تأثير عارض « الجهل » على التكليف الشرعي ؛ سواء على أصل الإسلام أو على فروع الشريعة ، وبيان مذاهب العلماء فيه .

وستتضمن مناقشتنا بعض الإعتبارات الهامة ، منها :

١ - إعتبار الجهل من حيث موضوعه :

* الجهل بالتوحيد أو أصل الدين .

= ٦ - مالا يباح بالإكراه :

* القتل أو الضرب المفضى إليه : فلا يباح إجماعاً .

* الزنا ، فلا يباح للرجل المسكره على قول المالكية والحنابلة ، ويباح على قول الشافعية والحنفية .

* وعند مالك لا يصح النطق بكلمة الكفر إلا عند التهديد بالقتل فقط ، أما قطع الأعضاء أو غيره فلا يعتبر إكراهاً عند المالكية للنطق بكلمة للكفر .

* وفي الإكراه على الكفر عموماً ، فإن التقية تكون باللسان وليست بالعمل ، فإن التكلم بما فيه معصية جائز للتقية ، وليست المشاركة في عمل الكفر بتقية .

يقول ابن كثير نقلاً عن ابن عباس « ليست التقية بالعمل وإنما باللسان » .
وذكروها عن العوفي والضحاك وأبي العالية وأبي الشعثاء والربيع بن أنس .

وقال الطبري نقلاً عن الضحاك « التقية باللسان . من حمل على أمر يتسكلم به فيه لله معصية فتسكلم به مخافة على نفسه ، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه . إنما التقية باللسان » .

وقد روى هذا عن الحسن البصري والأوزاعي وسحنون ومحمد بن الحسن وهو قول ابن عباس .
=

✽ الجهل بأصول الشريعة ، والمتواتر من الأخبار ، والصفات التي تعرف بالنقل ، ومواضع الإجماع ، والمعلوم من الدين بالضرورة .

== وقد روى عن مالك والشافعي أن الرخصة تكون في القول والفعل معاً .
وقد يكون ذلك فيما يختص بأفعال المعاصي ، فإن ارتكبها اخف من احتمال القتل .
مثلاً - بشرط عدم القتل أو الزنا بالنفس كما ذكرنا أما في أعمال الكفر فيبدوا أنها خارجة عن مقتضى قولهم فلا تحل بإكراه كغيرها من الأعمال ، على تفصيل في المذاهب المختلفة . فليس بتقية مثلاً أن يدل الرجل على عورات المسلمين ومقاتلهم من مجرد التهديد ، بزعم أنه مكره .

نعم ، اعتبار الأمر الواقع وتقديره ضروري في مثل هذه الحالات ، فهناك حالات مثلاً يتعرض فيها المرء إلى درجة من التعذيب الشديد الذي يباغ حداً يفقد معه المرء إرادته تماماً ، فيتحدث أو يقوم بما يبغى عليه وهو غير مالك لنفسه ولا عاقل لما يصدر منه . ففي حق مثل هذا قد يكون دخول الرخصة على الفعل تحت باب الإكراه .

وعلى كل فإن تقدير عوامل الإكراه ومدى تأثيرها لا شك تختلف من حالة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر ، وقد يصعب كثيراً الحكم بصحة وقوع الإكراه المبيح لقول أو فعل ما هو كفر .

وقد ذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى القول بأن من أظهر الشرك - حتى لو كان مكرهاً - فإنه مرتد في ظاهر أمره ، حتى وإن كان فيما بينه وبين الله مازال مسلماً .
راجع في موضوع الإكراه : الطبري ج ٣ ص ٢٢٩ طبعة الحلبي - التثريب الجنائي لعوده ج ١ ص ٥٦٣ .

ابن كثير ج ٢ ص ٢٤ طبعة الشعب - الجريمة لأبي زهرة بند ٥٣٠ - ٥٤٩ .
القرطبي ج ١٠ ص ١٨٠ طبعة الهيئة العامة - نظرية الضرورة الشرعية لوهبة الزحيلي ص ٨٢ . بدائع الصنائع الكاساني ج ٩ ص ٤٤٧٩ طبعة زكريا علي يوسف . . وغيرها من كتب الفقه كثير .

* الجهل بأصول اعتقادية ثبتت بأحاديث آحاد ، رغم اعتبارها من أصول أهل السنة والجماعة .

٢ — اعتبار الجهل من حيث مكان المكلف ، سواء في :

* دار الإسلام ، أو حيث تتوفر مظنة العلم .

* دار الحرب ، أو حيث لا تتوفر مظنة العلم .

٣ — اعتبار الجهل من حيث صحة الإسلام وأثره عليه ، سواء :

* الإسلام على الحقيقة ، أى في أحكام الثواب والعقاب الأخرى عند الله تعالى .

* الإسلام على الظاهر ، أى في لإجراء الأحكام في الدنيا .

(د) وقبل ذلك ، فن الضروري أن نوضح معانى الجهل التى تعنيها في هذا البحث . فإن الجهل يأتى في الشرع بمعنيين أساسيين وردا في القرآن الكريم^(١) :

١ — فقد العلم :

كقوله تعالى ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾^(٢) . أى الغير العالم بحقيقة حالهم .

٢ — سفه العقل وتدنى النفس وسوء التقدير :

كقوله تعالى ﴿ وقالوا يا موسى اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة قال إنكم

(١) لمزيد بيان راجع « المفردات في غريب القرآن » للراغب الأصفهاني .

ص ١٠٢ مادة جهل .

(٢) البقرة ١٧٣ .

تقوم تجهلون^(١) . وعلى هذا المعنى أكثر ما ورد لفظ الجهل في القرآن
الكرام .

وقد يطلق على الصغير الغير الواعى « جاهل » لعدم استيعابه الحقيقة
والفهم لها . كقوله تعالى في سورة يوسف ﴿ قال هل علمتم ما فعلتم بيوسف
وأخيه إذ أنتم جاهلون ﴾^(٢) .

قال القرطبي « أى فعلتم ذلك إذ أنتم صغار تجهلون »^(٣) .

والجهل المقصود بدراسة هنا ، هو الجهل بمعنى الأول : أى فقد العلم .
وأما الجهل بمعنى سفه العقل والنفوس ، فهذا لأن استتبعه الكفر فيكون الأول
أحد أسبابه ، ويكون كذلك أسباب أخرى للكفر مع عدم فقد العلم ،
كالتمسك كذيب أو الإعراض أو الاستكبار .

(١) الأعراف ١٣٨ .

(٢) يوسف ٨٩ .

(٣) القرطبي ج ٩ ص ٢٥٦ .

الفصل الثاني

تأثير عارض الجمل على التوحيد

أصل الدين^(١) هو معرفة الله عز وجل وعبادته وحده لا شريك له .

(١) كلمة « الأصل » أو « الأصول » من الألفاظ المشتركة التي تحمل عدة معان ، الخلط بينها يؤدي إلى الخلط بين الأمور التي يعذر فيها الجاهل والأمور التي لا يعذر فيها . فقد قرأ البعض أن من الأصول ما يعذر فيها الجاهل فاعتقد ذلك جازياً حتى على التوحيد ، والحق أن كلمة « الأصول » تجري عادة في كتب أهل العلم والفقه على ثلاثة معان :

الأول : أصل الدين بمعنى التوحيد أو أصل الإسلام . يقول ابن تيمية « وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً ، كمسائل التوحيد ، والصفات ، والقدر ، والنبوة ، والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل » اهـ .

(رسالة في أصول الدين ص ٨) ، (وراجع روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ٨٣ المطبعة السلفية) . (وحجة الله البالغة للدهلوي ص ٨٦) وغيرها . وتجعل القول في هذا الأصل فنقول : إن توحيد الله عز وجل ينقسم إلى قسمين : ١ - توحيد الربوبية : وهو أن يشهد لله كل ما هو من لوازم كمال ربوبيته . على خلقه سبحانه وتعالى ، وأن ينفي عنه كل ما يضاف ذلك مثل الشبيه والنظير والنسب . . . الخ . وأن يصدق خبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه جملة وعلى الغيب .

٢ - توحيد الألوهية أو العبادة : بمعنى التاقي من الله وحده والتوجه إليه وحده لا شريك له . ومداره ثلاثة أمور :

وهذا لا عذر فيه بالجهل ، سواء وجدت مظنة العلم - كدثار الإسلام -
 أم لم توجد - كدثار الحرب - وسواء ثبتت إقامة الحججة أم لم تثبت . ويجب
 اعتبار الجاهل فيه كافراً في ظاهر الأمر .

وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة :

١ - قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ
 وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا

= * إثبات الحكم لله وحده ونفيه عن عداه . [أغير الله أبتغى حكماً]
 (الأنعام ١١٤) .

* إثبات الولاء لله وحده ونفيه عن عداه . [قل أغير الله أتخذ ولياً]
 (الأنعام ١٤) .

* إثبات الشعائر والنسك لله وحده ونفيها عن عداه . [قل إن صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين] (الأنعام ١٦٣) .

(راجع شرح الطحاوية ص ٢١ وبمدها . طبعة زكريا على يوسف) .
 (ومما رجح القبول ج ١ ص ٥٣ وبمدها وص ٣٥٠ وبمدها) . (والرسالة التدمرية
 لابن تيمية) . وغيرها كثير .

الثاني : أصول الدين بمعنى الأصول الاعتقادية التي قد ثبتت بأحاديث لم تبلغ
 درجة التواتر والتي تخص غالباً بأمور اعتقادية غيبية مثل عذاب القبر وغيره مما يعتبر
 من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة . ويدخل في هذا القسم أيضاً ما ثبت بأدلة
 قطعية عند أهل السنة فلم ينكرها غيرهم من الفرق بل سمعوا إلى تأويلها وصرفها .
 (راجع الإبانة في أصول الديانة للأشعري) . (وأصول الدين للينغدادى) .

الثالث : أصول الدين بمعنى أصول الفقه أو أصول الشريعة في الدين . أى القواعد
 القطعية في الشريعة والفقه ، والتي ثبتت بالنص أو بالاستقراء . (راجع الموافقات
 للشاطبي ج ١ ص ٣٩) . و (الفروفي للقرافي ج ٢ ص ١٥١) .

فيجب التمييز جيداً بين كل من هذه الأصول في تأثير عارض الجهل عليها كما
 سيتبين خلال البحث إن شاء الله .

كفنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكفنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المظلمون وكذلك نفصل الآيات ولعلمهم يرجعون ﴿١﴾ .

قال صلى الله عليه وسلم [يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة : أ رأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء ، أ كفت مقتدياً به ؟ قال : فيقول : نعم . فيقول : قد أردت منك أهون من ذلك . قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً ، فأبيت إلا أن تشرك بي] (٢) .

وقال ابن عباس [إن الله مسح صلب آدم فاستخرج منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة ، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً] (٣) .

وقال صلى الله عليه وسلم [كل مولود يولد على الفطرة - وفي رواية على هذه الملة - فأبواه يهودانه ، وينصرانه ، ويمجسانه] (٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم [يقول الله تعالى : إني خلقت عبادي حنفاء ، فجاءتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم] (٥) .

وعن أبي بن كعب [قال الله : إني أشهد عليكم السموات السبع والأرضين

(١) الأعراف ١٧٢ - ١٧٤ . وهذه الآيات دليل واضح على أن الفطر قد جبلها الله سبحانه وتعالى على معرفته وتوحيده سواء في ربوبيته أو في ألوهيته وعبادته وحده لا شريك له كما سيأتي .

(٢) رواه الشيخان .

(٣) رواه ابن جرير .

(٤) رواه الشيخان عن أبي هريرة .

(٥) رواه مسلم عن عياض بن حماد رضى الله عنه .

السبع ، وأشهد عليكم أباكم آدم ، أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم بهذا ، إعلموا أنه لا إله غيري ولا رب غيري ولا تشرکوا بي شيئاً^(١) .

يقول الإمام ابن كثير [وذهب طائفة من السلف والخلف أن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرتهم على التوحيد]^(٢) .

ويقول [إن المراد بهذا أن جعل هذا الإشهاد حجة عليهم في الإشرak]^(٣) .

ويقول [وهذا جعل حجة مستقلة عليهم فدل على أنه الفطرة التي فطروا عليها من الإقرار بالتوحيد] اهـ^(٤) .

ويقول الإمام البغوي [يقول إنما أخذ الميثاق عليكم لثلاث تقولوا أيها المشركون إنما أشرك آباؤنا من قبل ونقضوا العهد وكنا ذرية من بعدهم أي كنا أنبياء لهم فافتدينا بهم ، فتجعلوا هذا عذراً لأنفسكم وتقولوا .. « أفتهلكنا بما فعل المبطلون » . أفتعذبنا بحياة آباؤنا المبطلين ؟ فلا يمكنهم أن يحتجوا بمثل هذا الكلام بعد تذكير الله تعالى بأخذ الميثاق على التوحيد ..

﴿ وكذلك نفصل الآيات ﴾ أي نبين الآيات ليتدبرها العباد ﴿ ولعلهم يرجعون ﴾ من الكفر إلى التوحيد] اهـ^(٥) .

(١) رواه بتمامه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه .

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) معارج القبول ج ١ ص ٤٥

ويقول ابن كثير [ولهذا قال - أن يقولوا - أى لئلا يقولوا يوم القيامة
إنا كنا عن هذا غافلين ، أى عن التوحيد غافلين] اه (١).

ويقول ابن كثير [يخبر تعالى أنه استخرج ذرية من آدم من أصلابهم
شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكم وأنه لا إله إلا هو ، كما أنه تعالى
فطرهم على ذلك وجبلهم عليه] اه (٢).

ويقول القرطبي [قوله « شهدنا » أى من قول بنى آدم ، والمعنى شهدنا
أنك ربنا وإلهنا] اه (٣).

ويقول أيضاً [أفتهلكنما بما فعل المبطلون « بمعنى لست تفعل هذا ،
ولا عذر للمقلد في التوحيد] اه (٤).

ويقول الطبري [يقول تعالى ذكره : شهدنا عليكم أيها المقرون بأن الله ربكم
كيلا تقولوا يوم القيامة « إنا كنا عن هذا غافلين » أى إنا كنا لا نعلم ذلك ،
وكنا في غفلة منه ، « أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من
بعدهم » اتبعنا مذهبهم « أفتهلكنما « بإشراك من أشرك من آبائنا واتبعنا

(١) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦ . طبعة الشعب ، ويقول الإمام النسفي في
تفسيره « لأن نصب الأدلة على التوحيد وما نهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في
الإعراض عنه والافتداء بالآباء ، كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة
لهم . إلى هذا ذهب المحققون من أهل التفسير منهم الشيخ أبو منصور والرجاج
والزحشرى » (راجع تفسير النسفي . ج ١ ص ٥٨٨ طبعة المطبعة الأميرية ببغداد) .

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٠

(٣) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٣١٨

(٤) السابق ص ٣١٩

مناهجهم على جهل منا بالحق [اه (١)]

ويقول البيضاوى [أى كراهة أن تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين ، أى لم ننبه عليه بدليل . أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ، فافتدينا بهم ، لأن التقليد عند قيام الدليل والتمكن من العلم به لا يصلح عذراً] . اه (٢)

ويقول صاحب المنار [والمعنى : واذكر أيها الرسول ما أخذ الله من ميثاق الفطرة والعقل على البشر عامة ، إذ استخرج من بنى آدم ذريتهم بطناً بعد بطن ، فخلقهم الله على فطرة الإسلام ، وأودع في أنفسهم غريزة الإيمان ، وجعل من مدارك عقولهم الضرورية أن كل فعل لا بد له من فاعل ، وكل حادث لا بد له من محدث ، وأن فوق العوالم المكمية القائمة على سنة الأسباب والمسببات ، والعلل والمعلولات ، سلطاناً أعلى على جميع الكائنات ، هو الأول والآخر ، وهو المستحق للعبادة وحده] . اه (٣)

ويقول : [قالوا : بلى شهدنا ، أى بلى أنت ربنا والمستحق وحده لعبادتنا] . اه (٤)

ويقول صاحب المنار أيضاً [بين شهادته سبب هذا الإشهاد وعلمته فقال (أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين) أى فعلنا هذا مقعاً لاعتذاركم أو احتجاجكم يوم القيامة بأن تقولوا - إذا أقمتم أمركم به - إنا

(١) تفسير الطبرى ، ج ١٣ ص ٢٥١ طبعة دار المعارف تحقيق الشيخ محمود شاكر والشيخ أحمد شاكر .

(٢) تفسير البيضاوى ج ١ ص ٢٠٤ طبعة الشهد الحقيقى .

(٣) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٦٠

(٤) السابق .

كنا غافلين عن هذا التوحيد الربوبية وما يستلزمه من توحيد الإلهية بعبادة
الرب وحده ، والمراد أنه تعالى لا يقبل منهم الاعتذار بالجهل .

﴿ أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ﴾ جاهلين
ببطلان شركهم ، فلم يسعنا إلا الاعتداء بهم ﴿ أفنتسلكنا بما فعل المبطلون ﴾
بإختراع الشرك فتجعل عذابنا كعذابهم ، مع عذرنا بتحسين الظن بهم ،
والمراد أن الله تعالى لا يقبل منهم الإعتذار بتقليد آبائهم وأجدادهم ، كما أنه لم
يقبل منهم الإعتذار بالجهل . بعد ما أقام عليهم من حجة الفطرة والعقل .

﴿ وكذلك نفصل الآيات ولعلمهم يرجعون ﴾ أى ومثل هذا التفصيل
البلوغ نفصل لبنى آدم الآيات والدلائل يستعملوا عقولهم ، ولعلمهم يرجعون
بها عن جهلهم وتقليدكم ، والآيات تدل على أن من لم تبلغه بعثة رسول لا يعذر
يوم القيامة بالشرك بالله تعالى ، ولا بفعل الفواحش والفكرات التي تنفر منها
الفطرة السليمة ، وتدرك ضررها وفسادها العقول المستقلة ، وإنما يعذرون
بمخالفة هداية الرسل فيما شأنه أن لا يعرف إلا منهم ، وهو أكثر العبادات
التفصيلية [اهـ (١)]

يقول الإمام ابن القيم : [فيكون تأويل قوله ﴿ وإذا أخذ ربك ﴾ وإذا يأخذ

(١) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٦٠ - ٣٦١ . ولا خلاف بين العلماء على إجراء
أحكام الدنيا على الظاهر ، سواء في أحكام الكفر والإيمان أو غيرها . يقول الإمام
ابن القيم « الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو
كافر » (طريق المهجرتين ص ٣٨٤) . وأما في أحكام الثواب والعقاب فهناك
خلاف بين العلماء في إمكان وجود من لم تبلغه الدعوة ولم تقم عليه الحججة الرسالية ،
وفي كيفية مؤاخذته في أحكام الآخرة على تفصيل سيأتي ذكره في الفصل اللاحق .

ربك ، وكذلك قوله ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ﴾ أى ويشهدهم بما ركب فيه من العقل الذى يسكون به الفهم ، ويجب به الثواب والعقاب . وكل من ولد وبلغ الحنث وعقل الضر والنفع ، وفهم الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، صار كأن الله تعالى أخذ عليه الميثاق فى التوحيد بما ركب فيه من العقل ، وأدواه من الآيات والدلائل [١٠١هـ ^(١)] .

ويقول ابن القيم [ولما كانت آية الأعراف هذه فى سورة مكية ذكر فيها الميثاق والإشهاد العام لجميع المكلفين من أقروا برؤيته ووجدانيته وبطلان الشرك ، وهو ميثاق وإشهاد تقوم به عليهم الحجة وينقطع به العذر وتحل به العقوبة ويستحق بمخالفته الإهلاك] ١٠١هـ ^(٢) .

ويقول : [قوله تعالى ﴿ أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ﴾ فذكر حكمتين فى هذا التعريف والإشهاد (أحدهما) أن لا يدعوا الفلاة (والثانية) أن لا يدعوا التقاليد . فالعقل لاشتهور له ، والمقلد متبع فى تقليده لغيره] ١٠١هـ ^(٣) .

ويقول ابن القيم [إنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه ، واحتج عليهم بهذا الإشهاد فى غير موضع من كتابه ، كقوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون ﴾ ^(٤) ، أى فكيف يهرفون عن

(١) تفسير المنار ج ٩ ص ٢٦٩ . نقلا عن كتاب « الروح » للإمام ابن القيم .

(٢) السابق ص ٣٧١

(٣) السابق

(٤) الزخرف ٨٧

التوحيد بعد هذا الاقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم ، وهذا كثير في القرآن [١٠١هـ (١)] .

ويقول ابن القيم [١٠٢هـ] وكذلك فصل الآيات في أي مثل هذا التفصيل والتبيين فصل الآيات [١٠٣هـ] ولعلمهم يرجعون في من الشرك إلى التوحيد ، ومن الكفر إلى الإيمان [١٠٤هـ (٢)] .

٣ - روى الإمام مسلم في صحيحه [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : قالت : يا رسول الله ، إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ، ويطعم المسكين ، فهل ذلك نافعه ؟ قال : لا ينفعه ، إنه لم يقل يوماً : رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين [١٠٥هـ (٣)] .

وروى الإمام أحمد بسنده حديثاً طويلاً في قدوم وفد بني المبتفق على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاء فيه [. . . فقلت : يا رسول الله ، هل لأحد مما مضى من خير في جاهليتهم ؟ فقال رجل من عرض قريش : والله إن أباك المبتفق لفي النار . قال : فكأنه وقع حر بين جلد وجهي ولحمه مما قال لأبي على رؤوس الناس ، فهممت أن أقول : وأبوك يا رسول الله ؟ ثم إذا الأخرى أجهل ، فقلت : يا رسول الله وأهلك ؟ قال : وأهلي ، لعمر الله حيث ما أنيت على قبر عامري أو قرشي أو دوسي ، قل : أرسلني إليك محمد ، فأبشر بما يسوءك ، تجر على وجهك ويطبق في النار . قال : فقلت : يا رسول الله ، وما فعل بهم

(١) تفسير النار ج ٩ ص ٣٧١

(٢) السابق ص ٣٧٢

(٣) رواه مسلم .

ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسنون إلا إياه ، وكانوا يحسبون أنهم مصلحون .
قال صلى الله عليه وسلم : ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمم نبيا ، فمن
عصى نبيه كان من الضالين ، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين « (١) » .

وروى مسلم في صحيحه « عن أنس رضي الله عنه أن رجلا قال : يا رسول الله ،
أين أبى ؟ قال : في النار . قال : فلما قُتِيَ الرجل دعاه فقال : إن أبى وأباك
في النار « (٢) » .

فيتضح من الأحاديث السابقة أن جهل من مضى قبل بعثة الرسول صلى الله
عليه وسلم بالتوحيد ، لم يكن عذراً لم سواء في الحكم عليهم في الدنيا بظاهر
أمرهم ، أو في حقيقة أمرهم عند الله تعالى . وذلك بإخبار الرسول صلى الله عليه
وسلم أنهم في النار .

(١) رواه أحمد . وذكره الإمام ابن القيم في « زاد المعاد » ج ٣ ص ٥٦ ثم
قال في تعليقه على الحديث :
« هذا حديث كبير جليل تنادى جلالته وشفايته وعظمته على أنه قد خرج من
مشكاة النبوة . لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني ،
رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيدي ، وهما من كبار علماء المدينة ثقتان محتج بهما
في الصحيح ، احتج بهما إمام أهل الحديث البخاري . ورواه أئمة أهل السنة في
كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والإنقياد ، ولم يطعن أحد منهم فيه ولا في
أحد من رواه ... ثم قال : وقد رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسنده
ورواه الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب السنة والحافظ النسائي في كتاب المعرفة والحافظ
الطبراني والحافظ ابن حبان في كتاب السنة والحافظ ابن منده والحافظ ابن مردويه
والحافظ أبو نعيم وجماعة من الحفاظ يطول ذكرهم ... ثم قال : ولا ينكر هذا
الحديث إلا جاحد جاهل أو مخالف للكتاب والسنة « ١٠٨ » .
(٢) رواه مسلم .

٣ - وروى الإمام أحمد [عن عمران بن حصين رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً في يده حلقة من صفر فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة. فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً] ^(١)

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب في تعليقه على الحديث [فيه شاهد لكلام الصحابة: أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة] ^(٢)

فإذا كان الرجل لم يعذر بالجهالة في أمر من أمور الشرك الأصغر، فكيف بالشرك الأكبر؟

وروى الإمام أحمد أيضاً عن طارق بن شهاب [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب. قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صنم، لا يجوز له أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرب. قال: ليس عندي شيء أقرب. قالوا له: قرب ولو ذباباً. ففعل سبيله فدخل النار وقالوا للآخر: قرب. فقال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عز وجل. ففعل سبيله فدخل الجنة] ^(٣)

يقول صاحب فتح المجدد [وفي هذا الحديث التحذير من الوقوع في

(١) رواه أحمد

(٢) فتح المجدد شرح كتاب التوحيد ص ١١٧

(٣) رواه أحمد في كتاب الزهد

الشرك ، وأن الإنسان قد يقع فيه وهو لا يدري أنه من الشرك الذي يوجب
الفار» (١).

ويقول « إن ذلك الرجل كان مسلماً قبل ذلك - أى أنه كفر بهذا الفعل
فقط - وإلا فلو لم يكن مسلماً لم يقل دخل النار في ذباب » . ا هـ (٢).

٤ - وأورد الإمام القرافي المالكي كلاماً هاماً في (الشرح) ثم قال في
نهايته [.. ولذلك لم يعذره الله بالجهل في أصول الدين إجماعاً] . ا هـ (٣).

ولقد أورد القرافي الكلام أكثر تفصيلاً في (الفروق) فقال [اعلم أن
الجهل نوعان : النوع الأول : جهل تسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة
نفعاً عن مرتكبه ، وضابطه أن كل ما يتعذر الإحتراز عنه عادة فهو مغفوع عنه ،
وله صور : أحدها من وطئ امرأة أجنبية بالليل يظنها امرأته أو جاريته عني
عنه لأن الفحص عن ذلك مما يشق على الناس] .

ثم أورد صوراً أخرى ، إلى أن قال : . النوع الثاني : جهل لم يتسامح
صاحب الشرع عنه في الشريعة فلم يعف عن مرتكبه ، وضابطه أن كل ما لا
يتعذر الإحتراز عنه ولا يشق لم يعف عنه . وهذا النوع يطرد في أصول الدين ،
وأصول الفقه ، وفي بعض أنواع من الفروع .

أما أصول الدين فلأن صاحب الشرع لما شدد في جميع الاعتقادات

(١) فتح المجيد ص ١٤٩ .

(٢) السابق .

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٣٩ .

تشديداً عظيماً ، بحيث أن الإنسان لو بذل جهده واستفزع وسعه في رفع الجهل عنه في صفة من صفات الله ، أوفى شيء يجب اعتقاده من أصول الديانات ولم يرتفع ذلك الجهل ، لكان بترك ذلك الاعتقاد آثماً كافراً ، بخلاف في النيران على المشهور من المذاهب [١٢٠ هـ (١)] .

ويقول وهبة الزحيلي [النوع الثاني من الجهل : جهل لم يتسامح به صاحب الشرع في الشريعة ، فلم يعف عن مرتكبيه . وهذا النوع يجري في أصول الدين أو الاعتقادات ، وأصول الفقه وبعض الأحكام الشرعية .

أما أصول الدين فلا يعتبر الجهل فيها ، وإنما يجب معرفة العقيدة الصحيحة بالتعلم والمؤال ، ومن اعتنق عقيدة مع الجهل فقد آثم إنتماً مبيناً ، لأن المشرع قد شدد في عقائد أصول الدين تشديداً عظيماً ، حتى إن الإنسان لو بذل جهده واجتهد في تعرف العقيدة الحققة ولم يؤده اجتهاده إلى ذلك ، فهو آثم كافراً على المشهور في المذاهب ، ولا يعذر بخطئه في الاجتهاد [١٢١ هـ (٢)] .

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة [القسم الأول : جهل لا يعذر فيه صاحبه ولا شبهة فيه . . . إلى أن قال : وقد ذكر علماء الأصول من ذلك جهل غير المسلم بالوحدانية [١٢١ هـ (٣)] .

(١) الفروق للإمام القرافي ج ٢ ص ١٤٩ ، ص ١٦٣ . طبعة دار المعرفة . واللفظ للشارح .

(٢) نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي . ص ١١٢ وبعبداً . وسيأتي في النصول القادمة إن شاء الله مقام الجاهل في بعض الأحكام الشرعية ، وأصول الفقه وبعض الفروع .

(٣) أصول الفقه لأبي زهرة . ص ٣٣٥ .

٥ - يقول صاحب معارج القبول [إن أنواع الكفر لا تخرج عن أربعة : كفر جهل وتكذيب ، وكفر جحود ، وكفر عناد واستكبار ، وكفر نفاق . فأحدها يخرج من الملة بالسكينة . إلى أن يقول : وإن انتفى تصديق القلب مع عدم العلم بالحق ، فكفر الجهل والتكذيب .

قال تعالى ﴿ بل كذبوا بما أم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ (١)

وقال تعالى ﴿ أ كذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً أم ماذا كنتم تعملون ﴾ (٢) .. اهـ (٣)

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في صدد شرحه لمعنى التوحيد والشرك [.. وأفادك أيضاً الخوف العظيم ، فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكامة يخرجها من لسانه ، وقد يقولها وهو جاهل ، فلا يفتخر بالجهل] اهـ (٤) .

ويقول الإمام ابن القيم [والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له ، والإيمان بالله وبرسوله واتباعه فيما جاء به ، فالمن يأت العبد بهذا فليس بمسلم ، وإن لم يكن كافراً معانداً فهو كافر جاهل . فتباية هذه الطبقة أنهم كفار جهال غير معاندين ، وعدم عنادهم لا يخرجهم عن كونهم

(١) يونس ٣٩ .

(٢) النحل ٨٤ .

(٣) معارج القبول : ج ٢ ص ٢١ وبعدها .

(٤) رسالة كشف الشبهات . مجموعة التوحيد ص ٨٣ .

كفاراً ؛ فإن الكافر من جحد توحيد الله وكذب رسوله إما عناداً أو جهلاً
وتقليداً لأهل العناد^(١) .

ويقول الإمام الصنعاني عن مشركي هذه الأيام مثل عبدة الأضرحة
والأولياء [فإن قلت : أفيصير هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء
والفسقة والخلفاء مشركين ، كالذين يعتقدون في الأصنام ؟

قلت : نعم ، قد حصل منهم ما حصل من أولئك وصاروا في ذلك ، بل
زادوا في الإعتقاد والإتياد والاستعباد ، فلا فرق بينهم .

فإن قلت : هؤلاء القبوريون يقولون نحن لا نشرك بالله تعالى ولا نجعل له
نداً ، والإلتجاء إلى الأولياء والإعتقاد فيهم ليس شركاً .

قلت : نعم (يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم) ، لكن هذا جهل
منهم بمعنى الشرك . فإن تعظيمهم الأولياء ، ومحرم الذخائر لهم شرك . والله
تعالى يقول (فصل لربك وانحر) أي لا لغيره كما يفيد تقديم الظرف ، ويقول
تعالى (وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً) .

وقد عرفت بما قدمناه قريباً أنه صلى الله عليه وسلم قد سمى الرباء شركاً ،
فكيف بما ذكرناه ؟

فهذا الذي يفعلونه لأولياءهم : هو عين ما فعله المشركون وصاروا به
مشركين ، ولا يفتهم قولهم : نحن لا نشرك بالله شيئاً ، لأن فعلهم أكذب
قولهم .

فإن قلت : هم جاهلون أنهم مشركون بما يفعلونه .

(١) طريق المجرئين ص ٤١١ .

قلت : قد صرح الفقهاء في كتب الفقه في باب الردة : أن من تكلم بكلمة
الكفر يكفر ، وإن لم يقصد معناها . وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة
الإسلام ، ولا ماهية التوحيد ، فصاروا حقيقثذ كفاراً كفرة أصلياً .

فإن قلت : فإذا كانوا مشركين وجب جهادهم ، والسلوك فيهم ماسلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المشركين .

قلت : إلى هذا ذهب أئمة العلم ، فقالوا : يجب أولاً دعائهم إلى
التوحيد [أهـ^(١)]

.....

.....

.....

.....

.....
(١) رسالة تطهير الاعتقاد عن أدراج الإلحاد . للامام الضماني .
طبعة مؤسسة النور بالرياض .

الفصل الثالث

تأثير عارض الجهل في الإسلام على الحقيقة (١)

أما عن اعتقار الجهل وتأثيره في حقيقة التوحيد ، أى في أحكام الآخرة عند الله من ثواب وعقاب ؛ ففيه تفصيل ، حيث اختلف العلماء في أمور منها :

أولا : مناط التكليف (٢) « أى في حساب الآخرة » :

١ - ذهب البعض إلى أن العقل وحده هو مناط التكليف في هذا ،

(١) استخدام هذا التعبير الإمام البخارى رحمه الله ليبر به عن حقيقة العلاقة بين الرء وربه في أحكام الآخرة ، أى أحكام الثواب والعقاب ، فقال رحمه الله في صحيحه « باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل » (راجع فتح البارى . ١ ص ٧٩) .

(٢) يقول الشنيطى « وهذا الخلاف الذى ذكرنا ، هل يكتفى في الإلزام بالتوحيد بنصب الأدلة ، أو لابد من بث الرسل لينذروا ؟ هو مبنى الخلاف المشهور عند أهل الأصول في أهل الفترة . هل يدخلون النار بكفرهم ؟ أو يعذرون بالفترة ؟ » (أضواء البيان ٢ ص ٣٠٢) . ويقول في موضع آخر أيضاً : « اعلم أولا أن من لم يأتته نذير في دار الدنيا وكان كافراً حق مات ، اختلف العلماء فيه . هل هو من أهل النار لكفره ، أو هو معذور لأنه لم يأتته نذير ؟ » (دفع إيهام الإضطراب ص ١٨٠) .

فواضح أن الخلاف بين العلماء إنما هو في أحكام الآخرة فقط ، أما من كان كافراً في الدنيا فلا وجه للخلاف على كفره ! سواء قامت عليه الحجة أم لم تقم ، وأمره إلى الله في أحكام الآخرة . وهذا ما قررناه في الفصل السابق .

وأن الإنسان قد فطر على إدراك التوحيد وحده ، فيجب عليه أن يصل إلى الحق بالنظر والاستدلال ، وأنه سيحاسب في الآخرة على هذا الأساس حتى ولو لم يأنه رسول من الله عز وجل . ومن هؤلاء : المعتزلة ، وجهود الخنفية ، وغيرهم .

يقول الإمام أبو حنيفة [لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه ، لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الرب سبحانه وتعالى ، وتوحيده ، لما يرى من خلق السموات والأرض ، وخلق نفسه ، وسائر ما خلق الله تعالى ؛ فأما الفرائض فمن لم يعلمها ولم يبلغه ، فإن هذا لم تقم عليه حجة حكيمية] (١) .
ويقول العلامة الشافعي [قد قال قوم : إن الكافر في النار ، ولو مات في زمن الفترة ، ومن جزم بهذا القول - أي أن أهل الفترة الذين ماتوا على الكفر هم في النار - النووي في شرح مسلم (٢) .
وحكي القرافي في شرح التنقيح الإجماع على أن موت أهل الجاهلية في النار لكفرهم ، كما حكاه عنه صاحب [نشر الهند] (٣) .
وأجاب أهل هذا القول عن آية ﴿ وما كنا بمعذبين حتى نبعث رسولا ﴾ (٤) وأمثالها من عدة وجوه (٥) .

(١) راجع « بدائع الصنائع » للكاساني . ج ٩ ص ٣٧٨ . والنقح الأكبر بشرح ملا علي القاري ص ١١٦ .

(٢) يرى النووي أن أهل الفترة لا بد وأن يكون عندهم بقية إنذار مما جاءت به الرسل السابقين وإن الحجة قائمة عليهم بذلك ، كما سيأتي .

(٣) أضواء البيان . ج ٢ ص ٣٠٢ . ودفع إيهام الاضطراب ص ١٨٠ . وأضواء البيان . ج ٣ ص ٤٣٣ .

(٤) الإسراء ١٥ .

(٥) أضواء البيان ج ٣ ص ٣٣ ، ودفع إيهام الاضطراب ص ١٨٠ .

الأول : أن التعذيب المنفي في قوله ﴿وما كنا معذبين..﴾ الآية وأمثالها ، إنما هو التعذيب الدنيوي ، كما وقع في الدنيا من العذاب بقوم نوح ، وقوم هود ، وقوم صالح ؛ وقوم لوط ، وقوم شعيب ، وقوم موسى ، وأمثالهم . وإذا فلا ينافي التعذيب في الآخرة . ونسب هذا القول القرطبي ، وأبو حيان ، والشوكاني ، وغيرهم في تفاسيرهم إلى الجمهور .

الثاني : أن محل العذر بالفترة المخصوص في قوله تعالى ﴿وما كنا معذبين﴾ الآية وأمثالها . في غير الواضح الذي لا يلتبس على عاقل . أما الواضح الذي لا يخفى على من عنده عقل ، كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد لأن جميع الكفار يقولون بأن الله هو ربهم وهو خالقهم ورازقهم ، ويتحققون أن الأوثان لا تنفع ولا تضر ، لكنهم غلطوا أنفسهم ، فزعموا أنها تقربهم إلى الله تعالى ، وأنها شفعاءهم عند الله ، مع أن العقل يقطع بنفي ذلك .

الثالث : أن عذبتهم بقية إنذار لما جاءت به الرسل الذين أرسلوا من قبل نبينا صلى الله عليه وسلم ، كإبراهيم وغيره ، وأن الحجة قائمة عليهم بذلك . وحزم بهذا النووي في شرح مسلم ، ومال إليه ابن قاسم العبادي في [الآيات البينات] ^(١) .

(١) يقول النووي في شرح مسلم « إن من مات في الفترة على ما كانت عليه للعرب من عبادة الأوثان في النار ، وليس في هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة ، فإن هؤلاء كانت بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الرسل عليهم السلام » . (راجع الألويسي ١٥٠ ص ٤٠) .

الرابع : ما جاء من الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
الهادية على أن بعض أهل الفترة في النار ، كما قدمنا بعض الأحاديث الواردة بذلك
في صحيح مسلم وغيره ^(١) .

٢ - وذهب الآخرون - ومنهم جمهور أهل السنة - إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً في الدنيا أو في الآخرة إلا بعد قيام الحجة الرسالية عليه .

يقول الإمام ابن القيم [إن الله سبحانه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه ، كما قال تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ .. وهذا كثير في القرآن ، يخبر أنه إنما يعذب من جاءه الرسول وقامت عليه الحجة] . اهـ ^(٢) .

ويقول الإمام الشافعي [إن الله جل وعلا لا يعذب أحداً من خلقه ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، حتى يبعث إليه رسولا ينذره ويحذره ، فيعصى ذلك الرسول ، ويستمر على الكفر والعصية بعد الإنذار والإعذار] . اهـ ^(٣) .

ويقول [والآيات القرآنية مصرحة بكثرة ، على عدم الاكتفاء بما نصب من الأدلة ، وما ركز من الفطرة ، بل إن الله تعالى لا يعذب أحداً حتى

(١) راجع حديث وفد بني التثفق وحديث ابن جعدان وحديث أبي وأباك في النار ص ٢٤ من هذا البحث . وروى مسلم أيضاً عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وابكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت » (مسلم) .

(٢) طريق المجرتين ص ٤١٣ .

(٣) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٢٩ .

يقيم عليه الحجة بإصدار الرسل ، فمن ذلك قوله ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ، فإنه قال فيها : حتى نبعث رسولا ، ولم يقل حتى نخلق عقولا ، وننصب أدلة ، ونركز فطرة [١٨١]^(١) .

ويقول الشنقيطي [وهذه الآيات التي ذكرنا وأمثالها في القرآن تدل على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم نذير ، ولو ماتوا على الكفر ؛ وبهذا قالت جماعة من أهل العلم ، وذهبت جماعة أخرى من أهل العلم إلى أن كل من مات على الكفر فهو في النار ولو لم يأتهم نذير] [١٨١]^(٢) .

ثانياً : إمكان وجود من لم تبلغه دعوة التوحيد :

« أى في الدنيا بآية صورة من الصور » .

١ — فقد ذهب فريق إلى منفع وقوع ذلك شرعاً - وإن أجازاه عقلاً ؛ واستدلوا بعموم ما جاء في القرآن الكريم :

قال تعالى ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾^(٣) .

وقال تعالى ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴾^(٤) .

(١) أضواء البيان ج ٢ ص ٢٠١ .

(٢) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٣٦ . وقد ساق العلامة الشنقيطي أدلة الفريقين بتفصيلها ، ووجهة نظر كل فريق وردت على أدلة الفريق الآخر في بحث لطيف ، فيمكن الرجوع إليه . (راجع أضواء البيان ج ٣ ص ٤٤٩ وبعدها . ودفع إيهام الاضطراب ص ١٧٨ وبعدها) .

(٣) فاطر ٢٤ .

(٤) الرعد ٧ .

وقال تعالى ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا
الطاغوت ﴾ (١)

وقال تعالى ﴿ كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى
قد جاءنا نذير ﴾ (٢)

وقال تعالى ﴿ يامعشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقولون عليهم
آياتى وينذرونكم لقاء يومكم هذا ﴾ (٣)

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث وفد بني النضير [.. ذلك بأن الله بعث
في آخر كل سبع أمم نبيا ، فمن عصى نبيه كان من الضالين ، ومن أطاع نبيه
كان من المهتدين] (٤)

وهؤلاء منعوا من وجود من أطلق عليهم « أهل الفترة » وهم الذين
وجدوا في فترة بين رسولين ، أى في زمن انقطاع الوحي ، وطول الزمان الذي
اندرست فيه الشرائع الكلية ، وانطلمست فيه آثار الرسالة ، ولم يصححو حديث
الأربعة الذين يخبرهم الله عز وجل يوم القيامة .

وقد روى الحديث الإمام ابن كثير في تفسيره من عدة أوجه ، منها ما جاء
عن الإمام أحمد : حدثنا علي بن عبد الله ثنا معاوية بن هشام ثنا أبي عن قتادة
عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
[أربعة يحتجون يوم القيامة : رجل أصم لا يسمع شيئا ، ورجل أحمق ، ورجل

(١) النحل ٣٦ .

(٢) المائدة ٨ - ٩ .

(٣) الانعام ١٣٠ .

(٤) رواه أحمد . والحديث بتمامه وارد في صفحة ٢٤ .

هرم ، ورجل مات في فترة . فأما الأصم فيقول : رب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً ، وأما الأحمق فيقول : رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالهرم ، وأما الهرم فيقول : رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً ، وأما الذي مات في الفترة فيقول : رب ما أثنائي لك رسول . فيأخذ مواعيقهم ليطيئهم ، فيرسل إليهم : أن ادخلوا النار ، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً^(١) .

يقول القرطبي في تفسير آية الإسراء ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ [وفي هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع ، خلاف المعتزلة القائلين بأن العقل يقيح ويحسن ويبيح ويحظر . والجهنميون على أن هذا في حكم الدنيا ، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار .

وقالت فرقة : هذا عام في الدنيا والآخرة لقوله تعالى ﴿ كلما أتى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا ﴾ .

قال ابن عطية : والذي يعطيه النظر أن بعثه آدم عليه السلام بالتوحيد ، وبث المعتقدات في بنيهِ ، مع نصب الأدلة الدالة على الصانع مع سلامة الفطر ، توجب على كل أحد من العالم الإيمان واتباع شريعة الله ، ثم تجدد ذلك في زمن نوح عليه السلام بعد غرق الكفار .

وهذه الآية أيضاً يعطى احتمال لفظها نحو هذا في الذين لم تصلهم رسالة ، وهم أهل القترات « الذين قدر وجودهم بعض أهل العلم » .

(١) رواه احمد . والحديث برواياته المختلفة في تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٥١ .

وأما ما روى من أن الله تعالى يبعث إليهم يوم القيامة وإلى المجانين والأطفال حديث لم يصح ، ولا يقتضى ما تعطيه الشريعة من أن الآخرة ليست دار تكليف .

قال المهدوى : وروى عن أبى هريرة أن الله عز وجل يبعث يوم القيامة رسولا إلى أهل الفترة والأبكم والأخرس والأصم ، فيطيعه منهم من كان يريد أن يطيعه في الدنيا وتلا الآية :

قلت : هذا موقف وسيأتى مرفوعاً في آخره ، ولا يصح . قال ومن لم تلبقه الدعوة فهو غير مستجيب للعذاب من جهة العقل ، والله أعلم [اهـ ^(١)] .

كما نقل هذا القول الإمام ابن كثير في تفسيره عن الحافظ ابن عبد البر حافظ المغرب بلا منازع ، فقال [قال - يعنى ابن عبد البر - : أحاديث هذا الباب ليست قوية ولا تقوم بها حجة ، وأهل العلم بنكرونها ، لأن الآخرة دار جزاء وليست دار عمل ولا ابتلاء ، وكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها] . اهـ ^(٢) .

فالراجح - عند أصحاب هذا المذهب - هو عدم وجود من لم تلبقه دعوة التوحيد في الدنيا قبل موته بأية صورة من الصور ، وذلك لعدم الأدلة القرآنية الدالة على إرسال الرسل وإقامة الحججة في الدنيا على كل شخص ، وأن الدنيا هي دار التكليف والابتلاء ولا تكليف بعدها ^(٣) .

(١) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٢٣١ وبعدها .

(٢) تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٥٤ .

(٣) وقد ذكر الألوسى هذا القول في تفسيره ج ١٥ ص ٣٧ . كما نقل عن «الخطيب» قوله في «المنهاج» [إن العاقل الخير إذا سمع أى دعوة كانت إلى الله تعالى ، فترك =

وأما عن آية الإسراء ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ فيقال فيها :

• إما أنها تعم حكم الدنيا والآخرة ، فيكون الله سبحانه وتعالى يقرر فيها حقيقة أرادتها مشيئته وحكمته ، مدلا بها على كمال عدله المطلق جل وعلا ، بمعنى أن الله حين يعذب الكافرين في الآخرة ، فإنه قد أقام عليهم الحجة ، ولا شك في الدنيا ، وأعذر إليهم أولا فأرسل إليهم الرسل والنذر مهلفين عنه عز وجل ، كما قرر سبحانه في الآيات الأخرى الكثيرة ، والتي ذكرناها آنفا .

فالآية على هذا تقرر حقيقة سبق وأن تحققت فعلا في الدنيا بإرسال الرسل إلى كافة الناس ، فهي لانضع شرطاً إذاً للعذاب على من بلغه الرسول دون من لم يبلغه - فالجميع قد بلغهم - وذلك بمقتضى نصوص أخرى ثابتة في نفس محل الخلاف تنفي وجود من لم يأت به نذير^(١) .

• وإما أنها تجري على أحكام الدنيا فقط ، بمعنى الإهلاك وعذاب

== الاستدلال ببقوله على صحتها وهو من أهل الاستدلال ، كان بذلك معرضاً عن الدعوة فكفر ، ويبعد أن يوجد شخص لم يبلغه خبر أحد من الرسل على كثرتهم وتطاول أزمان دعوتهم ووفور عدد الذين آمنوا بهم واتبعواهم والذين كفروا بهم وخالفوهم ، فإن الخير قد يبلغ على لسان المخالف كما يبلغ على لسان المؤمن الموافق . ولو أمكن أن يكون لم يسمع قط بدين ولا دعوة نبي ولا عرف أن في العالم من أثبت إلهاً ، ولا نرى أن ذلك يكون .. [١٠١ . (راجع تفسير الألوسي ج ١٥ ص ٤٠) .

(١) ذكر ابن رشد نفس القول في مقدماته « للدعوة » في نقه الإمام مالك ، فقال « والصحيح أن دعوة الإسلام قد بلغت جميع العالم ، والدليل قوله تعالى : (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير . . . » ١٠١ . (المقدمات لابن رشد ج ١ ص ٢٦٦) .

الاستئصال الأرضي ، وهو قول الجمهور كما ذكرنا . وأنها لا تجرى إلا على ما لا يعرف إلا بالشرع من أحكام الفروع ، بمعنى أنه « لا تسكيف إلا بشرع » ، فتكون هذه الآية وأمثالها هي الدلائل على هذه القاعدة^(١) .

(١) ويكون حديث الأربعة هنا - إذا فرضت صحته - جارياً على هؤلاء الذين تركوا ملة الشرك ، ولم يشاركوا قومهم في عبادة غير الله ، ولكن وجودهم في زمن الفترة وانطماس آثار الرسالات والشرائع السابقة جعلهم يجهلون الشريعة التي يقتربون بها إلى الله عز وجل : فيختبرهم الله في عرصات القيامة فيرسل إليهم إن ادخلوا النار ، فإذا كانوا من الذين يطيعون الرسول في الدنيا لو لحقوا به اطاعوا الله يوم القيامة فنجوا ، وإن كانوا من الذين يعصون الرسول في الدنيا لو لحقوا به عصوا الله يوم القيامة فهلكوا (راجع أقسام أهل الفترة من هذا البحث ص ٤٧ وبعدها) .

روى ابن ماجه بسنده عن حذيفة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب ، حتى لا يدري ما صيام ولا صدقة ولا نكح ، ويسرى الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية . وتبقى طوائف من الناس : الشيخ الكبير والمعجوز يقولون : ادركنا آباءنا على هذه الكلمة « لا إله إلا الله » فنحن نقولها » فقال له صلة « ما تبقى عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلة ولا صيام ولا نكح ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم ردها ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة : يا صلة : تنجيهم من النار ، ثلاثاً » . (ابن ماجه) .

يقول ابن كثير في شرحه على الحديث « يخبرون بأنهم ادركوا الناس وهم يقولون لا إله إلا الله ، فهم يقولونها على وجه التقرب إلى الله فهي نافعة لهم ، وإن لم يكن عندهم من العمل الصالح والعلم النافع غيرها » ١٥ . (راجع النهاية في الفقه والملاحم > ١ ص ١٩ دار الكتب الحديثة) .

فيظهر من هذا أنه حتى في آخر الزمان يظل الناجون عندهم التوحيد ، دون الشرائع من صدقة وصلاة وصيام ، وكلمة « لا إله إلا الله » دلالة على ما هم عليه من التوحيد وترك الشرك ؛ ولا يحسن أحد أنها كلمة باللسان وكفى كما ظنت المرجئة ، مما رددناه عليهم سابقاً (راجع بحث حقيقة الإيمان) .

يقول النيسابورى [وما كنا معذنين - فى الأعمال التى لا سبيل إلى معرفة وجوبها إلا بالشرع - إلا بعد مجيء الشرع] اهـ (١).

ويقول الطبرسى [إن الآية على التخصيص فيما لا يعرف إلا بالشرع من واجبات وفرائض وفروع الشريعة] اهـ (٢).

وأما عن حديث الأربعة المحاجون يوم القيامة ، فإلى جانب قول من قال من الأئمة بعدم صحته ، كالقرطبي وابن عطية وابن عبد البر وغيرهم ، فإن مسألة تخصيص عام القرآن بحديث الآحاد مسألة مختلف فيها ؛ فقد جعل الإمام الشافعى والإمام أحمد خبر الآحاد الصحيح السند مخصصاً لعام القرآن مطلقاً . أما الإمام أبو حنيفة فلم يخص به العام مطلقاً ، لأن دلالة العام عنده قطعية . وأما الإمام مالك فقد خصص به العام إن عاضده قياس أو عمل أهل المدينة ، ومنع من تخصيصه بغير ذلك ، وضمف الخبر فى هذه الحالة (٣) .

فإذا كان حديث الأربعة يعارض نصوصاً أخرى عامة ، فيجب التوقف فيه وتوكيل أمره إلى الله عز وجل ؛ خاصة وأن سنده لم تثبت صحته بإطلاق . ودون مخالفة . وقد توقف مثلاً الإمام مالك فى حديث ولوغ السكاب رغم صحته عنده وروايته له بنفسه ، وذلك لمعارضته قاعدة قطعية عنده ، وهى أن

(١) تفسير غريب القرآن للنيسابورى . ١٥٨ ص ١٦ .

(٢) تفسير مجمع البيان الطبرسى ١٥٨ ص ٢٦ .

(٣) يقول صاحب كشف الأسرار « ولهذا لا يكفر منكر لفظه ولا منكر معناه ... أى خبر الواحد - بخلاف منكر الظاهر والعام من الكتاب فإنه يكفر . وإذا كان كذلك فلا يجوز ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عمومته به لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقوى بما هو أضعف منه ، وذلك لا يجوز » . (٣ ص ٩) .

علة الطهارة هي الحياة ، إلى جانب قوله تعالى ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (١)
وكذلك ردت عائشة رضي الله عنها حديثاً لأبي هريرة رضي الله عنه في عذاب
الميت ببيكاه أهله عليه ، وذلك لمخالفته لقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر
أخرى ﴾ (٢) .

٢ - وذهب الفريق الآخر إلى جواز وقوع ذلك شرعاً وعقلاً .
تقدروا وجود « أهل الفترة » وكان مستندهم في ذلك هو حديث الأربعة
السابق ذكره ، فصحبوه وقالوا به .
ومن هؤلاء الإمام ابن كثير حيث قال في تفسيره [إن الأحاديث بهذا
الباب منها ما هو صحيح ، كما نص على ذلك غير واحد من أئمة العلم ، ومنها
ما هو حسن ، ومنها ما هو ضعيف يقوى بالحسن والصحيح ، وإذا كانت
أحاديث الباب متعاضدة على هذا النمط أفادت الحجة عند الناظر] . اهـ (٣) .
ثم نسب نفس القول إلى الأشعري والبيهقي وغيرهما .

كذلك صحح الحديث ابن حزم في الإحكام فقال [أما من لم يبلغه ذكره
صلى الله عليه وسلم ، فإن كان موحداً ، فهو مؤمن على القطر الأولى صحيح
الإيمان لا عذاب عليه في الآخرة ، وهو من أهل الجنة . وإن كان غير موحد

(١) راجع كتاب « مالك » لأبي زهرة نقلاً عن المواقف للشاطبي ج ٣
ص ٢١ - ٢٥ . والآية بسورة المائدة آية ٤٨ .

(٢) راجع المواقف للشاطبي ج ٣ ص ٢٢ . والآية بسورة فاطر آية : ١٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٥٥ .

فهو من الذين جاء البص بأنه يوقد له نار يوم القيامة ، فيؤمنون بالمدخول فيها ، فن دخلها نجا ، ومن أبي هلاك [١٥١هـ] .

وهو ما يراه الإمام ابن القيم حيث يقول [الأصل الثالث : إن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان ، وفي بقعة دون بقعة ، وناحية دون أخرى ، كما أنها تقوم على شخص دون آخر ، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والجنون ، وإما لعدم فهمه ، كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر له ترجمان ، فهذا بمنزلة الأصم الذي لا يسمع شيئاً ولا يتمكن من الفهم ، وهو أحد الأربعة الذين يدلون على الله بالحجة يوم القيامة ، كما تقدم في حديث الأسود وأبي هريرة وغيرهما [١٥٢هـ] .

ويقول الإمام الشنقيطي [الظاهر أن التحقيق في هذه المسألة التي هي : هل يعذر المشركون بالفترة أو لا ؟ هو أنهم معذورون بالفترة . فوجه الجمع بين الأدلة هو عذرهم بالفترة ، وأن الله يوم القيامة يمتحنهم بنار يأمرهم باقتحامها ، فن اقتحمها دخل الجنة ، وهو الذي كان يصدق الرسل لو جاءته في الدنيا ، ومن امتنع دخل النار وعذب فيها ، وهو الذي كان يكذب الرسل لو جاءته في الدنيا ، لأن الله يعلم ما كانوا عاملين لو جاءتهم الرسل . وبهذا الجمع تنفق الأدلة ، فيكون أهل الفترة معذورين ، وقوم منهم من أهل النار بعد الامتحان ، وقوم منهم من أهل الجنة بعده أيضاً [١٥٣هـ] .

(١) الأحكام - ٥ ص ٦٨٦ المجلد الثاني باب ٣٠ .

(٢) طريق المهجرتين ص ٤١٤ .

(٣) راجع أضواء البيان - ٣ ص ٣٤٨ ودفع إيهام الاضطراب ص ١٨٥ .

ويقول الشنقيطي أيضاً [وقال ابن كثير رحمه الله تعالى أيضاً قبل هذا الكلام بقليل ما نصه : وممن من ذهب إلى أنهم يمتحنون يوم القيامة في عرصات المحشر ، فمن أطاع دخل الجنة ، وانكشف علم الله فيه بسابق السعادة . ومن عصى دخل النار داخراً ، وانكشف علم الله فيه بسابق الشقاوة . وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها ، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة ، والشاهد بعضها لبعض . وهذا القول هو الذي حكاه الشيخ أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري عن أهل السنة والجماعة ، وهو الذي نصره الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب « الاعتقاد » ، وكذلك غيره من محققي العلماء والحفاظ والنقاد . انتهى الغرض من كلام ابن كثير رحمه الله تعالى وهو واضح جداً فيما ذكرنا] اهـ (١)

ويقول الشنقيطي [إن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن بلا خلاف ، لأن أعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما . ولا وجه للجمع بين الأدلة إلا هذا القول بالمعذر والامتحان ، فمن دخل النار فهو الذي لم يمثل ما أمر به عند ذلك الامتحان ، ويتفق بذلك جميع الأدلة ، والعالم عند الله تعالى] اهـ (٢) . وحتى على قول هذا الفريق من العلماء - أي من قدروا وجود أهل الفترة - أو من لم تبلفه دعوة التوحيد (٣) - فلا وجه لتطبيق مقتضى هذا القول على من

(١) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٤٠ .

(٢) السابق .

(٣) لا فرق عند أصحاب هذا القول بين أهل الفترة ومن لم تبلفه الدعوة ، فكلاهما غابت عنه دعوة التوحيد في الدنيا ولم يأت به نذير .

هم في آياتنا هذه^(١) ؛ أى عند « تحقيق مناط » هذا الحكم ، بالمصطلح الأصولي .

فزمان الفترة هو زمان ائدرست فيه الشرائع كلية ، وانطلمست كل أعلام النبوة وآثارها ، ولم يعرف قول نبي ولا شريعته ، ولم يجد الناس من يهديهم إلى الدين الحق إذا جاهدوا في البحث عنه ، فلم يتمكنوا منه لعدم توفر إمكانية العلم .

فأين هذا من زماننا الذي يتلى فيه القرآن في كل مكان ليل نهار ، وتقام فيه المساجد في كل منطقة وحي ، وتنتشر فيه الكتب التي تعلم الناس دينهم بالملايين مطروحة بين أيديهم ، غير الأئمة الأعلام الذين أقاموا الحجة كاملة على أبناء عصرهم قديماً وحديثاً ، فمنهم من استشهد ودفع حياته رخيصة في سبيل دينه ، ومنهم من تحمّل في سبيل الحق كل بلاء وإساءة ، فظل صامداً منادياً بالحق مجاهراً به في كل وقت وفي كل مكان .

وصدق الله العظيم ﴿ قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالين . ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون ، قال اخسثوا فيها ولا تذكروا ، إنه كان فريق من عبادي يقولون ربنا آمتنا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين ،

(١) لا يجب أن يشيب عن اذهانتنا - حق ونحن نفترض هذا الفرض - أن كلام العلماء هنا إنما هو في أحكام الثواب والعقاب ، أي في أحكام الآخرة فقط ، فلا مجال لاستخدام هذا في إجراء الأحكام في الدنيا ، إذ الأحكام في الدنيا مبنية أصلاً على الظاهر ، وأما الحقيقة والمآل في الآخرة فأمره إلى الله ، ولا دخل لنا فيه بين المرء وربه . (راجع كلام ابن القيم بهامش ص ٢٢)

فأخذتهم سخرىا حتى أنسوكم ذكري وكنتم منهم تضحكون (١) .

فقياس أهل زماننا على أهل الفترة لا يصح مطلقاً بأى وجه من الوجوه ،
ولما أهل الفترة - على هذا القول - قد انقطع وجودهم في الأرض منذ أن
ربطت أجزاءها بعضها ببعض بشتى وسائل الاتصالات الحديثة التي تكفل
انتقال الأفكار والأخبار في مثل لمح البصر .

فبناط وجود « أهل الفترة » غير متحقق في عالمنا اليوم - إن صح وجودهم
مطلقاً - فلا يجوز الاحتجاج بهم ؛ وهذا من قبيل ما ذكرناه سابقاً وكثيراً
من أنه يجب أن تحمل أقوال العلماء والأئمة من السلف والخلف ، كل قول
على مناطه الحقيقي المقصود ، حتى لا تضيع الحقائق ، فنطبق أحكاماً على من
ليس مكلفاً بها أصلاً ، ونخرج من مقتضاها من هو مكلف بها في حقيقة
أمره (٢) !

ثم إن القائلين بهذا القول - أى وجود أهل الفترة - قد قسموا أهل
الفترة إلى قسمين :

* قسم متابع لما عليه أهل الشرك ، مستنم لهم ، غير عامل على البحث
عن غير دينهم ، سواء وجد غير هذا في زمانه أم لم يوجد .

* وقسم عرف ما عليه أهل زمانه من الشرك والتفكير ، فرفضه ،
ولكنه لم يجد ديناً يتعبد به إلى الله ، لعدم وجود آثار الرسالة في هذا
الزمان .

(١) المؤمنون : ١٠٦ - ١١٠

(٢) يرى الإمام الشاطبي أن هذا من تمام فقه الفقيه البصير ، (راجع كلامه في
الموافقات في معرض حديثه عن شتى تحقيق المناط العام والخاص) .

فالقسم الأول غير معذور ، ولا يدخل في مقتضى آية الإبراء أو حديث الأربعة .

والقسم الآخر : فصاحبه إما أن يكون موحداً ، وإسكنه يجعل آية شريعة يتقرب بها إلى الله ، وذلك لعدم وجودها في زمانه ، فهذا ناجح وم القيامه ، ومثاله « المتحذفين »^(١) من العرب قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وإما أن يكون تاركاً لما عليه قومه من عبادة غير الله متوقفاً عنه ، ولكنه لم يصل إلى الدين الصحيح بعد أن جهد في طلبه وتحصيله فلم يتمكن ، فهذا الذي يدخل في مقتضى الآية وحديث أهل الفترة . يقول الإمام الشاطبي [.. ونظيره مسألة أهل الفترات العاملين تبعاً

(١) الاختلاف من العرب بين الذين فارقوا دين آبائهم أمثل عبادة الأوثان ، واتجهوا إلى الله وحده - وذلك قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم - ومن غير ذلك يعلموا عن الشرائع السابقة شيئاً صحيحاً . ومن هؤلاء مثلاً زيد بن عمرو بن نفيل : روى ابن كثير بسنده عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « لقد رأيت زيد بن عمرو مستنداً ظهره إلى الكعبة يقول : يا معشر قريش ، والذي نفس زيد بيده ما أصبح أحد منكم على دين إبراهيم غيري ، ثم يقول : اللهم إني لو أعلم أحب الوجوه إليك عبدتك به ولكنني لا أعلم ، ثم يسجد على راحلته . ورواه فيه ابن هشام : كان يضيء إلى الكعبة ويقول : إلهي إله إبراهيم ، وديني دين إبراهيم ، وقد روى ابن عساکر من طرق متعددة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عنه : يبعث يوم القيامة أمة وحده » (راجع البداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ٢٣٧ وبعدها) فلاحظ قوله صلى الله عليه وسلم هنا عن زيد بن عمرو ، وقوله هناك في حديث وقد بنى التتبع وغيره ص ٢٤ ، وشهادته لهم بالنار ، بينما هم جميعاً من أهل الجاهلية قبل بعثة صلى الله عليه وسلم .

لأبائهم ، واستنامة لما عليه أهل عصرهم من عبادة غير الله وما أشبه ذلك ،
لأن العلماء يقولون في حكمهم إنهم على قسمين :

* قسم غابت عليه الشريعة ، ولم يدرك ما يتقرب به إلى الله تعالى ، فوقف
عن العمل بكل ما يتوهمه العقل أن يقرب إلى الله ، ورأى ما أهل عصره
عاملون به مما ليس لهم فيه مستند إلا استحسانهم ، فلم يستفزه ذلك على
الوقوف عنه ، وهؤلاء هم الداخلون حقيقة تحت عموم الآية الكريمة « وما كنا
مطّيعين حتى نهت رسولاً » .

* وقسم لا يس ما عليه أهل عصره من عبادة غير الله ، والتحريم
والتحليل بالرأى ، فواقفهم في اعتقاد ما اعتقدوه من الهاميل ؛ فهؤلاء نص
العلماء على أنهم غير معذورين ، مشاركون لأهل عصرهم في الواخذة ، لأنهم
واقفهم في العمل والموالاة والمساعدة على تلك الشريعة ، فصاروا من
أهلها . [١٥١]^(١)

وبزید الإمام ابن القيم الأمر بإيضاحاً فيقول - في معرض كلامه عن
« كفر الجهل والاتباع » ما نصه : [وأما العاجز عن السؤال والعلم الذي لم
يتمكن من العلم بوجهه ، فهم قسمان أيضاً :

* أحدهما : مريد للهدى مؤثر له محب له ، غير قادر على ولا على طلبه
لعدم من يرشده ، فهذا حكم أرباب الفترات ومن لم تبلغه الدهوة .

* والثاني : معرض لإرادة له ، ولا يحدث نفسه بفير ما هو عليه .

فالأول يقول : يارب ، لو أعلم ديناً خيراً مما أنا عليه لدنت به وتركته

(١) الاعتصام للشاطبي - ١ ص ١٦١

ما أنا عليه؛ ولكني لا أعرف سوى ما أنا عليه ، ولا أقدر عليه ، فهو غاية جهدي وسهابة معرفتي .

والثاني : راض بما هو عليه ، لا يؤثر غيره عليه ولا تطلب نفسه سواء ، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته . وكلاهما عاجز : فالأول كمن طلب الدين في الفترة ولم يظفر به ، فعدل عنه بعد استقراغ الوضع في طلبه عجزاً وجهلاً . والثاني : كمن لم يطلبه ، بل مات على شركه ، ولو كان طلبه لعجز عنه . ففرق بين عجز الطالب وعجز المروض^(١) .

ويجب أن نلاحظ أخيراً ، أن كل ما نقلناه من خلاف بين العلماء في هذا الفصل ، إنما هو في أحكام الآخرة فقط ، أي في مآل الجاهل يوم القيامة في أحكام الثواب والعقاب عند الله سبحانه وتعالى ، وأما بالنسبة لأحكام الدنيا فلا خلاف بين العلماء في اعتباره كافراً في ظاهر أمره ، وذلك لجريان الأحكام في الدنيا على هذا الأساس .

يقول الإمام ابن القيم [والله يقضى بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله ، ولا يعذب إلا من قامت عليه حجته بالرسل ، فهذا مقطوع به في جملة الخلق ، أما كون زيد بعينه أو عمرو قامت عليه الحجة أم لا ، فذلك مما لا يمكن الدخول بين الله وبين عبادته فيه ، بل الواجب على العبد أن يعتمد :

(١) طريقتي المهجرتين ص ٤١٣ . وراجع تفسير النار ص ١٤٠ وبمدها في أقسام الكافرين في شرح قوله تعالى « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون » ، (البقرة ٦) وأن هناك من الناس من لا يختلف بالنسبة إليه أمر العلم أو الجهل بسبب إعراضه الأصلي .

* أن كل من دان بدين غير الإسلام فهو كافر .

* وأن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول . هذا في الجملة ، والتمهين موكول إلى الله ، وهذا في أحكام الثواب والعقاب ، وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر . [اه (١)] .

فهذا النص للإمام ابن القيم هو فصل الخطاب في موضوعنا ، فنحن

(١) طريق المحررتين ص ٤١٣ : ويفرق الإمام « عبد القاهر البغدادي » بين مقام أحكام الدنيا ومقام أحكام الآخرة في كلام غاية في الوضوح فيقول « وقالوا فيمن كان وراء السد أوفى قطر من الأرض ولم يبلغه دعوة الإسلام ، ينظر فيه فإن اعتقد الحق في العدل والتوحيد وجهل شرائع الأحكام والرسول فحكمه حكم المسلمين وهو معذور فيما جهله من الأحكام لأنه لم يقم به الحجة عليه . ومن اعتقد منهم الإلحاد والكفر والتعطيل فهو كافر بالإعتقاد » اه . ويقول في موضع آخر « فإن استدل الماقل قبل ورود الشرع عليه على حدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته فعرف ذلك واعتقده كان موحداً مؤمناً . ولو أنه اعتقد قبل ورود الشرع عليه الكفر والضلال لكان كافراً ملحداً » اه . هذا عن مقام أحكام الدنيا ، وأما عن مقام أحكام الآخرة ، فيقول الإمام البغدادي « فإن كان قد انتهت إليه دعوة بعض الأنبياء عليهم السلام فلم يؤمن بها كان مستحقاً للعقوبة على التأييد . وإن لم يبلغه دعوة شريعة بحال لم يكن مكافاً ولم يكن له في الآخرة ثواب ولا عقاب ، فإن عذبه الله في الآخرة كان ذلك عدلاً منه ولم يكن عقاباً . وإن أنعم عليه في الآخرة فهو فضل منه وليس بثواب له على الطاعة » . اه .

وأما عن المعاملة الفقهية لهم فيقول البغدادي « ويجب على من طرأ عليهم من المسلمين أن يدعواهم إلى أحكام شريعة الإسلام » ويقول : « وليس لأحد لقي أحداً لم تبلغه الدعوة قتله حتى يقيم الحجة عليه » . اه . ففرق البغدادي بين ثلاثة أمور : حكمهم في الدنيا ، ومآلهم في الآخرة ، وواجب المسلمين حيالهم . فلننتبه لهذا . (راجع أصول الدين للبغدادي ص ٢٤ و ص ٢٦٣ و ص ٣٢٧ وغيرها) .

كـمـلـين . أولا ، وكـدـعـاة إلى دين الله ثانياً ، لا نتكلم عن أحكام الثواب والعقاب ، فهذا أمر موكول إلى الله سبحانه وتعالى وحده أولاً وآخراً ، ولـكـنـنـا نتحدث عن الإسلام والكفر بما تبارها حكمين شرعيين نعبدهما الله بهما في أحكام الدنيا . فيجب التمييز جيداً بين المقامين : مقام الظاهر ، ومقام الحقيقة ، مقام أحكام الدنيا ، ومقام أحكام الآخرة من ثواب وعقاب .



الفصل الرابع

تأثير عارض الجهل في أصول الشريعة

وهذا الفصل يشتمل على تأثير عارض الجهل بأصول الشريعة - بمعنى القواعد القطعية فيها - سواء الثابتة بالنص أم بالاستقراء السكلي للنصوص استقراء مقيداً للقطع^(١).

ويدخل في حكمها : التواتر من الأخبار ، والصفات الثابتة التي لا تعرف إلا بالقتل ، ومواقع الإجماع ، والمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الفروع^(٢).

(١) مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، وما جيل عليكم في الدين من حرج ، وإنما الأعمال بالنيات ، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، وهكذا ، وهذه تسمى أدلة أيضاً كالكتاب والسنة والإجماع . . . إلخ وهي قطعية بلا نزاع . (راجع المواقفات للشاطبي ١ ص ٢١ وبمدها) .

(٢) يقول الشيخ محمد أبو زهرة نقلاً عن الشافعي في « الرسالة » [. . . وقد قسم الشافعي العلم إلى قسمين : أحدهما : علم بالأمور القطعية ، ويسميه رضى الله عنه : علم العامة ، أى العلم الذى يعلمه كافة المسلمين من غير استثناء لا ينفرد به خاصهم ولا يندرج في الجهل به عامتهم . وذلك مثل وجوب الصوم والحج والزكاة وتحريم القتل والزنا والسرقه والخمر وما كان في معنى ذلك مما كلف المباد أن يعملوا ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم ، وأن يكفوا عما حرم الله تعالى . وهذا الصنف من العلم هو ما ثبت بالنص القرآنى أو الحديث النبوى وأجمع عليه المسلمون وهو ما يسمى من =

وهذا القسم كله : لا يكفر الجاهل به « قبل إقامة الحجة عليه » ، على

تفصيل :

* فإن كان للسكف في مكان تتوفر فيه مظنة العلم - كدار الإسلام^(١)

كان آتما ولم يعذر بجهره ، ويقام عليه الحد إن انبنى على قوله عمل فيه حد ، سواء كان متأولاً أم غير متأول .

* وإن كان السكف في مكان لا تتوفر فيه مظنة العلم - كدار الحزب^(٢)

لم يكن آتما وعذر بجهره . فإن أقيمت عليه الحجة فأنكر ، كفر بذلك .

أما عن مظنة العلم ، فيكفي فيها إمكان العلم - بانتشاره مثلاً - ولا يشترط

تحقق العلم فعلاً .

= الإصطلاح « بما علم من الدين بالضرورة » وهو إطار الإسلام الذي لا يعد المرء مسلماً إلا إذا علم به وأذن له . [١ هـ . (راجع كتاب الجريمة والعقاب في الفقه

الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥٣) .

(١) ، (٢) يقول عبد القادر عوده « دار الإسلام : البلاد التي تظهر فيها أحكام

الإسلام أو يستطيع المسلمون أن يظهر فيها أحكام الإسلام ، فيدخل فيها كل بلد

سكانه كاهم أو أغلبهم مسلمون ، وكل بلد يتسلط عليه المسلمون ويحكمونه ولو كان

غالبية السكان غير مسلمين . ويدخل في دار الإسلام كل بلد يحكمه ويتسلط عليه

غير المسلمين ما دام فيه سكان مسلمون . يظهرون أحكام الإسلام أولاً بوجود الدين

ما بينهم من إظهار أحكام الإسلام . ودار الحرب : كل البلاد التي لا تدخل تحت

سطان المسلمين أو لا تظهر فيها أحكام الإسلام سواء كانت هذه البلاد سكانها المقيمين

بها إقامة دائمة مسلمين أو لا يكون ، مادام المسلمون عاجزين عن إظهار أحكام

الإسلام » ١ هـ . (راجع التشريع الجنائي في الإسلام ج ١ ص ٢٧٥) . (وراجع

أيضاً بدائع الصنائع للكاساني ج ٩ ص ٣٧٤ بتفصيل مفيد)

يقول عبد القادر عودة [ويكفي في العلم بالتحريم إمكانه ، فتى بلغ الإنسان وكان عاقلاً وميسر له أن يعلم ما حرم عليه ، إما برجوعه للنصوص الموجبة للتحريم ، وإما بسؤال أهل الذكر ، اعتبر عالماً بالأفعال المحرمة ، ولم يكن له أن يعتذر بالجهل ، أو محتج بعدم العلم . ولهذا يقول الفقهاء : لا يقبل في دار الإسلام المذنب بجهل الأحكام ؛ ويعتبر المكلف عالماً بالأحكام بإمكان العلم فعلاً ، ومن ثم يعتبر النص المحرم معلوماً للسكان ولو أن أغلبهم لم يطلع عليه أو يعلم عنه شيئاً ، مادام العلم به ممكناً لهم ؛ ولم تشترط الشريعة تحقق العلم فعلاً ..] ١٠ هـ (١) .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة [وارتكاب مائص القرآن نصاً قطعياً على تحريمه معتقداً حله (٢) ، وكذلك ما تواتر وثبت بالإجماع فإن الجاهل بهذا المائص] ١٠ هـ (٣) .

ويقول الدكتور وهبة الزحيلي [أما الجاهل فلا يعفى عنه ويعتبر الجاهل كالمتعمد ، لأن المكلف بالأمر الشرعي لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه ، لقوله عز وجل ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ حيث نهى الله تعالى نبيه عليه السلام عن اتباع غير المعلوم ، فدل على أنه لا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حقيقة .

(١) التشريع الجنائي ص ١٠٤ . ويقول الكاساني « إلا أن حقيقة العلم ليست بشرط بل إمكان الوصول إليه كاف » ١٠ هـ (بدائع الصنائع ص ٩٠٧٨) .

(٢) وأما إذا كان هذا بعد إقامة الحجة والعلم ، وظل معتقداً حله فهو كافر إجماعاً .

(٣) أصول الفقه لأبي زهرة ص ٣٣٥ .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .
ومن هنا قال الإمام مالك : إن الجهل في الصلاة أو في سائر الميسادات ،
الجاهل كالمتعمد لا كالناسي [١٥١هـ ^(١)] .

ويقول عن أصول الفقه في الدين والقواعد القطعية [أما أصول الفقه فملحقة
بأصول الدين ، لا يعذر المجتهد بخطئه فيها وإنما يأمم ... إلا أن الخطيئ فيها
لا يكون كافراً ، وإنما يكون مبتدعاً فاسقاً] [١٥١هـ ^(٢)] .

وينقل عن الشافعي قوله في الرسالة [لا يسع أحداً غير مغلوب على عقله
جهلها في دار الإسلام ، أي الفروع التي اشتهرت وعرفت من المتواتر
وغيرها] [١٥٠هـ ^(٣)] .

وكذلك ينقل عن الحنفية في تسميتهم لعراض الجهل [٢ - جهل
لا يصلح عذراً لكنه دون جهل الكافر ، كجهل من خالف في اجتهاده القرآن
والسنة من علماء الشريعة ، أو العمل بالغريب من السنة ، كاستباحة متروك
التسمية عمداً بالقياس على الناسي] [١٥١هـ ^(٤)] .

(١) الضرورة الشرعية لوحة الزحيلي ص ١١١ . نقلاً عن الإمام القرافي
المالكي .

(٢) يقصد إن كان له مستند من كتاب أو سنة فتأول . وذلك على خلاف
في حكم تكفير المتأولين إن كان تأويلهم يسوقهم إلى الكفر مآلاً .

وقد حكى القاضي عياض في الشفا ح ٢ ص ١٠٥٦ الخلاف في هذا ، فارجع إليه .
والغالب فيما حكاه هو تكفير المتأولين تأويلاً مبتدعاً في أصول الدين دون فروعه .

(٣) المرجع السابق . نقلاً عن الرسالة للشافعي ص ٣٥٧ .

(٤) السابق .

ومن الحوادث المشهورة في التاريخ الإسلامي حادثة قدامة بن مظعون مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه [استعمل عمر قدامة بن مظعون على البحرين ، وكان ممن شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خال ابن عمر وحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقدم الجارود من البحرين فقال : يا أمير المؤمنين إن قدامة بن مظعون قد شرب مسكرًا ، وإني إذا رأيت حدًا من حدود الله حق على أن أرفعه إليك . فشهد عليه أبو هريرة والجارود وامرأته هند بنت الويلد ، فقال عمر : يا قدامة ، إني جالدك . فقال قدامة : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني يا عمر . قال : وإني يا قدامة ؟ قال : إن الله عز وجل قال ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ . في الآية ، فقال عمر : إنك أخطأت التأويل يا قدامة ، إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله ، ثم جلده [١]

وهذا الحادث وإن كان منصبًا على الخطأ في التأويل ، فهو بوجه من الوجوه يدل على أن الحكم الصحيح في المسألة كان خافيًا على قدامة فلم يعرفه ، وأداه سوء تأويله إلى هذا الاجتهاد الذي لم يقبل منه ، وذلك لوجود مظنة العلم - ولو بسؤال أهل الذکر كعمر وعلى وابن عباس وغيرهم - وهذا كله راجع إلى القاعدة العامة وهي سقوط العذر بالجهل في وجود مظنة العلم (٢).

(١) أخبار عمر الطنطاوي ص ١٦٠ . والقصة بتامها في القرطبي ج ٦ ص ٢٩٧ في تفسير الآية ٩٣ من سورة المائدة .

(٢) اختلف العلماء في اعتبار القصد في تصحيح بعض الأعمال خاصة في المعاملات : فمنهم من لم يعتبر القصد مطلقاً وأبطل كل الأعمال إن خالفت بالجهل عملاً بالحديث « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » (متفق عليه) . ومنهم من =

فإن قامت الحجة على جاهل هذه الأمور :

* سواء الجاهل بها حينما تتوفر مظنة العلم « الآثم الغير المذدور » .

* أم الجاهل بها حيث لا تتوفر مظنة العلم « المذدور الغير الآثم » كدار

الحرب أو الفاشي في بادية بعيداً عن المسلمين مثلاً .

فأنكر أياً منها بعد بيان الحجة والإعلام بالادلة ، كان كافراً بلا خلاف .

والمدار في كفر منكرها بعد العلم بها هو أن منكرها إما ينسك ما ثبت
بصورة قطعية^(١) .

فالأخبار ينظر إليها عامة من وجهين :

(أ) الثبوت } وهي إما قطعية وإما ظنية^(٢)
(ب) الدلالة }

* فمنها قطعي الثبوت قطعي الدلالة : وهو الذي لاشك في صحته صده ،

= اعتبر القصد مطلقاً فصحح كل الأعمال وإن خالفت بالجهل عملاً بالحديث « إنما
الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (متفق عليه) . ومنهم من توسط
فأبطل ما لا يمكن تصحيحه من المبادات والمعاملات وصحح بعض المعاملات مثل
مسألة العقود عليها من رجلين مع عدم علم الثاني الذي دخل بها ، فيصحح الثاني لتبليغ
جانب الجهل والصلحة . (راجع المواقفات للشاطبي . كتاب المقاصد . ج ٢
ص ٣٤٢) . هذا في أحكام الفروع التي يبنى عليها عمل ؛ وإن كان في العمل
المرتكب حداً فيقام الحد في حالة توفر مظنة العلم - ويقع الإثم على الخطيئ
لمدعم طلب العلم للفروض على كل مسلم مما أدى إلى الإخلال بمقاصد الشارع .

(١) راجع تفسير النار ج ٧ ص ٦٠١ وبمدها .

(٢) راجع « كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البرزوي » للامام علاء

الدين البخاري . ج ١ ص ٨٤ .

ولا يحتمل وجهاً آخر، انهاء . مثل قوله تعالى ﴿إِنْ أَرَادَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١).

* ومنها قطعي الثبوت ظني الدلالة : وهو ما لا شك في صحته سنداً ،
ولكن معناه يحتمل أوجه متعددة . مثل قوله تعالى ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْجِعْنَ
بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٢) .

* ومنها ظني الثبوت قطعي الدلالة : مثل الأخبار التي ثبتت بخبر الواحد
ولكن معناها واضح بين لا تأويل له . كخبر التعديل في حديث المسمى صلواته
لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الأعرابي بالإعادة ثلاثاً فقال له كل مرة : ارجع
فصل فإنك لم تصل ثم علمه الصلاة .

* ومنها ظني الثبوت ظني الدلالة : مثل معظم أحاديث الأحاد في فروع
الشريعة ، والتي يحتمل التخصيص أو التقييد كخبر الترتيب في الوضوء ، لأنه
معارض بما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه نسي مسح الرأس في الوضوء ،
فتذكر بعد فراغه فمسحه .

فالأول من هذه الطرق - أي قطعي الثبوت قطعي الدلالة - هو الذي يكفر
منكره بلا خلاف (٣)

وكذلك التواعد القطعية في أصول الشريعة التي ثبتت قطعياً بالنقل

(١) البقرة ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

(٣) الأدلة القطعية عامة تفيد العلم اليقيني . يقول الآمدي : « اتفق السكك على أن
خبر التواتر يفيد العلم بخبره عدا السمعانية والبراهمية » اهـ (الإحكام ج ١ ص ٢٢٠)
وهذا خلاف خبر الواحد الذي اختلف في إفادته الظن أم اليقين (راجع إرشاد المحول
للشوكاني ص ٤٦ وبعدها) .

أو بالاستقراء الكلي للفصوص ، وكل ما هو في مقام القطعية مثلها ، كالعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الفروع مثل تحريم الخمر والزنا ، ووجوب الصوم والحج والزكاة .

وقد حكى البندادي - في صدد شرحه لعقيدة أهل السنة - إجماعهم على كفر من أنكر حجية التواتر من الأخبار فقال « وأكفروا من أنكر من السمنية وقوع العلم من جهة التواتر »^(١).

وقال [التضيحة السادسة عشرة من فضائحه - يقصد النظام - قوله بأن أغلب التواتر مع خروج ناقله عند سماع أغلب عن الجهر مع اختلاف هم ناقله واختلاف دواعيهم يجوز أن يقع كذباً]^(٢)

ويقول [كذلك كفروا النظام في إنكاره حجية الإجماع]^(٣).

يقول صاحب المنار [لا نكفر موحداً بجهل بعض هؤلاء الرسل إذا كان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله إجمالاً ، وباليوم الآخر وبالقدر ، وبأركان الإسلام العملية ، وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وسائر ما لا يزال معلوماً من الدين بالضرورة ، كما أننا لا نكفر من أنكر بجهل غير ذلك بما يخفى عن العوام من أخبار القرآن وأحكامه وآدابه ، كتهنئة أهل سبأ ، وحكم إرث الكلاله ، وأدب الاستئذان والسلام قبل دخول بيوت الناس ،

(١) افرق بين الفرق للبندادي ص ٣٢٥ .

(٢) السابق ص ١٤٣ .

(٣) السابق ص ٣٢٧ . والكفر هنا إما لإنكار حجية الإجماع وإما - على بعض الأقوال - لإنكار ما أجمعوا عليه ضمناً .

وأما من جحد شيئاً من ذلك بعد العلم بأنه مبصّوص في القرآن غير متأول
فيكفر ، لأنه كذب كلام الله تعالى [اهـ ^(١)]

وقد ذكر الإمام ابن القيم نفس المعنى في (المدارج) في معرض حديثه عن
الوجود حيث قال : [والخاص المقيد ، أن يجحد فرضاً من فروض الإسلام أو
تحريم محرم من محرماته ، أو صفة وصف الله بها نفسه أو خيراً أخير الله به . .
إلى قوله : وأما من جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه
به . .] اهـ ^(٢) .

وهذا الذي قررناه ، هو ما جاءت كل نصوص الإمام ابن تيمية تقرره ،
والتي يقول فيها بعدم تكفير الممين إلا بعد إقامة الحجة عليه

فإن إنكار أمر من الأمور السابق تقريرها يعتبر في حد ذاته كفراً ،
إلا أنه عند عدم وجود أنظمة العلم يعذر الجاهل في هذه الأمور ، لأنها تحتاج كلها
إلى الإبلاغ بشرع ^(٣) فتقام الحجة أولاً بالشكل الواضح القاطع ، فإذا أنكر
بعدها كفر .

فهو هذا المعنى إذن — وفي هذا القسم من الشريعة — تنزل كل نصوص

(١) تفسير المنار ج ٧ ص ٦٠١

(٢) مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٣٠٨ .

(٣) يقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى إِلَىٰ هَذَا الْقُرْآنِ لِأَنَّذَرَكُمْ بِهِ ﴾
ومن بلغ ﴿ (الأنعام ١٩) ، يقول « هو دليل على أن أحكام القرآن تتم الموجودين
وقت نزوله ومن بعدهم ، وأنه لا يؤخذ بها من لم يبلغه » . اهـ . (تفسير البيضاوي
ج ١ ص ١٦٨) .

الإمام ابن تيمية التي يتوقف فيها عن تكفير الجاهل بأيمانهم حتى تقام الحججة عليهم أولاً^(١)

من ذلك مثلاً قول الإمام ابن تيمية [إذا تبين ذلك فمن ترك بعض الإيمان الواجب في الجملة لعجزه عنه ، إما لعدم تمكنه من العلم ، أو لعدم تمكنه من العمل ، لم يكن مأموراً بما يعجز عنه ، ولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب في حقه ، وإن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل] . اهـ^(٢) .

فهذا نص في أنه إنما يتكلم عن « الإيمان الواجب » ، والذي يعنى به الإمام ابن تيمية دائماً في كتاباته جملة أحكام الفروع ، دون « الإيمان المجمل » — أى التوحيد — حسب تعبير الإمام نفسه^(٣) .

وقد أزال الإمام محمد بن عبد الوهاب هذا الاشكال في رسالة له ، أوضح فيها أن شيخ الإسلام ابن تيمية إنما يتوقف عن تكفير المدين حتى تقوم عليه الحججة في المسائل الخفية فقط ، وليس في كل الأمور ونجت أى طرف .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب [وأنا أذكر لفظه الذى احتجوا به على زيفهم . قال رحمه الله : أنا من أعظم الناس شهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تبديع أو تضييق أو معصية ، إلا إذا علم أنه قامت عليه الحججة الرسالية التى من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً تارة وعاصياً أخرى . اهـ . وهذا صفة

(١) راجع بالتفصيل الفصل السابع « قضية تكفير المدين » ص ١٠٩ من هذا البحث .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١١ .

(٣) استخدم ابن تيمية تعبيرى « الإيمان المجمل » و « الإيمان الواجب » بهذه المعانى فى كثير من كتبه . راجع مثلاً كتاب « الإيمان » و « الرسالة التدمرية » وغيرها .

كلامه في المسألة في كل موضع وقفنا عليه من كلامه ، لا يذكر عدم تكفير المبتدئين إلا ويصله بما يزيل الإشكال ، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة ، وأما إذا بلغته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تقسيق أو معصية .

وصرح رضى الله عنه أن كلامه في غير المسائل الظاهرة ، فقال في الرد على المتكلمين ، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيراً ، قال :
وهذا إن كان في المقالات الخفية ، فقد يقال إنه فيها مخطيء . ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها . ولكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بها وكفر من خالفها ، مثل عبادة الله وحده لا شريك له ، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبين وغيرهم ، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ، ومثل إيجاب الصلوات الخمس وتعظيم شأنها ، ومثل تحريم القواحش والربا والمخمر والميسر ، ثم تجد كثيراً ممن رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين [اهـ (١)] .

وعلى هذا المعنى تحمل كل نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية التي أشبهت على الكثيرين ، من أنه لا يكفر الجاهل ابتداءً حتى تبلغه الحجة ، رغم أن مقالته كفر في ذاتها . كقوله مثلاً « إن المخمر حلال » ، فهذا القول مكفر بذاته ، واسكن في حالة عدم وجود مظنة العلم ، كالتصادم حديثاً من دار الحرب أو الناشئ . مثلاً في بادية بعيداً عن المسلمين — ولكن القول واقع على فرع من فروع الشريعة أو غيرها مما يجب فيه ورود الخبر والإعلام به . وجب التوقف

(١) رسالة مفيد السفيدي في كفر تارك التوحيد ، للشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ص ١٥ طبعة مؤسسة النور بالرياض .

عن تكفيره حتى يبلغه النص الثابت في ذلك ، فإن استمر في إنكاره كفر
بلا خلاف (١).

وأما عن قول ابن تيمية الذي نقله عنه صاحب مجموعة التوحيد [ونحن
نعلم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأحد أن يدعو أحداً من
الأدوات ، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم بلفظ الاستغاثة ولا غيرها ، كما أنه
لم يشرع لأحد السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك ، بل نعلم أنه نهى عن
هذه الأمور كلها ، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله صلى الله
عليه وسلم . والسكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين
لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين ما جاء به الرسول عما يخالفه] اهـ (٢).

فقد أوضح بعدها مباشرة أن توقف ابن تيمية في تكفير هؤلاء إنما كان
لمصلحة واقعة في دعوة هؤلاء إلى ترك ما هم عليه من شرك وعدم فقرتهم ، أي
أنه كان موقفاً علمياً أملت ضرورات واقعية مر بها الإمام ، ولم يكن حكماً فقهاً
يتبعه .

قال « قلت : فذكر رحمه الله ما أوجب له عدم إطلاق الكفر عليهم على

(١) يبين الإمام ابن تيمية هذا الأمر في كلام غاية في الوضوح فيقول ما نصه
« ولكن التوصل بالإيمان به صلى الله عليه وسلم وبطاعته هو أصل الدين ، وهذا معلوم
بالإضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة ، فمن أنكر هذا المعنى فكفره ظاهر
للخاصة والعامة . وأما دعاؤه وشفاعته صلى الله عليه وسلم وانتفاع المسلمين بذلك ،
فمن أنكره فهو أيضاً كافر ، لكن هذا أخفى من الأول ، فمن أنكره عن جهل
عرف ذلك ، فإن أصر على إنكاره فهو مرتد » اهـ (راجع قاعدة جلية في التوصل
والوسيلة ص ١٣ الطبعة السلفية) .

(٢) مجموعة التوحيد ، الرسالة الأولى ص ٥٥ .

التعمين خاصة إلا بعد البيان والاصرار ، فإنه — أى الكفر — قد صار أمة واحدة ، ولأن من العلماء من كفره بنهيه لهم عن الشرك في العبادة ! فلا يمكن أن يعاملهم إلا بمثل ما قال ، كما جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في ابتداء دعوته ، فإنه إذا سمعهم يدعون زيد بن الخطاب رضى الله عنه قال : الله خير من زيد ، تمريناً لهم على نفي الشرك بلبين الكلام ، نظراً إلى المصلحة وعدم النفرة ، والله سبحانه وتعالى أعلم [اهـ ^(١)]

فهى إذن طريقة في الدعوة ، ومصلحة واقعة ، لادخل لها بالحكم الفقهي

(١) السابق . وقد يحمل قول الإمام ابن تيمية هنا على بعض الصور الشركية التي لا تكفى بظاهرها للحكم على فاعلها بالشرك إلا كبر الناقل عن الملة ، بل هى من ذرائع الشرك المفضية إليه بالضرورة . ويقول ابن تيمية « وأما الزيارة البدعية فهى التى يقصد بها أن يطلب من الميت الخواص أو يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء . فالزيارة على هذه الوجوه مبتدعة لم يشرعها النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعلها الصحابة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا عند غيره ، وهى من جنس الشرك وأسباب الشرك » اهـ (قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ٢٤ المطبعة السلفية) . ويقول ابن تيمية أيضاً « ومثل هذا كثير في القرآن ينهى أن يدعى غير الله لا من الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم فإن هذا شرك أو ذريعة إلى الشرك » اهـ (قاعدة جلية ص ٣٣) وغير هذا كثير من كلام الإمام . فهناك إذن صور من تعظيم غير الله لا تصل بظاهرها إلى حد الحكم على فاعلها بالكفر وهناك صور أخرى من عبادة غير الله لا يملك ابن تيمية رحمه الله ولا غيره عدم تكفير فاعلها - لا بقرآن ولا بسنة ولا بإجماع ولا بغيره - وهى نفس الصور التى صار بها مشركو الجاهلية قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كفاراً . وإلا فبماذا سماهم القرآن كفاراً مشركين ؟ وما حكم من يتلبس بهذا الشرك إلا كبر الناقل عن الإسلام من المسلمين أو غيرهم ؟ ! وماذا نسيمهم إذن سواء علموا أم جهلوا ؟ أقيمت عليهم الحجة أم لم تقم ؟ نبؤنا يعلم إن كنتم صادقين .

للقائل ، فلا يمكن يمثل هذا النص - وأشباهه - أن ترد كل ما ذكرنا من أدلة - ويدها نصوص لشيخ الاسلام نفسه ^(١) فنظم أنفسهم عقولنا ونظم الأئمة أنفسهم معنا بسوء تأويلنا لكلامهم ؛ فكيف وهذا النص وغيره مفسر على وجهه والحمد لله .

(١) يقول الإمام ابن تيمية مثلاً « فكل من غلا في حبي ، أو في رجب صالح كمثل علي رضي الله عنه أو عدى أو نحوه ، أو فيمن يعتقد فيه الصلاح كالحلاج أو الحاكم الذي كان بمصر ، أو يونس القتي ونحوهم ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول : كل رزق لا يرزقني الشيخ فلان ما أريده ، أو يقول إذا ذبح شاة : باسم سيدي . أو يعبد بالسجود له أو لغيره ، أو يدعو من دون الله تعالى مثل أن يقول : يا سيدي فلان اغفر لي أو ارحمني أو انصرني أو ارزقني أو أغني أو أجرني أو توكلت عليك أو أنت حسي أو أنا في حسبك أو نحو هذه الأقوال والأفعال التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله تعالى ، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل » هـ . (مجموع فتاوى شيخ الإسلام . المجلد الثالث . كتاب مجمل اعتقاد السلف ص ٣٩٥) .

فتأمل كلام الإمام رحمه الله ، وتأمل عظم الافتراء عليه ، وتذكر قول الله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن ابتدى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم إن الله لا يهدي للقوم الظالمين ﴾ (الأنعام : ١٤٤) .

الفصل الخامس

تأثير عارض الجهل في الأصول الاعتقادية

وهي الأمور التي تعتبر من أصول الاعتقادات عند أهل السنة ،
ولسكنها لم تثبت بطريقة قطعية ، فهي ظنية الثبوت عند البعض .

وما كان مثل هذا فلا يكفر جاهله قبل إقامة الحجة عليه ، والجمهور على
عدم تكفيره حتى لو أنكره بعد إقامة الحجة عليه - وذلك لعدم قطعية
الدليل - بل يعتبر مبتدعاً أو فاسقاً .

يقول صاحب المنار [فما كان غير قطعي الرواية ، احتمل أن يكذبه
مكذب للجهل بالرواية أو لعدم تصديقه لبعض روايته ، وما كان غير قطعي
الدلالة احتمل أن يكذب مكذب ببعض معانيه ، لاعتقاده أن هذا المعنى غير
مراد ، فهذا ما يخرج به العلم القطعي ؛ ولذلك يشترط العلماء في ذلك أن
يكون مجمعاً عليه ، معلوماً من الدين بالضرورة ، ويشترطون أن يكون المكذب
غير متأول ، إذ لا يتأول أحد إلا ما كان غير قطعي الدلالة عنده ، ولهذا لم
يكفر سلف الأمة من خالفهم في فهم آيات الصفات وغيرها من فرق البتيدة
متأولاً ، ولكن السلف والخلف يكفرون من يكذب الرسول صلى الله عليه
وسلم بشيء يعتقد هو أنه جاء به عن الله تعالى ، وإن لم يكن في الواقع قطعي
الرواية والدلالة ، إذ مدار الكفر عن التكذيب [اهـ ^(١)] .

(١) تفسير المنار ٧ ص ٦٠١ وبعدها .

وقد صنف أهل السنة هذه الأمور في أصول عقائدهم .

فقد ذكر ابن حزم مثلاً في مقدمة « المحلى » في معرض كلامه عن أصول العقيدة عند أهل السنة ، مسألة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة فقال [المسألة الثالثة والستون : اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة] اهـ^(١) .

وقد استدلل أهل السنة على هذا ببعض نصوص القرآن والسنة ، كقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾^(٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح [إنكم سترون ربكم كما ترون هذا - وكان ناظراً إلى القمر - لا تضامون في رؤيته] اهـ^(٣) .

وبالرغم من هذا لم يكفروا من أنكر الرؤية من المعتزلة وغيرهم ، حيث تأولوا الآية والحديث ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾^(٤) .

ولقد عدهم مصنفو الفرق داخلين في فرق المسلمين المختلفة بلا خلاف معتبر .

يقول البغدادي [وأما القدورية للمعتزلة عن الحق ، فقد افرقت عشرين فرقة ... ثم ذكرها بأسمائها ... ثم قال : إلا فرقتين . الخطابية والحاربية ، فهما ليسا من فرق الإسلام] اهـ^(٥) .

(١) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٣٤ .

(٢) القيامة ٢٢

(٣) رواه ابن أبي شيبة بسنده عن جرير بن عبد الله .

(٤) الأنعام ١٠٣

(٥) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤ .

فمدّة بقرية فرق المعتزلة من فرق الإسلام عنده ، رغم إجماعهم على نفي
الرؤية .

ويقول ابن حزم في المسألة التاسعة والثلاثين [وإن عذاب القبر حق ،
ومساءلته الأرواح بعد الموت حق ، ولا أحد يحيا بعد موته إلى يوم القيامة .
لما رواه مسلم عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ يثبت الله
الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ ^(١) ، قال : نزلت في عذاب القبر ، يقال له : من
ربك ؟ فيقول : ربي الله ودينى الإسلام] اهـ ^(٢) .

ويقول البغدادى فى بيان الركن الحادى عشر من عقائد أهل السنة
[وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب أهل القبر لأهل العذاب ، وقطعوا
بأن المنكرين لعذاب القبر يذهبون فيه] اهـ ^(٣) .

ويقول فى منكرى الشفاعة [والمنكرون للشفاعة محرمون من
الشفاعة] اهـ ^(٤) .

فذهب إلى عدم تكفيرهم ، بينما حكى تكفير أهل السنة لبعض أصحاب
المقالات الأخرى ^(٥) .

وهكذا القول فى كل أمور الأصول الاعتقادية لأهل السنة ، والثابتة

(١) إبراهيم ٢٧ .

(٢) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٢١ .

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٣٤٨ .

(٤) السابق .

(٥) ذهب بعض أهل السنة إلى تكفير منكرى الرؤية والحوض والشفاعة
وعذاب القبر ، باعتبارها أمور وردت بأخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء
وهم مجمعون على صحتها (راجع الفرق بين الفرق ص ٣١٤) .

بفطرق ثلثية : فلا يكفر منكرها حتى يشك إقامته الخبيثة عليه إن كان متأولاً ،
فإن أنكرها غير متأول لها بعد ثبوتها عنده كفر بذلك لأنها تمعير هنا قطعية
بالنسبة إليه .

يقول القاضي عياض [قال القاضي أبو بكر : وأما مسائل الوعد والوعيد ،
والرؤية ، والمخلوق ، وخلق الأفعال ، وبقاء الأعراض ، والتولد ، وشبهها من
الدقائق -- فالمنع في إكفار المتأولين فيها أوضح ؛ إذ ليس في الجهل بشيء منها
جهل بالله تعالى ، ولا أجمع المصادرون على إكفار من جهل شيئاً منها] اهـ^(١) .



(١) الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٦ .

الفصل السادس

شبهات وإيضاحات

وبعد .. فقد علم بالضرورة أنه إذا تقرر أصل من الأصول ، وجب تنزيل كل النصوص - التي قد تهدو بظاهاها أنها مخالفة لهذا الأصل - على مقتضى هذا الأصل ، وفهمها على ضوئه .

وليس هذا من قبيل الالتواء بالمعاني أو فرض مفهوم معين أو مسبق على النصوص - كما قد يظن البعض - وليكنها أصول الفقه وقواعد الفهم السليم هي التي تملئ هذا النظر وتقرره .

فإن تأصيل أصل معين وتقريره ، لا يكون إلا بضم شواهد كثيرة من الشريعة تشهد لهذا الأصل ويقوم بها ، وتجعل منه قاعدة عامة ومقررة يرجع لها في فهم سائر النصوص والحوادث الجزئية الأخرى ، فإذا ما وجد نص واحد أو حادثة واحدة تخالف - بظاهاها - هذا الأصل ، وجب فهمها على ضوء هذا الأصل وتنزيلها على مقتضاه ؛ لأن معارضة نص واحد أو حادثة واحدة للأصل المقرر ، تعني معارضة نص واحد لنصوص أخرى كثيرة ، وحوادث أخرى كثيرة مجتمعة على معنى واحد يقرره هذا الأصل ، فلا يعطل هذا بذلك .

ولا تكون هذه المعارضة قائمة أو ذات اعتبار إلا إذا اجتمعت شواهد

وأدلة كثيرة تشهد لهذا المعنى المخالف بحيث ينتظم منها أصل آخر يقوى على معارضة الأصل الأول ، وفي هذه الحالة فقط يجب المقارنة - تبعاً لقواعد أصولية أخرى - للترجيح بين هذين الأصلين .

أما إذا ما خالف الأصل المقرر نص هنا أو كلام لفقيه هناك ، فتوقفنا عنده وعدنا إلى التشكك في الأصل الذي تقرر ، فهذا ما لا يصح إلا في قواعد الشريعة ولا في قواعد الفهم المستقيم ^(١) .

ولقد قدمنا بهذه الكلمة لتبين بعدها ما نرد به على بعض شبهات قد عرضت ، ونبين أيضاً بعض الإيضاحات الواجب ذكرها في هذا المقام .
فن الشبهات التي أوردنا البعض على الأصل الذي تقرر سابقاً ^(٢) ، حديث الرجل الذي ذر رماد جسده ، وحادثة ذات أنواط ، وغيرها من الجزئيات التي اعتقدها البعض مخالفة لأصلنا المقرر بينما هي مفهومة على وجهها كما سنرى في عرضنا لها ^(٣) .

أما عن الإيضاحات ، فهي تتصل ببعض نصوص وأقوال لبعض الفقهاء ،

(١) راجع الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٦٠ « كتاب العموم والخصوص »
الفصل الرابع .

(٢) وهو أن كل من جهل أصلاً من أصول التوحيد فتلبس بشرك أكبر ينقل عن الملة بحكم بكفره في ظاهر أمره ولا دخل لنا بعلمه أو بجهله .

(٣) وحتى لو فرض عدم فهمها على وجهها فهماً واضحاً مستقيماً ، فالأصوليون يخبروننا بوجوب التوقف فيها وليس القدح في صحة الأصل المقرر . فكيف وهي مفهومة على وجهها الصحيح والحمد لله ؟ (راجع روضة الناظر لابن قدامة . فصل إذا تمارض دليلان عند المجتهد ولم يترجح أحدهما وجب عليه للتوقف ص ٢٠٠)
(وراجع الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٣١) . (وراجع ص ٣٨ وهامشها) .

استخرجت من كتب ورسائل هؤلاء الفقهاء ، فهم منها البعض عكس أصلنا
المقرر سابقاً ، مثل بعض أقوال للإمام ابن تيمية في بعض كتبه ، أو ابن حزم
أو القاسمي أو غيرهم مما سيعرض له إن شاء الله .

ويزيد قبل إبراد الإيضاحات الكافية لهذه الأقوال وبيان وجهها
الصحيح ، أن نوضح بعض الأمور ، فنقول : إن الاستدلال بقول فقيه أو إمام
من بعض كتبه ، بينما نصوص أخرى لنفس الفقيه أو الإمام يفهم منها عكس
المفهوم الأول لنفس أقواله في مواضع أخرى ، لمواقفات على الإمام أو
للفقيه نفسه .

فالفقيه حين يتكلم في موضوع ما ، ثم يعرض - بطريق العرض وليس
بالقصد الأول - لقضية أخرى في معرض كلامه ، لا يصح مطلقاً أن يستشهد
بقوله في هذا الموضع - الذي تحدث فيه بطريق العرض - لنقض كلام نفس
الفقيه في موضع آخر ، ناقش فيه هذه القضية بصورة أساسية ابتداءً .
هذه واحدة .

والأخرى .. أنه إذا جاءت نصوص للفقيه أو الإمام توافق أصلاً بمقراً ،
ثم جاءت لنفس الفقيه أو الإمام في مواضع أخرى نصوص تشبه علينا ، أو
تبدو بظاهرها مخالفة لنفس الأصل ، لوجب علينا حل التشابه من هذه الأقوال
على الوجه الذي يوائم الأصل ، والذي شهدت له أقوال الإمام نفسه في مواضع
أخرى ؛ وإلا كان ذلك اتهاماً منا لهذا الإمام بالتناقض والتضارب في أقواله .
وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك طالما اتسق المنهج ، واستقام النظر .

أما عن تفصيلات الشبهات والايضاحات ، فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : الشبهات

(١) أما عن حديث الرجل الذي ذرَّ رماد جسده :

وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال [قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا مات ، فأحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبته عذاباً لا يعذبه أحدٌ من المالمين . فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم . فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ، ثم قال : لم فعلت هذا ؟ قال : من خشيتك يارب ، وأنت أعلم . فغفر له] (١) .

فلقد أشكل هذا الحديث بطاهره على بعض الناس فقالوا : هذا رجل جهل صفة من صفات الله اللازمة لكمال ربوبيته ، ومع هذا فقد غفر الله له ، فيكون قد عذر بجهله !

فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : فقد تأول العلماء هذا الحديث وصرفوه على غير ظاهره (٢) :

١ - فذهب البعض (٣) إلى أن قول الرجل إنما هو من مجاز كلام .

(١) أخرجه البخاري بروايات مختلفة ، والنسائي ، وابن ماجه .

(٢) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٢ وبعدها . طبعة الحلبي . والآحادithe القدسية ج ١ ص ٩٢ وبعدها : طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . نقلاً عن شرح النووي على صحيح مسلم بهامش القسطلاني ج ١٠ ص ١٨٢ .

(٣) ذهب البعض إلى أن هذا الرجل كان في زمن شرعهم فيه جواز العفو عن الكافر بخلاف شرعنا وهو مذهب واضح البطلان . قال في الفتح (وأبعد الأقوال قول إنه كان في شرعهم جواز المنفرة للكافر) ٨١ . (فتح الباري لابن حجر ج ٦ ص ٥٢٣) .

تُصوب ويدفع استمالتها ، الذي صورته مزج الشك باليقين ، وهو يسمى «تجاهل العارف» . كقوله تعالى ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ (١) .
فصورته صورة الشك ، والمراد به اليقين .

٢ - وذهبت طائفة إلى أن الرجل إنما وصى بذلك تحقيراً لنفسه وعقوبة لها ، لعصيانها وإمرافها ، رجاء أن يرحمه الله تعالى ، مع العلم بأن ذلك ليس جائزاً فى شريعة الإسلام .

٣ - وقالت طائفة : لا يصح حمل هذا على أنه نفي قدرة الله ، فإن للشاك فى قدرة الله تعالى كفر ، وقد قال فى آخر الحديث : لأنه إنما فعل هذا من خشية الله تعالى ، والكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يغفر له .

قال هؤلاء : فيصكون له تأويلان : أحدهما : أن معناه لئن قدر على العذاب ، أى قضاه يقال له : قدر بالتخفيف ، وقدر بالتشديد بمعنى واحد .

والثانى : أن قدر هنا بمعنى ضيق . قال الله تعالى ﴿فقدّر عليه رزقه﴾ (٢) . وقال تعالى ﴿فظن أن لن نقدر عليه﴾ (٣) ، أى لن نضيق عليه .

ثانياً : وقالت طائفة : اللفظ على ظاهره ، والسكن هذا الرجل قاله وهو غير ضابط لكلامه ، ولا قاصد لحقيقة معناه ولا معتقداً لها ، بل قاله وهو فى حالة غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع ، بحيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله ، فصار فى معنى الغافل والذاهل والغامى ، وهذه الحالة لا يؤاخذ

(١) سبأ ٢٤ .

(٢) الفجر ١٦ .

(٣) الأنبياء ٨٧ .

فيها ، وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرع حين وجد راحلته « أنت عبدي وأنا ربك » ، فلم يكفر بذلك ، للدهش والقلبة والسهو ^(١) .

ثالثاً : وذهب البعض إلى الأخذ بظاهر الحديث دون تأويل وقالوا : إن هذا الرجل جهل صفة من صفات الله تعالى ؛ ونحن نعلم أن العلماء قد اختلفوا في تكفير جاهل الصفة ، فقال القاضي ^(٢) : ومن كفره ابن جرير الطبري وقاله أبو الحسن الأشعري أولاً . وقال آخرون : لا يكفر بجهل الصفة ، ولا يخرج عن اسم الإيمان ، بخلاف من جردها . وإليه رجع أبو الحسن الأشعري ^(٣) ، وعليه استقر قوله ، لأنه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً ، وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق .

(١) أخذ بهذا الوجه شيخ الإسلام ابن تيمية في فهمه للحديث ، فجعل الرجل قد أخطأ من شدة خوفه وخشيته لله تعالى ، كما أخطأ الأعرابي من شدة فرحه . يقول ابن تيمية (. . . إنما أخطأ من شدة خوفه كما أن الذي وجد راحلته بعد إيمانه منها أخطأ من شدة فرحه) اهـ (مجموعة الرسائل والمسائل - ٣ ص ١٤) وكان شيخ الإسلام يتحدث في أن النصوص إنما أوجبت دفع المؤاخظة بالخطأ لهذه الأمة ، وكان كلامه تحت عنوان « التكفير بالخطأ في الاعتقاديات والاجتهاد في العمليات » . فهذا يوضح أن القضية مندرجة عنده تحت عارض آخر هو « الخطأ » وليس تحت عارض الجهل بالمعنى الذي يظنه البعض .

(٢) هامش الأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣ . وهو القاضي عياض في كتابه الشفا .

(٣) يقول ابن تيمية « هذا مما اختلف فيه قول الأشعري وهو الجهل ببعض الصفات هل يكون جهلاً بالوصف أم لا » اهـ (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٨) فالخلاف إذن على جهل بعض الصفات وليس أية صفة من صفات الله بإطلاق كما سيأتي . يقول الأشعري في أحد قولي « والإيمان بالله هو اعتقاد صدقه إنما يصح إذا =

فبقول: هل الجهل المقصود هنا والذي هو محل الخلاف، هو الجهل بأية
صفة من صفات الله تعالى. أم الجهل ببعض الصفات التي لا تثبت إلا بالشرع
عند طائفة من العلماء؟

الواضح ظاهراً أن الخلاف المقصود إنما هو في جهل بعض الصفات، وليس
أياماً منها بإطلاق^(١) وإلا فهل يعذر مثلاً من جهل أن الله حي أو أنه واحد
أحد أو أنه خالق أو عالم؟ فأى إله يعهد إذن؟

== كان عالماً بصدقه في أخباره. وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه يتكلم والعالم،
بأنه يتكلم بعد العلم بأنه حي، والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل، والعلم بأنه فاعل
بعد العلم بالفعل وهو كون العالم فعلاً له، وكذلك يتضمن العلم بكونه قادراً وله قدرة.
وعالماً وله علم، ومريداً وله إرادة؛ وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به
من شرائط الإيمان (١ هـ: (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٨).

(١) لا خلاف بين العلماء على أن هناك صفاتاً لله عز وجل يجب أن يعرفها المرء
لثبوت على التوحيد، وأن هناك بعض الصفات الأخرى التي لا يكفر جاهلها وإن
مات على هذا، وهي تلك التي لا تعرف إلا بالوحى وخبر الرسول. ولكنهم اختلفوا
في قسم ثالث من الصفات فمدها بعضهم من القسم الأول واعتبرها آخرون من القسم
الثاني. يقول صاحب المنار: «إن صفات الربوبية منها ما يعرف بالنظر والاستدلال
كعلمه تعالى وقدرته ومشيتته وحكمته ووحدته، ومنها ما لا يعرف به، بل يتوقف
على الوحى وخبر المصوم عنه» ١ هـ. (تفسير المنار - ١ ص ٤٥٤). يقول ابن
قتيبة: «قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك» (فتح الباري
٦ ص ٥٢٣) وفي معرض حديثه عن صفة الاستواء نقل ابن حجر كلاماً
للشافعي رضى الله عنه عن هذه الصفات التي لا تثبت إلا بالنقل، فيقول الشافعي
«لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد
كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل
ولا الرؤية والفكر. فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال =

فإن قيل : هذا الرجل جهل صفة القدرة ، فعذر بجهله ^(١) . قلنا : فما الذي دفع العلماء إذن إلى صرف الحديث عن ظاهره واللجوء إلى تأويله ، إذا كان الأمر عندهم بهذه البساطة ؟ ألا يكفي أن يقولوا مثلاً : هو جاهل فعذر بجهله ؟ وما كانت بهم حاجة إلى كل هذه التأويلات ؟ إلا أن يكون العلماء قد رأوا

عن (ليس كذلك شيء) (فتح الباري ج ١ ص ١٣٠) . يقول ابن تيمية « من شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجهلها فيرتد وإن كان مثله يجهلها فليس يرتد » (الاختيارات العلمية ص ١٨٢) . ويقول العز بن عبد السلام « اتفق المسلمون على أن الله موصوف بكل كمال يرى من كل نقصان لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف فاعتقد بعضهم أنها كمال فأثبتها له ، واعتقد آخرون أنها نقصان فنفوها عنه » (قواعد الأحكام ج ١ ص ٢٠٣) .

(١) الواضح أن الرجل لم يجهل أو يشك في قدرة الله وإلا لما شك أحد في كثره . يقول ابن الجوزي « جتده صفة القدرة كفر اتفاقاً » اهـ (فتح الباري ج ٦ ص ٣٢٣) . قالت طائفة من العلماء « الشاك في قدرة الله تعالى كافر » (هامش ، الأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣) .

ولكن الرجل ظن - من باب الخطأ - أنه إذا فعل به ذلك فلن يعاد امتناعاً . يقول الخطابي « إنه لم ينكر البعث إنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب » اهـ (فتح الباري ج ٦ ص ٥٢٢) . ويقول الإمام الدهلوي « وهذا تأويل ماحكاه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من نجاة مسيرف على نفسه أمر أهله بحرقه وتذرية رماده حذراً من أن يبعثه الله ويقدر عليه ، فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة ، ولكن القدرة إنما هي في الممكنات لافي المتنوعات ، وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفه في البر ونصفه في البحر ممتنع : فلم يحمل ذلك نقصاً ، فأخذ بقدر ما عنده من العلم ولم يعد كافراً » اهـ .

(حجة الله البالغة ج ١ ص ٦٠) وعليه يحمل سؤال عائشة رضي الله عنها للرسول صلى الله عليه وسلم « مهما يكتم الناس يعلمه الله ؟ » (الاختيارات العلمية ص ١٨٢) .

أن هذه « قضية عين »^(١) لا تقوى على معارضة قواعد كلية ثابتة وأدلة مستفيضة، سبق أن تقررت عندهم في صورة أصل كلي، مما أوجب أن تنزل هذه القضية على مقتضى هذا الأصل . وخاصة أن الحديث نفسه يحتمل أوجه كثيرة غير هذا الوجه الذى يعارض الأصل المقرر ؟

وأخيراً : نقول : إنه حتى لو ثبت خطأ الرجل وظنه أن الله لن يعيده إذا فعل في نفسه ما فعل^(٢) . فالواضح من النصوص أن الرجل لم يكن مشركاً ؛ فلم يتلبس الرجل بالشرك جاهلاً أن الله هو المستحق للعبادة وحده، فنعذر بذلك ! بل كان الرجل على التوحيد ، فلم يعبد أحداً مع الله بأية صورة من صور العبادة ، ثم عذره الله بجهله في الشرك بالله !

قالت طائفة من العلماء [كان هذا الرجل في فترة حين ينفع مجرد التوحيد ، ولا تكليف قهول ورود الشرع على المذهب الصحيح] اهـ^(٣) .

(١) راجع الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٦٠ . مسألة « إذا ثبت قاعدة عامة أو مطلق فلا يؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان ولا حكايات الأحوال » .
وفيه يقول الشاطبي مثلاً [كما إذا ثبت لنا أصل عصمة الأنبياء من الذنوب ثم جاء قوله « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات » ونحو ذلك ، فهذا لا يؤثر لاحتمال حمله على وجه لا يخرج ذلك الأصل] اهـ .
(٢) خطأ الرجل هنا في ظنه هذا جاء نتيجة لشدة جزعه وخشيته التي أذهبت له كما أسلفنا .

(٣) الأحاديث القدسية . ج ١ ص ٩٣ . وذهبت طائفة من العلماء إلى القول « بأن شكه لم يكن في القدرة على إحيائه ، بل في نفس البعث الذى لا يعلم إلا بشرع ، ولعله لم يكن ورد عندهم به شرع يقطع عليه - أى يقتضى علماً قطعياً - فيكون الشك به حينئذ كفراً » (الشفا ج ٢ ص ١٠٨٣) .

وعليه يحمل قول ابن تيمية « ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك =

فالجهل بإحدى الصفات شيء ، والجهل بالوصوف شيء آخر (١) .

يقول العز بن عبد السلام [وقد رجع الأشعرى رحمه الله عند موته عن
عن تكفير أهل القبلة ، لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالوصفات ، وقد
اختلفت في عبارات والمشار إليه واحد :

وقد مثل رحمه الله ما ذكره ، بمن كتب إلى عبيده يأمرهم بأشياء
وبيناهم عن أشياء ، فاختلفوا في صفاته مع اتفاقهم على أنه سيدهم . فقال
= في قدرة الله وإعادته لأنه لا يكون إلا بعد الرسالة » (الاختيارات العامة)
ص ١٨٢ .

وقال القاضي عياض [واحتج هؤلاء - أي الذين لم يكفروا جاهل بإحدى
الصفات - بحديث السوداء وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما طلب منها التوحيد
لا غير] اهـ . (الشفاء ج ٢ ص ١٠٨٢) .

(١) يقول القاضي عياض نقلاً عن القاضي أبي بكر [لا يكفر أحد بقول ولا رأى
إلا أن يكون هو الجهل بالله ، فإن عصي بقول أو فعل نص الله ورسوله أو أجمع
المسلمون لأنه لا يوجد إلا من كافر ، أو يقوم الدليل على ذلك فقد كفر .. إلى قوله :
فالكفر بالله لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور : أحدها الجهل بالله تعالى . والثاني : أن
يأتي فعلاً أو قولاً يخبر الله ورسوله أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يكون إلا من
كافر ، كالسجود للصنم والشئ إلى الكنائس بالترام الزنار مع أصحابها في أعيادهم ، أو
أن يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم بالله تعالى . قال : فهذان الغرban
الآخران وإن لم يكونا جهلاً بالله ، فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان] اهـ .
(الشفاء للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٠) .

ويقول [وكذلك نكفر بكل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر وإن
كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل ، كالسجود للصنم وللشمس والقمر
والصليب والنار ، والسعي إلى الكنائس والبيع مع أهلها بزيتهم من شمس الزنابير
وفحص الرؤوس . فقد أجمع المسلمون أن هذا الفعل لا يوجد إلا من كافر ، وأن
هذه الأفعال علامة على الكفر وإن صرح فاعلهما بالإسلام] اهـ . (الشفاء ج ٢
ص ١٠٧٢) .

بعضهم : هو أكحل العينين ، وقال آخرون : هو أزرق العينين ، وقال بعضهم : هو أدعج العينين ، وقال بعضهم هو ربة ، وقال آخرون . بل هو طوال ، وكذلك اختلفوا في لونه أبيض أو أسود أو أصفر أو أحمر ، فلا يجوز أن يقال : إن اختلافهم في صفته اختلاف في كونه سيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم . فكذلك لا يكون اختلاف المسلمين في صفات الإله اختلافاً في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم .

وكذلك اختلف قوم في صفات أبيهم ، مع اتفاقهم على أنه أصلهم الذي خلقوا من مائه ولا يكون اختلافهم في أوصافه اختلافاً في كونه نشأوا عنه ، وخلقوا منه [اهـ ^(١)] .

(ب) وأما عن قول إبراهيم عليه السلام فيما جاء عن رب العزة في

قوله تعالى :

﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب
الآفلين ﴾ ^(٢) .

وكذلك قوله عن القمر والشمس .

فقد قالوا : وهذا نبي لله كان جاهلاً بصفات الله كلها ، ومع ذلك لم يسمه
الله ولا أحد من الناس كافراً بالرغم من قوله هذا ^(٣) !

فنقول وبالله التوفيق :

قال القاضي عياض في باب عصمة الأنبياء [أما عصمتهم قبل النبوة

(١) قواعد الأحكام ج ١ ص ٢٠٢

(٢) الأنعام ٧٦ .

(٣) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٧٢١ .

فإنما في ذلك خلاف ، والصواب أنهم معصومون قبل النبوة ، من الجهل بالله وصفاته والتشكك في شيء من ذلك . . .] إلى أن يقول [. . . ولا يشبه عليك يقول إبراهيم عن الكوكب والقمر والشمس « هذا ربي » ؛ فإنه قد قيل : كان هذا في سن الطفولية وابتداء النظر والاستدلال وقبل لزوم التكليف . وذهب معظم الخدّاق من العلماء والمفسرين إلى أنه إنما قال ذلك مبكراً لقومه ومستندلاً عليهم . وقيل : معناه الاستفهام الوارد ، ورد الإنكار ، والوارد « فهذا ربي » ؟

قال الزجاج : قوله « هذا ربي » أي على قولكم ، كما قال تعالى ﴿ أَيْنَ شَرَكُنِي ﴾^(١) ، أي عندكم . ويدل على أنه لم يعهد شيئاً من ذلك ولا أشرك قط بالله طرفة عين قول الله عز وجل عنه ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴾^(٢) .

ثم قال ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) .

وقال ﴿ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾^(٤) ، أي من الشرك .

وقوله ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾^(٥) .

فإن قالت : فما معنى قوله ﴿ لئن لم يهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ

(١) القصص ٦٢ .

(٢) الشعراء ٧٠ .

(٣) الشعراء ٧٥ - ٧٧ .

(٤) الصافات ٨٤ .

(٥) إبراهيم ٣٥ .

«الضالين»^(١). قيل : إنه إن لم يؤيدني الله بمعونته أكن مثلكم في ضالاتكم وعبادتكم على معنى الإشفاق والحذر ، وإلا فهو معصوم في الأزل من الضلال [١٠ هـ]^(٢).

نقول : أو أن ذلك بمعنى الضلال عن معرفة كيفية التبعيد لله تعالى ، وقروح الشريعة اللازمة لذلك ، كما امتن الله عز وجل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فقال ﴿ووجدك ضالا فهدى﴾^(٣) ، أى ضالا عن القرآن والشريعة فهداك إليها^(٤).

(ح) وأما عن حادثة ذات أنواط :

فقد جاء عن أبي واقد الليثي رضى الله عنه قال [خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خيبر ونحن حديثو عهد بكفر . والمشركون سدرة يمسكون عليها وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها ذات أنواط . فقلنا : يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال صلى الله عليه وسلم : الله

(١) الإنعام ٧٧ .

(٢) الشفا ج ٢ ص ٧١٩ وببردها . في فصل عصمة الأنبياء قبل النبوة من الجبل بالله وصفاته والتشكك في شيء من ذلك » .

(٣) الضحى ٧ .

(٤) ارجع إلى شرح معنى الآية بالتفصيل في سورة الضحى . القرطبي ج ٢٠ ص ٩٩ . حيث نقل الإمام القرطبي كل الأقوال في معنى قوله تعالى « ووجدك ضالا فهدى » والإجماع على رد قول من قال ضالا أى كافرا ! نموذ بالله من نسبة مثل هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك تراجع الشفا ج ٢ ص ٧٢ وببردها في شرح هذه الآية نفسها شرحاً مفصلاً .

أكبر ، كما قالت بنو إسرائيل ﴿ اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة ﴾ ، وتركبن
سنن من كان قبلكم [(١)] .

قالوا : « فهذا برهان دال على أن الجاهل معذور بجهله حتى تقوم عليه
الحجة » على أساس أنهم كانوا جاهلين بمعاني الربوبية والآلوهية !

فنقول وبالله التوفيق :

هذا قول مردود وبين البطلان لمن كان له أدنى إحاطة بمعاني النصوص -
فإن ماطلبه الحديث العهد بالإسلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنما كان
من قبيل المشابهة للسكفار ، حيث أرادوا منه أن يجعل لهم شجرة يتبركون
بها كما يفعل المشركون بشجرتهم .

والمشابهة للسكفار لا تقتضي كفر المشابه لهم في كل الأحوال . وهو عين
ما ذكره الإمام الشاطبي نفسه الذي نقلوا عنه في إسنادهم للحديث .

يقول الشاطبي [إلا أنه لا يتعين في الانبعاث لهم أعيان بدعهم ، بل قد
تبعها في أعيانها ، وتتبعها في أشباهها . فالذي يدل على الأول قوله « لا تتبعن
سنن من كان قبلكم » ، فقد قال فيه « حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » ،
والذي يدل على الثاني قوله « قلنا : يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط .
فقال عليه الصلاة والسلام : هذا كما قالت بنو إسرائيل .. الحديث » . فإن
اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله ، لا أنه هو بنفسه [اهـ (٢)] .

فسبحان الله ، ألم يقرأ من نقل نص الحديث عن الشاطبي ما قاله هو نفسه

(١) رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

(٢) الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ٢٤٦ .

بعد سطور قليلة ؟! فهو يجعل قولهم من باب المشابهة لا أنه نفس الفعل ،
ولو أنه كان نفس الفعل لما كان شك في كفرهم بذلك القول أو غيره ، إنما
المشابهة هنا بدعة مخصصة لا تقتضي التكفير .

وعذا عين ما ذكره الإمام ابن تيمية في تعليقه على نفس الحديث . قال :
[فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهم الكفار في اتخاذ شجرة
يعكفون عليها معلقين عليها سلاحهم ، فكيف بما هو أطم من ذلك من
مشابهم المشركين ، أو هو الشرك بعينه] اهـ (١) .

فجعل الإمام ابن تيمية فعلهم بدعة غير مكفرة ، لا أنها شرك جهلوه ،
فمذرم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم !

هكذا فهمها ! كابر الأئمة (٢) ، فالنسا ومن فهمها فهمًا خاطئًا لغرضه
وهواه ! ! .

(و) وأما عن قول الحواريين فيما جاء عن رب العزة في سورة المائدة :

فإنما قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا
مائدة من السماء قال ادعوا الله إن كنتم مؤمنين (٣) .

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص ٣١٤ .

(٢) جاء في تحفة الأحوذى شرح صحيح الترمذى [قال النواوى : إسناده صحيح ،
والسنة آفة : الطريقة ، حسنة كانت أم سيئة ، والمراد هنا طريقة أهل الأهواء
والبدع التي ابتدعوها من تلقاء أنفسهم بعد أنبيائهم . وقال النووى : المراد الموافقة
في المعاصي والمخالفات لافي الكفر] اهـ . ص ٦٠٨ .

(٣) المائدة ١١٢ .

فقد قال بعضهم : فهو لاء الحواريون الذين أثنى الله عليهم قد قالوا بالجهل .
لعمري عليه السلام . هل يستطيع ربك .. ولم يبطل ذلك لإيمانهم !

فنقول وبالله التوفيق : قد ورد في هذه الآية قراءتان :

* أحدهما : « هل يستطيع ربك » ، وهى قراءة السكسائي وعلى بن أبي طالب وعائشة وابن عباس ومعاذ وجاعة . من الصحابة ، وسعد بن جبير ؛ ومجاهد^(١) .

* الثانية : « هل يستطيع ربك » ، وهى القراءة المثبتة فى المصحف . وكلا القراءتين صحيح .

فنأخذ بالقراءة الأولى فلا إشكال هناك ، إذ يكون المعنى : هل يطيعك ربك إن سألته ؟ بمعنى استجاب إن أجاب ، وهو قول السدى^(٢)

ومن أخذ بالقراءة الأخرى من الأئمة ، فقد أول المعنى وفهمها حسب ما يقتضى تبرئة الحواريين عما نسب إليهم من الكفر ، بجهل قدرة الله تعالى .

وهذا التأويل عام وشامل عند جميع أئمة التفسير وإليك المثال :

يقول القرطبي : بعد أن ذكر قول من قال لهم شكوا فى قدرة الله [قلت وهذا فيه نظر ، لأن الحواريين خلصاء الأنبياء ودخلائهم وأنصارهم ، كما قال تعالى عنهم نحن أنصار الله] ، ومعلوم أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا بمعرفة الله تعالى وما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه ، وأن يبلغوا ذلك .

(١) تفسير ابن كثير . ٣ ص ٢٢٠ طبعة الشعب .

(٢) القرطبي ٦ ص ٣٦٤ .

أعظمهم ، فكيف يخفى ذلك على من باطنهم واختص بهم حتى يحملوا ذنوب الله تعالى ؟ [اه (١)]

ويقول القرطبي أيضاً [وقيل : إن القوم لم يشكوا في استطاعة إبليس سبحانه ، لأنهم كانوا مؤمنين عارفين عالمين ، وإنما عوكتهم لك لا ريب : هل يستطيع فلان أن يأتي ؟ وقد علمت أنه يستطيع . فالمعنى : على يفعل ذلك ؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله تعالى ذلك وغيره علم دلالة وخبر ، فأردوا علم معاينة كذلك ، كما قال إبراهيم صلى الله عليه وسلم : رب أرني كيف تنجي الموتى [اه (٢)] .

ويقول القرطبي [قلت : هذا تأويل حسن ؛ وأحسن منه أن ذلك كان من قول من كان مع الحواريين] اه (٣) .

ويقول [قال ابن الحصار : وقوله سبحانه مخبراً عن الحواريين أي يسي (هل يستطيع ربك) ليس يشك في الاستطاعة ، وإنما هو تلطف في السؤال وأدب مع الله عز وجل] اه (٤) .

وينقل القرطبي أيضاً عن ابن الحصار [والحواريون كانوا هم خيرة من آمن ببيسى ، فكيف يظن بهم الجهل بأقدار الله تعالى على كل شيء ممكن ؟] اه (٥) .

(١) القرطبي ج ٦ ص ٢٦٤ وبمدها .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

ويقول القرطبي [وأما قراءة (التاء) ، فقيل : المعنى هل تستطيع أن تسأل ربك ؟ وهذا قول عائشة ومجاهد - رضي الله عنهما - قالت عائشة : كان القوم أعلم بالله عز وجل من أن يقولوا (هل يستطيع ربك) ، قالت : ولكن (هل يستطيع ربك) .

وروى عنها أيضاً أنها قالت : كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر على إزال ما ئدة ولكن قالوا (هل يستطيع ربك) .

وعن معاذ بن جبل قال : أقرأنا النبي صلى الله عليه وسلم (هل يستطيع ربك) قال معاذ : وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، راراً يقرأ بالتاء (هل يستطيع ربك) .

وقال الزجاج : المعنى هل تستدعي طاعة ربك فيما تسأله . وقيل : هل تستطيع أن تدعو ربك وتسأله ، والمعنى متقارب [اهـ ^(١)]

وقال الطبرسي في (مجمع البيان) [قيل فيه أقوال ، أحدها : أن يكون المعنى هل يفعل ربك ذلك بمسألتك إياه لتكون عالماً على صدقك ؟ ^(٢)] ، ولا يجوز أن يكونوا شككوا في قدرة الله تعالى على ذلك لأنهم كانوا عارفين بمؤمنين .

(١) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٦٤ وبعدها .

(٢) أي على صدقك في النبوة وأنت حقاً رسول من عند الله . ويؤيد هذا الوجه قول الحواريين في الآية التالية « ونعلم أن قد صدقتنا » ؛ يقول القرطبي [ونعلم أن قد صدقتنا بأنك رسول الله] اهـ . (تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٦٦) .

الثاني : المراد هل يقدر ربك ، وكان هذا في ابتداء أمرهم قبل أن تستحكم معرفتهم بالله^(١).

الثالث : أن يكون معناه هل يستجب ربك لك ؟ وإليه ذهب القسدي في قوله : هل يطيعك ربك إن سأله ؟ وهذا على أن يكون استطاع بمعنى أطاع ، كما يكون استجاب بمعنى أجاب .

وقال الزجاج : ويحتمل أن يكونوا أرادوا تثبيتاً ، كما قال إبراهيم بن حرب أرنى كيف يحيى الموتى ؟ [١٤]^(٢).

وقال النيسابوري في تفسيره [من قرأ بالتاء والنصب فظاهر ، والمراد هل تستطيع سؤال ربك : أي هل تسأله ذلك من غير حارف يصرفك عن سؤاله ومن قرأ بالياء والرفع فمشكل ، لأنه تعالى حكى عنهم أنهم « قالوا آمنا » ، فكيف يصحور مع الإيمان شك في اقتدار الله ؟ وأجيب بوجهين : أن حكاية الإيمان عنهم لأنوجب كلهم وإخلاصهم^(٣) .

ومنها : أنهم طلبوا مزيد اليقين والاطمئنان ، ولهذا قالوا (وتطمئن قلوبنا) .

ومنها : أنهم أرادوا معرفة هل هو جائز في الحكمة أم لا .

ومنها قول السدي : السين زائدة ، بمعنى هل يطيع ربك .

(١) وهذا القول هو الذي رددته عائشة وغيرها واستبعدوه القراطي وغيره من المفسرين . وسيأتي أن هذا القول خارق للاجماع

(٢) تفسير لا مجمع البيان ، للطبرسي ٢٠٧ عن ٢٣٧

(٣) وهو نفس الوجه المردود سابقاً

ومنها : لعل المراد جبريل لأنه كان يريه .

ومنها : المراد بالاستفهام التقرير ، بمعنى أن ذلك أمر جلي لا يجوز للمعاقل أن يشك فيه ، كما تقول : هل يستطيع السلطان إطعام هذا الفقير ؟ [اه (١)] .

وقد ذكر الطوسي (٢) في تفسيره حين ما ذكره النيسابوري .

وقال الآلوسي في تفسيره [قوامهم (هل يستطيع ربك) لم يكن عن تحقيق منهم ولا عن معرفة بالله تعالى وقدرته سبحانه ، لأنهم لو حققوا وعرفوا لم يقولوا ذلك ، إذ لا يليق مثله بالمومن بالله عز وجل ، وتعقب هذا القول الحلبي بأنه خارق للاجماع]

وقال ابن عطية : لا خلاف أحفظه في أنهم كانوا مؤمنين ، وأيد ذلك بقوله تعالى ﴿ من يكفر بعد منكم ﴾ ، وبأن وصفهم بالحواريين ينافي أن يكونوا على الهامل ، وبأن الله تعالى أمر المؤمنين بالمشبه بهم والافتداء يستفهم في قوله تعالى ﴿ كونوا أنصار الله ﴾ كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله (٣) .

وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مدح الزبير « إن لكل نبي حوارياً ، وإن حوارى الزبير . »

ومن ذلك أجيب عن الآية بأجوبة ، فقيل : إن معنى (هل يستطيع) أى هل يفعل ؛ كما تقول للقادر على القيام هل تستطيع أن تقوم ، مهالفة في

(١) تفسير « غريب القرآن » للنيسابوري ج ٧ ص ٥٤ .

(٢) راجع « تفسير البيان » للطوسي ج ٤ ص ٥٨ .

(٣) الصف ١٢ .

في التقاضى ، قال به الحسن ، وقيل : المعنى هل يطعم ربك ، يستطيع يعطى يطعم
وقيل : إن سؤالهم اللطائفان والتثبت . وقرأ السكسائي وعلى وعائشة وابن
عمراس ومعاذ وجهامة من الصحابة (هل يستطيع ربك) [ابن (١)] .

وما سبق كله نعلم أن من أخذ بقراءة (هل يستطيع ربك) قد صرف المعنى
إلى وجوه أخرى كثيرة ، وعلى هذا إجماع المفسرين . وأن القول الذى نقلوه
عن عدم علم الحواريين يعتبر - بتعبير الخالي - خارق للاجماع ! فلا نعلم - بل
ونعجب - لماذا اختاروا هذا الوجه الخارق للاجماع لفهم الآية ؟!

(هـ) وأما عن الحديث الذى رواه الإمام أحمد بسنده :

عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال [خطبنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : أيها الناس اتقوا هذا الشرك ، فإنه أخفى من ديب الليل :
فقال ما شاء الله تعالى أن يقول . وقيل : وكيف نتقيه وهو أخفى من ديب الليل ؟
قال : قولوا : اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه ، ونستغفرك لما
لا نعلمه] (٢)

فأولوا : فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا أن الشرك نوعان :
ما هو معلوم لنا ، وما خفى علينا . ثم قالوا : نصح أن الجاهل معذور « في
الشرك » بحمله !

فتقولون : إننا لا نعرف : انفقتم معنا في أن الشرك شركان : شرك أكبر ،

(١) تفسير « روح المعاني » للالوسى .

(٢) رواه أحمد .

وهو الواقع على أصل الإسلام أو التوحيد ، وشرك أصغر وهو ما لا يخرج
بصاحبه عن دائرة الملة^(١)

ونحن كلامنا كله عن الشرك الأكبر ، بينما استدلالكم بهذا الحديث
يقع على الشرك الأصغر^(٢) ، الذى قد يجهل المرء بعض صوره مما يجب العلم به
بالبلاغ . فهو استدلال فى غير موضعه أصلا .

ثانياً : الإيضاحات

(١) إيضاح لقول الإمام ابن حزم فى كتابه «الفصل» :

فقد جاء فى معرض كلام الإمام ابن حزم فى هذا الكتاب [وكذلك من
قال إن ربه جسم فإنه إن كان جاهلاً أو متأولاً فهو معذور لا شيء عليه ،
ويجب تعليمه ، فإذا قامت عليه الحجة من القرآن والسنة يخالف ما فيها عناداً
فهو كافر يحكم عليه بحكم المرتد .] اهـ^(٣) :

(١) وهو ما عليه أهل السنة والجماعة مفارقين فيه أهل الأهواء والبدع كالخواارج
والمعتزلة وغيرهم .

(٢) فالشرك الأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة والدخول فى الإسلام .

قال تعالى : { إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

[النساء ٤٨] .

يقول ابن القيم فى نونية [والشرك فأحذره فتشرك ظاهراً * ذا القسم ليس يتأهل

الغفران] (الكواشف الجليلة ص ٢٦٦) . ويقول شارح العقيدة الواسطية :

[الشرك الأكبر يخرج عن الملة الإسلامية محبط لجميع الأعمال لا يغفر لصاحبه إلا

بالتوبة وصاحبه خالد فى النار . وأما الشرك الأصغر فلا يخرج عن الملة ولا يحبط إلا

العمل الذى قارنه ، وصاحبه تحت المشيئة كغيره من الذنوب] اهـ . (الكواشف

الجليلة عن معانى الواسطية ص ٢٦٧) .

(٣) الفصل فى الملل والأهواء والنحل ص ٣٠٩ .

قد سبق أن ذكرنا الخلاف بين الأئمة في تكفير جادل بعض الصفات^(١) وقلنا: إن من الأئمة من حكم بكفر جاهل الصفة مثل الطبري والأشعري في أحد قوايه : ومنهم من لم يكفر جاهل الصفة مثل الأشعري في قوله الآخر . فهذا موضع خلاف خارج عن مقتضى القضية ، وإنما قضيتنا فيما اتفق عليه من أصل الإسلام - أي التوحيد - وهل يذّر الجاهل فيه ، ويعتبر رغم تأبسه بالكفر - مسلماً ١٢

كذلك فقول ابن حزم المذكور إنما هو في صفة من الصفات التي لا تعرف إلا بالنقل ، فإنه ليس من المستحيلات أن تنسب صفة الجسمية إلى الله - سبحانه وتعالى - مع تنزيهه في نفس الوقت عن مشابهة خلقه . فكون الله عز وجل له يد ليست كأيدينا وله عين ليست كأعيننا وله نفس ليست كأفئسنا ، فلا مانع - عقلاً - أن يكون له - سبحانه وتعالى - جسم ليس كجسمنا . ولكن لأن الشريعة قد وردت بنسبة صفات أخرى إلى الله سبحانه وتعالى ، ليس بينها صفة الجسمية - كما أنها تنافي التنزيه الواجب له سبحانه وتعالى ، فلزم نفي هذه الصفة عن الله عز وجل ، ولزم البلاغ أولاً بأن الشريعة قد وردت بنفي هذه الصفة قبل أن يكفر الجاحد أو العائد . ولقد أوضح الإمام ابن حزم نفسه خلال كلامه في نفس الموضع^(٢) ، أنه

(١) راجع صفحة ٥٣ و ٥٤ وهوامشها .

(٢) باب بعنوان « الكلام فيمن يكفر ولا يكفر » ح ٣٣ ص ٣٤٧ .

ويقول ابن حزم في أول الباب [اختلاف الناس في هذا الباب ، فذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد أو في شيء من مسائل الفتناء فهو كافر . وذهبت طائفة إلى أنه كافر في بعض ذلك فاسق غير كافر في بعضه . .] ثم شرع بن حزم يذكر الخلاف بين طوائف الأمة في تكفير أو تفسيق مخالفهم في مسائل الاعتقادات والصفات والأحكام والعبادات . . الخ .

إنما يناقش قضية تكفير المتأولين من هذه الأمة ، المختلفين في أصول اعتقادية أو فقهية ، ولكنهم متفقين على أصل الإسلام أو التوحيد .

فبين ابن حزم أن هناك قضايا لا يعذر فيها بإطلاق لصحة قيام الحجة فيها على كل أحد ، وقضايا يعذر فيها بإطلاق لأنها من القضايا الخلافية الاجتهادية التي تقبل أكثر من تأويل واحد ، وقضايا يجب فيها الإبلاغ وإقامة الحجة أولاً قبل تكفير جاحدها . وهو عين ما ذكرناه بالتفصيل قبلاً في الفصول

السابقة .

يقول ابن حزم [وأما من قال إن الله عز وجل هو فلان الإنسان بعينه ، أو أن الله تعالى يحل في جسم من أجسام خلقه ، أو أن بعد محمد صلى الله عليه وسلم نبياً غير عيسى ابن مريم فإنه ، لا يختلف اثنان على تكفيره لصحة قيام الحجة بهذا على كل أحد] اهـ (١) .

هذا هو الحق .

(١) الفصل ٣ من ٢٤٩ . ثم قال بعدها [ولو أمكن أن يوجد أحد يدين بهذا لم يمانه قط خلافه لما وجب تكفيره حتى تقوم عليه الحجة] اهـ . وهذا الافتراض منه افتراض نظري بحث أملاه عليه شدة تمسكه بالظاهر وتقيه للقياس . وإلا فانظر إلى كلامه هو نفسه في السطور التالية في تكفير من أجموا على كفره ولو بدون نص . وإذا كان كفر النصاري مثلاً بقولهم إن الله هو المسيح عيسى ابن مريم أو إن الله ثالث ثلاثة ، نتيجة فقط لورود نص في كفرهم - كما يقول ابن حزم - فما قوله فيمن يقول إن الله إنسان آخر غير عيسى ابن مريم أو يقول إن الله رابع أربعة أو خامس خمسة أو ثاني اثنين ؟ وابن هو النص الذي يكفرهم به ٢ . يقول العز بن عبد السلام [ومن ادعى أن الإله يحل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر . . إلى قوله : بخلاف الجلول فإنه لا يعم الابتلاء به ولا يخطر على قلب عاقل ولا يعق عنه] اهـ (قواعد الأحكام ١ ص ٢٠٢) . ورحم الله الإمام الذهبي حيث قال [ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل =

هذا هو الحق .

ويقول [والحق هو أن كل من ثبت له عقد الاسلام فإنه لا يزول عنه
إلا بنص أو إجماع . وأما بالدعوى والافتراء فلا] . اهـ (١) .

ويقول [إلا أن من خالف الإجماع المتيقن المقطوع على صحته فهو أظهر
في قطع حجته ووجوب تكفيره لاتفاق الجميع على معرفة الإجماع وعلى تكفير
مخالفته] . اهـ (٢) .

ويقول أيضاً [وأما ما لم تتم الحجة على المخالف للحق في أى شيء كان ،
فلا يكون كافراً إلا أن يأتي نص بتكفيره فيوقف عنده] اهـ (٣) .

ويقول ابن حزم [فإن جاء نص في إخراجه عن الاسلام بعد حصول اسم
الاسلام له أخرجه عنه ، سواء أجمع على خروجه منه أو لم يجمع ، وكذلك
من أجمع أهل الاسلام على خروجه عن الاسلام ، فواجب اتباع الاجماع في
ذلك] . اهـ (٤) .

وذكر ابن حزم كلاماً كثيراً مشابها لما نقلناه : أوضح فيه أنه إنما
يناقش قضية تكفير المتأولين من أصحاب الفرق والمذاهب المختلفة المتفقين

الحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا
رسول الله صلى الله عليه وسلم] اهـ . (راجع تذكرة الحفاظ للذهبي) . (وراجع
أقوال ابن تيمية في تكفير الخوالية والاتحادية وأمثالهم وأنهم أشد كفراً من اليهود
والنصارى . راجع مثلاً المجلد الثالث من فتاوى الإمام « مجمل عقائد السلف »
ص ٣٩٤ وما قبلها) .

(١) الفصل ٣ ص ٢٤٨ .

(٢) السابق .

(٣) السابق ص ٢٤٩ .

(٤) السابق ص ٢٥٥ .

على أصل الاسلام ، وأنه لا يكفر مسلماً بتأويل ما لم تقم عليه الحجة .
يقول ابن حزم [ومن تأول من أهل الاسلام فأخطأ ، فإن كان لم تقم عليه
الحجة ولا تبين له الحق فهو معذور] اهـ (١) .

ويرد ابن حزم على من يكفر المتأولين من أهل الاسلام استناداً إلى الآية
القرآنية ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا
 وهم يحسبون أنهم يحسنون صنفاً ﴾ (٢) بقوله [. . . فم نقول لهم لو نزلت هذه
الآية في المتأولين من جملة أهل الاسلام - كما تزعمون - لدخل في جملتها كل
متأول مخطئ في تأويل في فتيا ، ولزمه تكفير جميع الصحابة رضي الله عنهم
لأنهم قد اختلفوا . الخ] اهـ (٣) .

ويقول ابن حزم [وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ ،
لأنه كذب على الخصم وتقول له ما لم يقل به . .] اهـ (٤) .

فهذا بيان جلي في أن مناقشة ابن حزم في هذا الباب إنما هي لقضية أخرى
غير قضيتنا ، وهي قضية تكفير المتأولين من أهل الاسلام ، ممن يوافق على
أصل الدين - أي التوحيد - ولكنه يختلف في أصل كل في الاعتقادات أو
غيرها من الأحكام الشرعية (٥)

(١) السابق ص ٢٥٨ .

(٢) الكهف ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) الفصل ٣ ص ٢٥٣ .

(٤) الفصل ٣ ص ٢٥٠ .

(٥) وهي قضية خلافية بالفعل تعرف بقضية « التكفير بالحال والتكفير بالمآل »
أو بالمساق . فبينما اتفق العلماء على تكفير كل من تلبس بالكفر « حالا » ، فقد

وابن حزم نفسه هو الذى يقول — فى موضع آخر — بأن من الناس من يكفر بقول أو فعل من أفعال الجوارح دون جحد منه بالقلب ودون أن يشعر بأنه قد كفر بذلك .

يقول ابن حزم معلقاً على قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ (١) . يقول [فهذا نص جلى وخطاب للمؤمنين بأن إيمانهم يبطل جملة أفعالهم تحبط برف صواتهم فوق صوت النبى صلى الله عليه وسلم دون جحد كان منهم أصلاً ، ولو كان منهم جحد لشعروا له ، والله تعالى أخبرنا بأن ذلك يكون وهم لا يشعرون ، فصح أن من أعمال الجسد ما يسكون كفراً مبطلاً لإيمان فاعله جملة ومنه ما لا يكون كفراً] اهـ (٢) .

فهذا ابن حزم يؤكّد أن هناك من يسكفر وهو لا يدري أنه كفر ، وهذا لا يكون إلا بمن يحفل أن فعله هذا قد أوقعه فى الكفر ، إذ لو أنه يعلم

= اختلفوا فى تكفير كل من يسوق قوله أو فعله إلى الكفر «مألاً» فكفره البعض ولم يكفره البعض الآخر ومنهم ابن حزم . وإن شئت الرجوع إلى هذه القضية تفصيلاً فارجع إلى ما كتبه القاضى عياض فى « الشفا » ص ٢ ص ١٠٥٦ تحت عنوان «فصل فى تحقيق القول فى إكفار المتأولين» ، حيث ذكر أن جمهور السلف على تكفيرهم وأن كثيراً من الفقهاء والمتكلمين على عدم إكفارهم ، وتوقف البعض فيهم فلم يقل بالتكفير أو عدمه وهو أحد قولى مالك والقاضى أبى بكر بن العربى . وكذلك ارجع إلى ما كتبه الشاطبى فى « الاعتصام » ص ٢ ص ١٩٤ وبمدها . حيث نقل الخلاف فى تكفير المتأولين من أهل الفرق ، ودليل كل من كفرهم وهم لم يكفرهم .

(١) الحجرات ٢ .

(٢) الفصل ٣ ص ٢٢٠ .

لمكان قد شعر أنه يكفر بهذا الفعل ، فصح أنه يجهل أن فعله هذا كفر .

وهذا القول لابن حزم في هذه المسألة يؤكد أنه في الموضع الآخر لم يكن يناقش قضية التوحيد ؛ أو قضية السقوط جهلا في شرك أكبر ينقل عن الملة لخرقه أصل الاسلام ، وإنما هو الجهل مثلا الواقع على صفة من الصفات المختلف في حكم الجاهل بها .

فلا يصح الاستدلال بمثل هذه القول عن ابن حزم في معرض بحث قضيتنا أو الاعتراض بها ، بل الصحيح والواجب هو دراسة أقوال الإمام كلها في مواضعها المختلفة لمعرفة وجهة نظره مكتملة .

(ب) إيضاح لقول القاسمي في تفسيره « محاسن التأويل » :

فقد جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ أن الله لا يفتقر أن يشرك به ويفقر مادون ذلك لمن يشاء (١) . قول القاسمي نقلا عن القاضي أبي بكر بن العربي [فالجاهل والخطيء من هذه الأمة ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركا أو كافرا فإنه يعذر بالجهل والخطأ حتى تقبين له الحجة التي يس كفر تاركها بيماننا واضحا ما يلتبس على مثله ، وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعا جليا قطعيا يعرفه كل المسلمين من غير نظر وتأمل] . ١ هـ (٢)

والحق أن من قرأ نص كلام القاسمي جيدا في تفسيره وما نقله عن الإمام ابن العربي ، وابن القيم ، وابن تيمية في نفس الموضع ، وفهم ماسبق أن تقرر

(١) النساء ٤٨

(٢) محاسن التأويل ٢ هـ ص ١٣٠٧ .

من قواعد في هذا البحث عن أقسام الجهل من حيث موضوعه ، لتعرف بسهولة على وجه هذا القول كما سنبينها بعيشة الله تعالى .

فقد نبه القاسمي في أول « التنبيه » الذي مرده أنه لا يريد بكلامه الشرك الأكبر المخرج عن الملة ، بل هو يتحدث عن المعاصي التي يطلق عليها شركاً من باب التغليظ ، واستشهد بكلام الإمام البخاري فقال :

[حيثما وقع في حديث : من فعل كذا فقد أشرك أو فقد كفر — لا يراد به الكفر المخرج عن الملة ، والشرك الأكبر المخرج عن الإسلام الذي تجوز عليه أحكام الردة . ، والعياذ بالله تعالى ، وقد قال البخاري : باب كفران المشيرون كفر دون كفر . قال القاضي أبو بكر بن العربي في (شرحه) : مراده أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً ، كذلك المعاصي تسمى كفراً . لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج عن الملة . فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة ، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً . . .] (١) إلى آخر النص المتقول آنفاً .

فسبحان الله ، أيس من الواضح البين أنه إنما يتحدث عن المعاصي التي تسمى شركاً أو كفراً من باب التغليظ ، ولا يتحدث عما هو شرك أكبر يخرج عن الملة ، كدعاء غير الله دعاء عبادة أو السجود لصنم مثلاً (٢) .

(١) السابق .

(٢) لاحظ قول ابن العربي في نفس العبارة [ويشكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعياً يعرفه كل المسلمين من غير نظر وتأمل] . ولاحظ ما يأتي من كلام ابن القيم وابن تيمية لتعرف أن الحديث كله عن تكفير التأولين وأصحاب الأهواء والبدع .

وكذلك ما نقله القاسمي عن الإمام ابن القيم في نفس الموضوع ، فواضح فيه تماماً أنه يتحدث عن أصحاب الفرق وأهل البدع من الموافقين على التوحيد أو أصل الاسلام ، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول السلفية .

يقول القاسمي [وقال ابن القيم في طرق أهل البدع : الموافقون على أصل الاسلام ولكنهم مختلفون في بعض الأصول : كانوا راجح ، والمعتزلة ، والقدرية ، والرافضة ، والجهمية ، وغلاة المرجئة — فهؤلاء أقسام : أحدها — الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له . فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى ..] اهـ (١) .

فهاهو ابن القيم يصرح أنه يتحدث عن « أهل البدع الموافقون على أصل الاسلام » ولكنهم خالفوا في بعض الأصول ، و" سبق أن أوضحنا أنها من الأصول الإلهية تقادية أو الشرعية التي لا يكفر جامدتها أو منكروها — عند بعض أهل السنة — إلا بمد البلاغ وإقامة الحجة . كالمعتزلة مثلاً الذين خالفوا في إثبات الشفاعة والصراط والميزان ، أو أثبتوا إرادة العهد في خلق أنفاله ، وغير ذلك من المقالات الخفية التي قد تمحى على العامة ، والتي اختلف أهل السنة في كفر قائلها (٢) .

وأما عن قول ابن القيم بعد هذا عن رؤوس البدع ودعاتها [.. الثالث :

(١) محاسن التأويل > ٥ ص ١٣٠٩ .

(٢) راجع الشفاء للقاضي عياض > ٢ ص ١٠٥٦ (فصل في تحقيق القول في إكفار التأولين) .

وراجع الفصل الخامس من هذا البحث .

أن يسأل ويطلب وينبئ له الهدى ، ويترك تعصباً أو معاداة لأصحابه ، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد [اه (١)] .

فهذا هو الحق الذي ذكره كذلك الإمام الشافعي فيمن خالف في أصل من الأصول الكلية ، فذكر أن في تكفيره اجتهاد وخلاف بين الأئمة ، وكان ذلك أثناء مناقشته لقضية تكفير أهل الفرق والابتداع (٢) .

وإليك بعض النقول التي أوردتها القاسمي نفسه ، وفي نفس الموضع ، والتي تدل على أن القضية المطروحة هي كما ذكرنا قضية الخلاف في تكفير المتأولين وأصحاب الأهواء والبدع من الثنتين والسبعين فرقة .

يقول الإمام ابن تيمية [من كان في قلبه الإيمان بالرسول وبما جاء به ، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع ولو دعا إليها ، فهذا ليس بكافراً أصلاً] اه (٣) .

ثم شرع يناقش قضية تكفير الخوارج وغيرهم من الفرق .

ويقول ابن تيمية أيضاً [التكفير إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة أو بإنكار الأحكام المتواترة المجمع عليها] اه (٤) .

ويقول ابن تيمية [فمن كان مؤمناً بالله وبرسوله ، مظهراً للإسلام ، محباً لله ورسوله ، فإن الله يغفر له لو قارف بعض الذنوب القواية أو العملية . . .]

(١) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٩ .

(٢) راجع الاعتصام للشاطبي . المجلد الثاني .

(٣) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٨ .

(٤) السابق ص ١٣١٠ .

أطلق عليها لفظ الشرك أو لفظ المعاصي [١٠٥ هـ (١)] .

ويقول الإمام ابن القيم [وقال تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ (٢)] . فأثبت لهم تبارك وتعالى الايمان مع مقارئة الشرك . فإن كان مع هذا الشرك تكذيب لرسوله لم ينفعهم ما معهم من الايمان وإن كان تصديق لرسوله وهم يرتكبون لأفواح من الشرك لا يخرجهم عن الايمان بالرسول واليوم الآخر — فهم مستحقون للوعيد أعظم من استحقاق أهل الكبائر [١٠٥ هـ (٣)] .

ويقول الفزالي [ولكني أعطيك علامة صحيحة فتطردها وتعكسها لتتخذها مظهر نظرك ، وترعى بسببها عن تكفير الفرق وتطويل اللسان في أهل الاسلام ، وإن اختلفت طرقهم ، ماداموا متمسكين بقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) صادقين بها غير مناقضين لها [١٠٥ هـ (٤)] .

فتأمل رحمك الله أقوال هؤلاء الأئمة وفيمن يتكلمون ، أم أن العين تقرأ فقط ما يستهويها قراءته وتغفل عما لا تحب أن ترى !؟

فيظهر مما سبق أن الاستدلال بهذه القول استدلال ليس في موضعه .
فكما أنه لا مشاحة فيما أورده الامام ابن القيم والامام الشاطبي في الخلاف

(١) السابق ص ١٣١٣ .

(٢) يوسف ١٠٦ .

(٣) محاسن التأويل ص ٥٥ ص ١٣١٤ .

(٤) السابق ص ٥٥ ص ١٣١٨ . نقلا عن كتاب « فيل الفرق بين الإسلام والزندقة » لأبي حامد الفزالي .

في تكفير الداعي إلى الهدعة ؛ وفي عذر العاصي الجاهل المقلد لأهل البدع في بدعهم إن لم يكن قادراً على تعلم الهدى . فلا مشاحة أيضاً — كما أسلفنا القول — في كفر من جهل أصلاً من أصول التوحيد ينغمس به أصل الاسلام (١) .

(ح) إيضاح لقول صاحب « الروضة الندية » ، صديق حسن خان :

نقد نقل عن الإمام الشوكاني قوله [فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام ، ولا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر ، ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقد معناه] اهـ (٢) .

فيقول — كما سبق أن قلنا كثيراً — إنه يجب الرجوع إلى قول الفقيه أولاً وقراءته قراءة جيدة ، وفهم ما قبله وما بعده لتعرف في أي موضوع يتحدث أصلاً ، وعلى أي شيء يقصد أن الجهل قد وقع عليه ؛ حتى لا نظلمه فتحمله وزر ما لم يقل ، ولا نظلم أنفسنا فنقهم غير المقصود بسوء التأويل وسرعة النظر .

فإذا ما فعلنا هذا ، علمنا أنه لا يتحدث هنا عن الكفر الأكبر الذي ينقل عن الله ، وإنما يتحدث عن أعمال المعاصي التي وردت السنة بإطلاق لفظ

(١) كن دعا غير الله دعاء عبادة ومسألة أو سجد لصنم أو قاتل في صفوف المشركين ضد المسلمين أو وضع تشريعاً من دون الله مخالفاً لشريعته سبحانه وتعالى وقضى به في دماء الناس وأعراضهم وأموالهم . . إلى آخر الصور التي تكفي بظواهرها للحكم على فاعلها بالكفر في أحكام الدنيا سواء علم أم جهل كما بينا سابقاً .

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية ح ٢ ص ٢٩١ .

الكفر أو الشرك على فاعلها ، والتي قد تكون شركاً أصغر أو شركاً أكبر بحسب حال قائلها ونيته ومقصده (١) ؛ ويتحدث أيضاً عن قضية تكفير المتأولين من أهل الإسلام . ولم يكن يتحدث إطلاقاً عن قضية التلبس بالشرك الأكر الناقل عن الملة ، وإلا فلا يشك مسلم في كفر صاحبه وخروجه عن الإسلام علم أم جهل .

والدليل على ما نقول نسوقه من كلام المؤلف نفسه في السطور التي تسبق كلامه المذكور سابقاً والتي تليه .

يقول المؤلف في الصفحة السابقة [وأما قول بعض أهل العلم إن المتأول كالمرتد فهمنا تسكب العبرات ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا بيان من الله ولا لبرهان ، بل لما غلت مراجل العصية في الدين وتمسك الشيطان الرجيم من تنزيق كلمة المسلمين] اهـ (٢) .

ثم يسوق المؤلف كلاماً كثيراً عن التحرز من تكفير المسلمين بتأويل أو رأى أو قول دون الرجوع إلى مستند من كتاب أو سنة أو إجماع ، إلى أن يقول [فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك ... إلى آخر النص المنقول آنفاً] .

ويقول بعدها [فإن قلت : قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام ، وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلماً كما

(١) يقرر الإمام ابن القيم أن الحلف بغير الله مثلاً قد يكون كفراً دون كفر أو كفراً أكبر ينتقل عن الملة وذلك بحسب حال القائل : (راجع شرح العقيدة الواسطية) ص ٢٦٦ .

(٣) الروضة الندية ص ٢٠٩ .

تقدم ، وورد في السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فعل فعلاً يخالف الشرع كما في حديث « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ونحوه مما ورد مورده ؛ وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الأمور يوجب الكفر وإن لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر^(١) . قلت : إذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقاً تسلكها في مثل هذه الأحاديث ، فعليك أن تقرها كما وردت ، وتقول : من أطلق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الكفر فهو كما قال [اهـ^(٢)] .

فواضح تماماً أنه إنما يتحدث عن صدر منه قول أو فعل وصفته السنة المطهرة بأنه كفر أو شرك من باب التغليظ ، وهو في حقيقته شرك أصغر يجب فيه الرجوع إلى نية صاحبه ومقصده قبل الحكم عليه بالكفر .

وانظر مثلاً إلى قول المؤلف بعدها ، حين بدأ يتحدث عن أنواع من الكفر الأكبر ، وحكمه بردة فاعلها دون ما تردد .

يقول مثلاً [لكون عمل السحر نوعاً من الكفر ففاعله . ورتد يستحق ما يستحقه المرتد] اهـ^(٣) . ثم سرد الخلاف في حد الساحر إلى أن قال [أقول : لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعل السحر كافراً مرتدّاً ، وحده

(١) هناك فرق بين القصد إلى قول أو فعل ما هو كفر في حقيقته ، وبين القصد إلى الكفر ذاته بهذا القول أو الفعل . فمن وقع في كفر وهو لا يدري أنه كفر بذلك فقد كفر فعلاً ولا اعتبار هنا بكونه لم يقصد أن يكون كافراً ولم يرد الخروج إلى ملة الكفر . يقول الإمام ابن تيمية [فمن قال أو فعل ما هو كفر ، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً ، إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله] اهـ . (الصارم المسلول) ص ١٧٧ .

(٢) الروضة الندية ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) الروضة الندية ج ٢ ص ٢٩٢ .

حد المرتد [اه (١)] .

ويقول أيضاً [والزبدى وهو الذى يظهر الإسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع ، فهذا كافر بالله وبدينه ، مرتد عن الإسلام أقبح ردة ، إذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل] اه (٢) .

ويقول [والسب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للكتاب أو للسنة ، والطاعن فى الدين وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ، فاعلمها مرتد ، حده حده] اه (٣) .

ثم شرع يذكر بعض الأحاديث فى أن حد السب هو القتل ، إلى أن قال [ونقل أبو بكر الفارصى أحد أئمة الشافعية فى كتاب الإجماع أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بما هو قذف صريح ، كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل] اه (٤) .

ويقول كذلك [وإذا ثبت ما ذكرنا فى سب النبي صلى الله عليه وسلم فبالأولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طعن فى دينه . وكفر من فعل هذا لا يحتاج إلى برهان] اه (٥) .

بل انظر إلى قول الامام الشوكانى نفسه فى إحدى رسائله التى يحكم فيها بكفر غالب أهل اليمن فى عصره وردتهم عن الاسلام ، ويسوق الأدلة على هذا .

يقول الشوكانى مثلاً [وقد صح عن معلم الشرائع صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة » . فالتارك الصلاة من الرعايا كافر . وفى حكمه من فعلها وهو لا يحسن من أذكارها وأركانها .

(١) السابق ص ٢٩٣ . (٢) السابق ص ٢٩٥ .

(٣) السابق ص ٢٩٣ . (٤) السابق ص ٢٩٤ . (٥) السابق .

مالا تتم إلا به ، لأنه أخل بفرض عليه من أم الفروض ، وواجب من أكده الواجبات ، وهو علم مالا تصح الصلاة إلا به [اه (١)] .

إلى أن يقول [وكثيراً ما يأتي هؤلاء الرعايا بألفاظ كفرية فيقول : هو يهودي ليفعل كذا ، وليفعل كذا . ويرتد تارة بالقول وتارة بالفعل وهو لا يشعر . ويطلق امرأته حتى تهين منه بألفاظ يديم التكلم بها] اه (٢) .

ويقول الشوكاني [ولا شك ولا ريب أن ارتكاب هؤلاء لمثل هذه الأمور الكبيرة من أعظم الأسباب الموجبة للكفر ، السالبة للإيمان ، التي يعمين على كل فرد من أفراد المسلمين إنكارها ، ويجب على كل قادر أن يقاتل أهلها حتى يعودوا إلى دين الإسلام الذي بعث الله به خاتم المرسلين عليه الصلاة والسلام] اه (٣) .

فانظر رحمك الله ، كيف يتحدث المؤلف هنا عن الشرك الأكبر ويحكم على قاعله بأنه مشرك ، وأن كفره لا يحتاج إلى برهان ! وانظر كيف حكم الشوكاني بكفر غالب أهل اليمن بالرغم من أنهم يؤدون الصلاة ، ولكنهم يجهلون أن صلاتهم غير صحيحة ، فكان حكمهم عنده حكم من لم يصل . وكيف أن منهم من يرتد بقول أو فعل وهو لا يشعر أنه كفر بذلك فلا يعذره هذا في الحكم بكفره . بل يرى الشوكاني أنهم على غير دين الإسلام الذي بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتهين قتلهم على كل قادر حتى يعودوا إلى دين الله ! فلا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) رسالة الدعاء العاجل في دفع المدو الصائل ص ٥٥ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

الفصل السابع

قضية تكفير المجهين

اتضح مما سبق أن هناك من الأقوال والأفعال ما يعتبر كفرًا بذاته أو بجذبه ، منها :

* إنكار متواتر من الأخبار حيث توجد مظنة العلم .

* إنكار قاعدة قطعية في الدين حيث توجد مظنة العلم .

* القول بتحليل حرام أو تحريم حلال علم خلافه من الدين بالضرورة ، حيث توجد مظنة العلم .

فهذه الأمور وأمثالها يكفر معتقدها ولا شك ؛ لكنها - كما سبق أن بينا - إن اقترنت بالجهل حيث لا توجد مظنة العلم ، فلا يمكن تكفير قائلها - عمنًا - إلا بعد إقامة الحجة عليه بالدليل الواضح ، الذي لا خلاف عليه^(١) . فإن استمر على قوله كفر . وذلك بخلاف أمور الشرك الأكبر المخرج من الملة والذي لا يعتبر الجهل فيه بأي صورة من الصور في أحكام

(١) بلوغ الحجة يعتبر قائمًا بمجرد توفر مظنة العلم في المسائل الظاهرة كالأمور المعلومة من الدين بالضرورة مثل إيجاب الصيام والحج وحرمة الخمر والزنا . الخ . أما في المسائل الخفية مثل مسائل الصفات والرؤية والقدر وغيرها فيجب فيها البلاغ للمعين نفسه حيث إنها من المسائل التي تخفى على العامة .

الدنيا ، بل تجرى الأحكام فيه على الظاهر ، على الأصل الذي قررناه فيما سبق من فصول .

إذن فالأصل المقرر هو : أن كل من كان كفره بنقض ركن من أركان التوحيد وسقوطه في شرك أكبر ينقل عن الملة ، فإنه يكفر بذلك عيناً في إجراء الحكم عليه في الدنيا على أساس ظاهر أمره .

وإن كان كفره واقعاً على غير هذا من أمور الشريعة ، حيث لا توجد مظنة العلم بها ، احتاج الأمر إلى إقامة الحجة الواضحة عليه ، لأنه قد يكون لم تبلغه فروع الشريعة المحمدية بالفعل في هذه الجزئية ، فإذا ما أنكر بعد إعلامه بها وإقامة الحجة عليه في نفس الأمر كفر بذلك عيناً .

وكما أخطأ البعض فظن أن اعتبار الجهل يقع متاملاً على التوحيد وعلى غيره من أمور الشريعة ، فيعذر بالجهل ابتداءً في كليهما ؛ فقد أخطأ البعض الآخر فاعتقد أن تكفير المعين من الناس - والذي يقول قولاً مكفراً بنفسه - لا يلزم سواء أقيمت عليه الحجة أم لم تقم ، وإنما لا يجوز تكفير المعين مطلقاً !!

وهذا القول - على غرابته وشذوذه ومناقضته للمنقول والمقول - قد استشهدوا له بنصوص من كلام الإمام ابن تيمية ، فهموها على غير وجهها ، بل ولم يربطوها بما قبلها وما بعدها ؛ فاكتموا مثلاً بقوله في أحد كتبه [. . ولا نشهد لمعين أنه في النار لأننا لا نعلم لحوق الوعيد له بهينه ..] اه^(١) . فقالوا : إن المعين لا يجوز تكفيره مطلقاً ، وإنما يقال فقط : إن جنس من

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٢ .

قال كذا كافر ، أو جنس من فعل كذا كافر ! أو أن يقال : إن قول كذا كافر ، أو فعل كذا كفر ثم لا يكفر القائل أو الفاعل له سواء في وجود مظنة العلم أم لا ، وسواء أقيمت عليه الحجة أم لا !!

والحق أن ابن تيمية يرى من هذا الزور المفترى عليه ، فإن قولهم هذا يلزم عنه تعطيل أحكام الله وحدوده سبحانه وتعالى ؛ فقد قال عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ .. (الآية) (١) . فأثبت سبحانه وتعالى إمكانية وقوع الردة من المؤمنين عامة . وقال صلى الله عليه وسلم مبيناً حكم من يرتد من المسلمين [من بدل دينه فاقتلوه] . وهو حكم أوحده لا يمكن إيقاعه إلا على معين من الناس ، وإلا فكيف يمكن أن يقتل جنس من قال كذا أو فعل كذا ؟ هذا قول بين البطلان وتعطيل لأحكام الله وحدوده .

وأما عن نصوص الإمام ابن تيمية ، فقد أوضح هذا الامام الجليل أن قوله في هذه المسألة إنما هو فيمن يقول قولاً مكفراً بجنسه ، حيث يتقضى الجهل ولا تتوافر مظنة العلم ، فلا يصح تسكير المعين ابتداءً - والحال هكذا - حتى تقام عليه الحجة أولاً ، فإذا ما قامت عليه الحجة واستمر على قوله كفر بذلك عينا .

يقول ابن تيمية [.. فنفى الصفات كفر ، والنكاذيب بأن الله يرى في الآخرة كفر ، وإنكار أن يكون الله على العرش كفر ... وإذا عرف

(١) اللائدة ٥٤ .

هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجاهل وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه مع الكفار لا يجوز الاقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التي يبين بها لهم أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت مقالاتهم هذه لا ريب أنها كفر . وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين ، مع أن بعض هذه السلع أشد من بعض ؛ وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان والعمل الصالح ما ليس في بعض ، والله أعلم [اهـ (١)] .

وقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بالرد على هذا الافتراء على شيخ الاسلام ابن تيمية في رسالة مستقلة له (٢) ، تنبع فيها أقوال ابن تيمية وأوضح أن قوله بعدم تكفير المعين إنما هو حتى إقامة الحجة عليه ، وأن هذا في الأمور الخفية والمسائل الغير الظاهرة فقط .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب [قال أبو العباس ابن تيمية في كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » في الكلام على قوله تعالى ﴿ وما أهل به لغير الله ﴾ (٣) . ظاهره أن ما ذبح لغير الله سواء لفظ به أو لم يلفظ حرام ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه ، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله أركى مما ذبحناه للحم ، وقلنا عليه باسم الله . فإن عبادة الله بالصلاة والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فوائده الأمور . والعبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله .

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ، ص ٣١ . ولاحظ أنه يتكلم عن بعض البدع التي يكفر صاحبها في بعض أقوال أهل السنة .
(٢) هي رسالة « مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد » طبعة مؤسسة للنور بالرياض .
(٣) البقرة ١٧٣ .

فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم ، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة ، وإن كان هؤلاء مرتدين لاتباع ذبائحهم بحال ، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان . ومن هذا ما يفعله بمكة وغيرها من الذبح للجن . انتهى . كلام الشيخ .

وهو الذي يذنب إليه أعداء الدين أنه لا يكفر المعين ! فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة ، وتصريحه أن المنافق يصير مرتداً بذلك ، وهذا في المعين إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين .

إلى قوله — يقصد ابن تيمية — : ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادتهم الأوثان ، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله وأنواعه ، حتى يتبين له تأويل القرآن ، فليمنظر إلى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال العرب في زمانه ، وما ذكره الأزرقي وغيره في أخبار مكة من العلماء .

وكان المشركون يعلقون عليها أصنامهم ويسمونهم ذات أنواط ، فقال بعض الناس : يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، فقال : الله أكبر ، إنها السفن ، اتركهن سنن من كان قبلكم .

فأنكر صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهتهم للكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها ، معلقين عليها أصنامهم ، فكيف بما هو أعظم من ذلك من الشرك بعينه ...

إلى أن قال : فمن ذلك عدة أمكنة بدمشق ، مثل مسجد يقال له مسجد الكف ، فيه تمثال كف يقال : إنه كف علي بن أبي طالب ، حتى هدم الله ذلك الوثن ، وهذه الأمكنة كثيرة في البلاد ، وفي الحجاز منها مواضع ...

وما يبين صحة هذه العلة أنه لمن يتخذ قبور أنبيائهم مساجد ،

ومعلوم أن قهّور الأنبياء لا يكون تراها نجساً ، وقال عن نفسه « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد »^(١) . فلم أن نهيه عن ذلك كنهيه عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها سداً للذريعة ، امسلاً يصلى في هذه الساعة ، وإن كان المصلّى لا يصلى إلا لله ولا يدعو إلا الله ، امسلاً يفضى ذلك إلى دعائها والصلاة لها ، وكلا الأمرين قد وقع .

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب ، ويدعوها بأنواع الأدعية ، وهذا من أعظم أسباب الشرك الذى ضل به كثير من ينتسب إلى الإسلام . وصنّف بعض المشهورين فيه كتاباً على مذهب المشركين مثل أبى معشر البلخى وثابت بن قرة وأمثالهما من دخل في الشرك وآمن بالطاغوت والجبّات وهم ينتسبون إلى الكتاب . انتهى كلام الشيخ .

فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام الذى ينسب عنه من أزاغ الله قلبه عدم تكفير اللعين ، كيف ذكر عن مثل الفخر الرازى وهو من أكابر أئمة الشافعية ، ومثل أبى معشر وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم ، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام ، والفخر هو الذى ذكره الشيخ في الرد على المتكلمين لما ذكر تصنيفه الذى ذكر هنا ، قال : وهذه ردة صريحة باتفاق أئمة المسلمين ، وسيأتى كلامه بعد .

وتأمل أيضاً ما ذكره في اللات والعزى ومناة ، وجعله فعل الشركين معها هو بيمينه الذى يفعل بدمشق وغيرها . وتأمل قوله على حديث ذات أنواط ، هذا في قوله في مجرد مشابهم في اتخاذ شجرة ، فكيف بما هو أطمّ

(١) راوه أحمد .

من ذلك من الشرك بعينه ؟ فهل الزائغ بعد متعلق بشيء من كلام الإمام ؟
وأنا أذكر لفظه الذى احتج به على زيفهم ، قال رحمه الله : « أنا من
أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تبديع أو تفسيق أو معصية ،
إلا إذا علم أنه قامت عليه الحجة الرسالية التى من خالفها كان كافراً قاراً ،
وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى » انتهى كلام الشيخ .

وهذا صفة كلامه فى المسألة فى كل موضع وقفنا عليه من كلامه ،
لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال أن المراد بالتوقف عن
تكفيره قبل أن تبلغه الحجة ، وأما إذا بلغه حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة
من تكفير أو تفسيق أو معصية وصرح رضى الله عنه أن كلامه فى غير المسائل
الظاهرة (١) .

فتأمل هذا وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة التى يذكر أعداء الله ، لكن
من يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً .

على أن الذى نعتقه وتدين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه أنه لو غلط هو أو
أجل منه فى هذه المسألة ، وهى مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة (٢)
أو المسلم الذى يفضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق . أو غير ذلك
من الكفر الصريح الظاهر الذى بينه الله ورسوله وبينه علماء الأمة ، إنا نؤمن
بما جاءنا عن الله ورسوله من تكفيره ولو غلط من غلط . فكيف والحمد لله

-
- (١) أى فى الأمور الخفية التى يجب فيها أولاً الإبلاغ وإقامة الحجة قبل الحكم
بكفر صاحبها وأما غيرها فلا . راجع الفصل الرابع من هذا البحث .
- (٢) أى فى نفس هذه الأمور الخفية عدا الكفر الصريح الواضح الذى بينه الله
ورسوله وأجمع عليه علماء الأمة .

ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافاً في المسألة . وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون « فما بال القرون الأولى » أو حجة قريش « ماسمنا بهذا في الملة الآخرة [اه (١)] .

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نفس الرسالة [وقال أبو العباس (٢) أيضاً ، في الكلام على كفر ما نعى الزكاة . والصحابة لم يقولوا : هل أنت مقر بوجوبها أو جاحد لها ؛ هذا لم يعمد عن الخلفاء والصحابة . بل قال الصديق لعمر رضي الله عنهما « والله لو مضموني عقلاً — أو عباقراً — كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقصا نلتهم على منعه » . فجعل المبيح للقتال مجرد المنع لا جحد الوجوب .

وقد روى أن طوائف منهم كانوا يقولون بالوجوب لكن يخلوا بها ، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعهم سيرة واحدة ، وهي قتل مقاتليهم وسبي دراريهم وغنيمتهم وأموالهم والشهادة على قتلاهم بالنار ، وسموهم جميعاً أهل الردة . وكان من أعظم فضائل الصديق رضي الله عنه أن ثبتته الله عند قتالهم ، ولم يتوقف كما توقف غيره ، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله .

وأما قتال المقرين بنموه مسيامة فهو لاء لم يقع بينهم نزاع في قتالهم . انتهى كلام الشيخ .

فتأمل كلامه رحمه الله في تكفير المعين والشهادة عليه إذا قتل بالنار ، وسبي حريمه وأولاده عند منع الزكاة . فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين عدم تكفير المعين .

(١) رسالة مفيد المستفيد ص ١٠ ص ١٧ .

(٢) هو شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله .

قال رحمه الله بعد ذلك : وكفر هؤلاء وإدخالهم في أهل الزدة قد ثبت
باتفاق الصحابة المستند إلى نصوص الكتاب والسنة : انتهى كلامه .

وقال ابن القيم في « إغاثة اللامغان » في إنكار تعظيم القبور : وقد آل
الأمر بهؤلاء المشركين أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً سماه « مناسك
المشاهد » ولا يخفى أن هذا مقارقة لدين الإسلام ودخول في دين عبادة
الأصنام . انتهى كلامه .

وهذا الذي ذكره ابن القيم رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد ، فقد
رأيت مافيه بعينه . فكيف يفكر التكفير المعين ؟

زوأما كلام سائر أتباع الأئمة في التكفير ، فنذكر منه قليلاً من كثير :
أما كلام الحنفية : فكلامهم في هذا من أغلظ الكلام ، حتى إنهم
يكفرون المعين إذا قال : مصيفاً أو مسيحداً أو صلى صلاة بغير وضوء .
وقال أبو العباس رحمه الله : حدثني ابن الخضير عن والده الشيخ الخضير
إمام الحنفية في زمانه قال : كان فقهاء بخارى يقولون في ابن سينا . كان كافراً
ذكياً ، فهذا إمام الحنفية في زمانه حكى عن فقهاء بخارى حملة كفر ابن سينا ،
وهو رجل معين مصنف يتظاهر بالإسلام .

وأما كلام المالكية : فهو أكثر من أن يحصى ، وقد اشتهر عن فقهاءهم
سرعة الفتوى والقضاء بقتل الرجل عند الكلمة التي لا يقطن لها أكثر الناس .
وقد ذكر القاضي عياض في آخر كتاب « الشفا » من ذلك طرفاً ، ومما
ذكر أن من حلف بغير الله على وجه التعظيم كفر ، وكل هذا دون ما نحن
فيه بكثير .

وأما كلام الشافعية : فقال صاحب الروضة : إن المسلم إذا ذبح لله
صلى الله عليه وسلم كفر .

وقال أيضاً : من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر . وكل هذا دون
ما نحن فيه . وقد صنف ابن حجر كتاباً مستقلاً سماه [الإعلام بقواطع الإسلام]
ذكر فيه أنواعاً كثيرة من الأقوال والأفعال ، كل واحد منها ذكر أنه يخرج
من الإسلام ويكفر به المعلن .

فن أحسن ما يزيل الاشكال فيها ويزيد المؤمن يقيناً ، ما جرى من النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه والعلماء بعدهم فيمن انتسب إلى الإسلام . .
كما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم بعث البراء ومعه الراية إلى رجل تزوج
امراًة أبيه ليعتله ويأخذ ماله ؛ ومثل همه بغزو بني المصطلق لما قيل ماتهم
منعوا الزكاة .

ومثل قتال الصديق وأصحابه لما نفي الزكاة وسبي ذراريهم وغنيمه أموالهم
وتسميتهم مرتدين ، ومثل إجماع الصحابة في زمن عمر تكفير قدامة بن مظعون
وأصحابه إن لم يتوبوا - عن تأويلهم اشرب الخمر بأنها حلال لبعض الخواص .
ومثل إجماع الصحابة في زمن عثمان على تكفير أهل المسجد الذين ذكروا
كلمة في نبوة مسيئة مع إنهم لم يتبعوه ، وإنما اختلفت الصحابة في قبول توبتهم .
ومثل تحريق علي رضي الله عنه أصحابه لما غلوا فيه ، ومثل إجماع التابعين
مع بقية الصحابة على كفر المختار ابن أبي عبيد ومن اتبعه ، مع أنه يدعى أنه
يطلب بدم الحسين وأهل البيت ؛ ومثل إجماع التابعين ومن بعدهم على قتل
الجمد بن درهم وهو مشهور بالعلم والدين . . وهلم جرا من وقائع لا تعد
ولا تحصى [اهـ (١)] .

(١) مفيد المستفيد ص ٣١ ص ٤٢ يتصرف يسير .

ويقول الشيخ أبو بطين موضحاً أقوال الإمام ابن تيمية في نفس الموضوع
[نقول الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : إن التكفير والقتل موقوف على
بلوغ الحجة ، يدل كلامه على أن هذين الأمرين - وهما التكفير والقتل - ليسا
موقوفين على فهم الحجة مطلقاً بل على بلوغها ، ففهمها شيء ، وبلوغها شيء آخر ،
فلو كان هذا الحكم موقوفاً على فهم الحجة ، لم نكفر ونقتل إلا من علمنا
أنه معاند خاصة ، وهذا بين البطلان .

بل آخر كلامه رحمه الله يدل على أنه يعتبر فهم الحجة في الأمور التي
تختفي على كثير من الناس ، وليس فيها مناقضة للتوحيد والرسالة ، كالجهل
ببعض الصفات

وأما الأمور التي هي مناقضة للتوحيد والإيمان بالرسالة فقد صرح رحمه الله
تعالى في مواضع كثيرة بكفر أصحابها وقتلهم بعد الاستنابة ، ولم يعذرهم بالجهل
مع أننا نتحقق أن سبب وقوعهم في تلك الأمور إنما هو الجهل بحقيقتها ،
فلو علموا أنها كفر تخرج عن الإسلام لم يفعلوها ، وهذا في كلام الشيخ
رحمه الله تعالى كثير [اهـ (١)] .

ويقول أبو بطين [وكلامه رحمه الله - يقصد ابن تيمية - في مثل هذا
كثير ، فلم يخص التكفير بالمعاند مع القطع بأن أكثر هؤلاء جهال لم يعلموا
أن ما قالوه أو فعلوه كفر ، فلم يعذروا بالجهل في مثل هذه الأشياء ، لأن منها
ما هو مناقض للتوحيد الذي هو أعظم الواجبات ، ومنها ما هو متضمن معارضة
الرسالة ورد نصوص الكتاب والسنة الظاهرة المجمع عليها بين علماء السلف .
وقد نص السلف والأئمة على تكفير أناس بأقوال صدرت منهم مع العلم أنهم
غير معاندين ...] إلى أن يقول [.. وذكروا في باب حكم المرتد أشياء كثيرة

(١) رسالة « الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر » لفتي الديار

النجدية أبي بطين . ص ٣٩

... أفعالا وأفعالا ... يكون صاحبها مرتداً ، ولم يقيّدوا الحكم بالمعاند [اهـ (٢١)] .

ويقول أيضاً [فانظر إلى تفريقه بين المقالات الخفية والأمور الظاهرة
عقال في المقالات الخفية التي هي كفر : تد يقال إنه فيها مخطئ ، ضال لم تقم عليه
الحجة التي يكفر صاحبها ، ولم يقل ذلك في الأمور الظاهرة ، فكلما ظهر ظاهر
في الفرق بين الأمور الظاهرة والخفية ، فيكفي بالأمور الظاهرة حكمها مطلقاً ،
وبما يصدر منها من مسلم جهلاً ...] اهـ (٢٢) .

ويقول ناشيخ أبو بطين [فالأمر الذي دل الكتاب والسنة وإجماع العلماء
عليه أنه كفر مثل الشرك بعبادة غير الله سبحانه ، فن ارتكب شيئاً من هذا
النوع أو حسنه فهذا لا شك في كفره ، ولا بأس بمن تحققت منه شيئاً من
ذلك أن تقول كفر فلان بهذا الفعل] اهـ .

ويقول أيضاً [يبين هذا أن الفقهاء يذكرون في باب حكم المرتد أشياء
كثيرة يصير بها المسلم ، مرتداً كافراً ، ويستفتحون هذا الباب بقولهم : من
أشرك بالله كفر وحكمه أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، والإستتاب
إنما تكون مع معين . .] اهـ (٢٣) .

ويقول [.. وأعظم أنواع الكفر الشرك بعبادة غير الله ، وهو كفر
بإجماع المسلمين ، ولا مانع من تكفير من اتصف بذلك ، كما أن من زنى قيل
فلان زان ، ومن رابى قيل فلان رابى والله أعلم] اهـ .
وخلاصة الأمر :

• إن تكفير المعين ابتداءً إنما يكون في أمور التوحيد أى أصل الدين .
لأن أحكام الدنيا تجرى على ظاهر الأمر ، فكل من تابس بكفر أكبر ينقل

(١) السابق ص ٤٢ (٢) السابق ص ٤٤ (٣) السابق ص ٤٧

عن الملة ، فهو كافر بعينه في ظاهر أمره . فإذا ما توقف البعض عن إطلاق اسم الكفر عليه ، فلا اعتبارات واقعية معينة أملت بها ضرورات الظروف المحيطة بالدعوة في مراحل خاصة (١) ؛ وليس كموقف فقهي يعتقده الداعية 'ويقيناه' ؛ وإلا فهو يعطل حدود الله ويخالف حكمه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (٢) .

* إن التوقف عن تكفير المعين ابتداءً إنما يكون في الأمور التي يلزم فيها شيوع العلم بأحكام الرسالة المحمدية ، فلا يصح إلا بعد إقامة الحجّة - في حالة عدم وجود مظنة العلم - فإن أنكر بعد ذلك كفر بعينه .

* إن التوقف عن تكفير المعين مطلقاً ؛ والقول بأن جنس من فعل كذا فهو كافر ولكن المعين إن فعله فلا نستطيع تكفيره ، ما هو إلا أغور لا معنى له وإبطال للأحكام الشرعية ، وبدعة مخالفة لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الصحابة والتابعين وعلماء الأمة .

(١) راجع صفحة ٦٦ من هذا البحث .

(٢) يقول محمد نعم ياسين [إن الأمور المكفرة تختلف في قوة دلالتها على الكفر ، فمنها ما يدل عليه بصريح العبارة لا بما يلزم منه ، ومنها ما يدل على الكفر بما يلزم منه لا بصريح العبارة . . . فمن وقع في النوع الأول أمكن الشهادة عليه بالكفر ولا يمتد فيه أحد إلا المكروه ، وكذلك ما يقترب منه من النوع الثاني ، كن يدعى أنه إله فإنه يستلزم الشريك لله تعالى وإن لم ينف الألوهية عن الله تعالى ، ومثله من يدعى إحدى خصائص الألوهية كحق التحليل والتحريم للعباد .

ومن وقع فيما يؤدي إلى الكفر عن طريق النظر إلى ما يلزم منه فهذا الذي ينبغي الاحتياط فيه عند تطبيقه على شخص معين . . ومن هنا وجب الاحتياط في تكفير فلان أو فلان إلا أن يصدر منه الكفر الصريح الذي ليس له تأويل معقول سوى الكفر . .] اهـ . (الإيمان أركانه وحقيقته ونواقضه ص ١٦١ وبمدها) .

الخاتمة

وبعد . . .

فنحن وإن كنا ندعو إلى دين الله . إلا أننا ندعو إليه « على بصيرة » .

قال تعالى : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ (١)

وإن ضرورة « إجراء الحكم » على كل مما يستحقه إنما هي ضرورة شرعية وضرورة واقعية لا محيد عنها ، بل إن ضرورتها الشرعية لترتبط بضرورتها الواقعية ارتباطاً شديداً في مجال الدعوة إلى دين الله .

فإنه إلى جانب أن إقامة الحدود سواء على المرتدين أو العصاة المذنبين ، هي من شريعة الله التي لا يجوز أن تعطل بأى وجه من الوجوه ، فإن من أهداف الشريعة كذلك تمييز الخبيث من الطيب بل إن القرآن الكريم قد ذخرت آياته بأوصاف المؤمنين والكافرين والمنافقين ، لكي يعرف المؤمن هؤلاء فيكون منهم ومعهم ، ويتقى أولئك فيفارقهم ويكون عليهم .

قال تعالى : ﴿ ما كان الله ليعذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾ (٢) .

يقول الامام الطبري : [ما كان الله ليدع المؤمنين على ما أنتم عليه من

(٢) آل عمران ١٧٩ .

(١) يوسف ١٠٨ .

للتقياس المؤمن منكم بالمنافق ، فلا يعرف هذا من هذا ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، يعنى بذلك حتى يميز الخبيث وهو المنافق المستتر بالكفر من الطيب وهو المؤمن الخالص الصافي الايمان بالحق والاختيار [اه (١)] .

وقال تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ (٢) .

يقول الامام ابن كثير [. . . ولهذا تبه الله سبحانه على صفات المنافقين . . .] ثلاثا يغتر بظاهر أمرهم المؤمنون فيقع بذلك فساد عريض من عدم الاحتراز منهم . ومن اعتقاد إيمانهم وهم كفار في نفس الأمر ، وهذا من المحظورات الكبار أن يظن بأهل الفجور خير [. اه (٣)] .

وأى خير ينسب إلى أهل الفجور والكفر أكبر من نسبتهم إلى دين الله ؟ وأى محذور وفساد أعظم من اختلاطهم بالمؤمنين وإفساد دينهم عليهم والتشبيه لهم وتوحيه الحق عليهم ؟ وأى عصر ألزم من عصرنا هذا في المعرفة المستبصرة الميزة للغيث من الطيب ، خاصة في مجال الدعوة إلى الله .

إن هذا التمييز بين أهل الحق وأهل الباطل هو مفرق الطريق الذى لا معدى عنه ؛ ولا فائدة من للمحاكمة عنده ولا الجدل . إما إسلام وإما جاهلية . إما إيمان وإما كفر . إما توحيد وإما شرك ..

إن هذه القضية يجب أن تكون واضحة وحاسمة في ضمير المسلم ، وألا

(١) تفسير الطبرى - ٤ ص ١٨٧ .

(٢) البقرة ٨ - ٩ .

(٣) تفسير ابن كثير - ١ ص ٧٣ .

يتردد في تطبيعتها على واقع الناس في زمانه ، والتسليم بمقتضى هذه الحقيقة ،
ونتيجة هذا التطبيق على الأعداء والأصدقاء !

وما لم يحسم ضمير المسلم في هذه القضية ، فلن يستقيم له ميزان ، ولن
يتضح له منهج ، ولن يفرق في ضميره بين الحق والباطل ، ولن يخطو خطوة
واحدة في الطريق الصحيح .

وإذا جاز أن تبقى هذه القضية غامضة أو مائعة في نفوس الجماهير من
الناس ، فما يجوز أن تبقى غامضة ولا مائعة في نفوس من يريدون أن يكونوا
دعاة لهذا الدين ، وأن يحققوا لأنفسهم هذا الوصف العظيم . .

ربنا لا نزع قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت
الوهاب . .

اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، ناظر السموات والأرض ، عالم
الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنا لما
اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم . .
وصل اللهم على رسولك الأمين وآله وصحبه أجمعين ، ومن تبعه بإحسان
إلى يوم الدين . .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - تفسير الطبري .
- ٣ - تفسير ابن كثير .
- ٤ - تفسير القرطبي .
- ٥ - تفسير البيضاوي .
- ٦ - « النفسى » .
- ٧ - « النيسابورى » « غريب القرآن » .
- ٨ - « الطبرسى » « مجمع البيان » .
- ٩ - « الطوسى » « تفسير البيان » .
- ١٠ - « الآلوسى » « روح المعانى » .
- ١١ - « القاسمى » « عاين التأويل » .
- ١٢ - « المنار » « رشيد رضا » .
- ١٣ - « الظلال » « سيد قطب » .
- ١٤ - « الشنقيطى » « أضواء البيان » .
- ١٥ - « دفع إيهام الاضطراب » « الشنقيطى » .
- ١٦ - « أحكام القرآن » « ابن العربى » .
- ١٧ - « أحكام القرآن » « الجصاص » .
- ١٨ - « المفردات فى غريب القرآن » « الراغب الأصفهاني » .

- ١٩ - فتح الباری شرح صحیح البخاری « ابن حجر » .
- ٢٠ - شرح النووی علی صحیح مسلم .
- ٢١ - تحفة الأحوذی شرح صحیح الترمذی .
- ٢٢ - الأحادیث القدسیة « طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية » ..
- ٢٣ - زاد المعاد « ابن القيم » .
- ٢٤ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى « القاضي عياض » .
- ٢٥ - البداية والنهاية « ابن كثير » .
- ٢٦ - النهاية في الفتن والملاحم « ابن كثير » .
- ٢٧ - الموانقات « للشاطبي » .
- ٢٨ - الاعتصام « للشاطبي » .
- ٢٩ - الفروق « للقراقي » .
- ٣٠ - شرح تنقيح الفصول « للقراقي » .
- ٣١ - الاحكام « لابن حزم » .
- ٣٢ - الاحكام « الآمدي » .
- ٣٣ - إرشاد الفحول « الشوكاني » .
- ٣٤ - روضة الناظر « ابن قدامة » .
- ٣٥ - قواعد الأحكام « العز بن عبد السلام » .
- ٣٦ - كشف الأمرار عن أصول نفع الإسلام البزدوى « علاء الدين البخارى » .
- ٣٧ - مراتب الاجماع « لابن حزم » ونقد مراتب الاجماع « لابن تيمية » .
- ٣٨ - أصول الفقه « محمد أبوزهرة » .
- ٣٩ - الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية « محمد أبوزهرة » .

- ٤٠ — نظرية الضرورة الشرعية « ومهبة الزحيلي » .
- ٤١ — نيل الأوطار « للشوكاني » .
- ٤٢ — المحلى « ابن حزم » .
- ٤٣ — الروضة البتدية شرح الدرر البهية « صديق حسن » .
- ٤٤ — بدائع الصفائح « السكاساني » .
- ٤٥ — المنقى « ابن قدامة » .
- ٤٦ — المدونة في قرة الإمام مالك ومقدمات ابن رشد عليها .
- ٤٧ — التشرية الجنائي في الإسلام « عبد القادر عودة » .
- ٤٨ — شرح العقيدة الطحاوية « ابن أبي العز » .
- ٤٩ — معارج القبول « حافظ حكيم » .
- ٥٠ — الإبانة عن أصول الديانة « أبو الحسن الأشعري » .
- ٥١ — أصول الدين « عبد القاهر البغدادي » .
- ٥٢ — للفرق بين الفرق « عبد القاهر البغدادي » .
- ٥٣ — حجة الله البالغة « ولي الله الدهلوي » .
- ٥٤ — تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد « الصنعاني » .
- ٥٥ — الفصل في الملل والأهواء والنحل « ابن حزم » .
- ٥٦ — الملل والنحل « الشهرستاني » .
- ٥٧ — تذكرة الحفاظ « لذهبي » .
- ٥٨ — أخبار عمر وابن عمر « لطنطاوي » .
- ٥٩ — الإيمان أركانه وحقيقته ونواقضه « محمد نعيم ياسين » .
- ٦٠ — طريق المبعثين « ابن القيم » .
- ٦١ — الكواشف الجلية عن معاني الواسطية « عبد العزيز الصلحان » .
- ٦٢ — فتح المجيد شرح كتاب التوحيد « للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ » .

- ٦٣ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد « للشيخ سليمان آل الشيخ » .
- ٦٤ - كشف الشبهات « محمد بن عبد الوهاب » .
- ٦٥ - مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد « محمد بن عبد الوهاب » .
- ٦٦ - مجموعة التوحيد « لمحمد بن عبد الوهاب وابن تيمية وآخرين »
- ٦٧ - الإيمان « ابن تيمية »
- ٦٨ - الفتاوى الكبرى « لابن تيمية » .
- ٦٩ - مجموعة فتاوى شيخ الإسلام « ابن تيمية » .
- ٧٠ - الرسالة التدمرية « ابن تيمية » .
- ٧١ - مجموعة الرسائل والمسائل « ابن تيمية » .
- ٧٢ - الضارم المسلول على شاتم الرسول « ابن تيمية » .
- ٧٣ - قاعدة جلية في التوسل والوسيلة « ابن تيمية » .
- ٧٤ - رسالة في أصول الدين « ابن تيمية » .
- ٧٥ - معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول « ابن تيمية » .
- ٧٦ - اقتضاء الصراط المستقيم « ابن تيمية » .
- ٧٧ - رسالة « الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر » لفتى
إعديار النجدية أبي بطين

فهرست

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	الفصل الأول : مقدمات ضرورية
١٦	الفصل الثاني : تأثير عارض الجهل على التوحيد
٣٢	الفصل الثالث : « » « في الاسلام على الحقيقة
٥٣	الفصل الرابع : « » « في أصول الشريعة
٦٧	الفصل الخامس : « » « في الأصول الاعتقادية
٧١	الفصل السادس : شبهات وإيضاحات
١٠٨	الفصل السابع : قضية تكفير المعين
١٢٠	الخاتمة

في هذا البحث

* هل يؤثر عارض الجهل بركن من أركان التوحيد في الحكم بإسلام المرء في أحكام الدنيا ؟

* وما تأثير ذلك في أحكام الثواب والعقاب في الآخرة ؟

* وما هو حكم أهل الفترات ومن لم تبلغه دعوة التوحيد ابتداء ؟

* وما هو الفرق بين الجهل بالتوحيد ، والجهل بما هو معلوم من الدين بالضرورة ؟

* وما هو حكم الجاهل بعقائد أهل السنة التي لم تثبت بطريق التواتر ؟

* وما هي الحالات التي لا يكفر فيها شخص بعينه حتى تقوم عليه الحجة ؟

* هذه التساؤلات وغيرها من الشبهات التي قد تثار حولها ، أجاب عنها في هذا البحث أئمة أهل السنة والجماعة ، من أمثال الطبري ، والقرطبي وابن تيمية وابن القيم والنووي والشوكاني والشنقيطي وغيرهم . . .